

RCHRS

Ramallah Center for Human Rights Studies

مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان

تسامح

مجلة فكرية دورية تعنى بقضايا التسامح وحقوق الإنسان

العدد السابع والأربعون، كانون أول 2014

رئيس التحرير

د. إياد البرغوثي

مدير التحرير

طلال أبو ركة

مستشارو التحرير

- | | |
|-----------------------------|---------------------|
| د. محمد محفوظ | د. نها بكر |
| د. عبد الرازق العياري | أ. ريم نزال |
| د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم | د. الزبير عروس |
| أ. رفيق هواري | د. جمال بن دحمان |
| أ. علي خليل حمد | د. شرزاد أمين |
| أ. طلال عوكل | د. عبد الحسين شعبان |
| أ. زياد عثمان | د. أحمد البرقاوي |



Ramallah Center for Human Rights Studies
مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان

ص.ب 2424، رام الله، فلسطين

هاتف 02 2413001

فاكس 02 2413002

بريد الكتروني rchrs@rchrs.org

موقع الكتروني www.rchrs.org

جميع الحقوق محفوظة

© Copyright

RCHRS, Ramallah, Palestine

بالتعاون مع

Friedrich Naumann
STIFTUNG FÜR DIE FREIHEIT

ملاحظة:

الأفكار الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان.

مونتاج الكتروني: بلوبل للدعاية والإعلان



0 الافتتاحية ■

دراسات ومقالات ■

- ٩ ماذا يريد العرب من المفوض السامي لحقوق الإنسان ؟ عبد الحسين شغبان
- ٢١ الإسلام السياسي وضرورات التحول من الأصولية إلى المدنية محمد محفوظ
- ٤٣ الإخوان المسلمون إلى أين؟؟ منذر مشاقي
- ٥١ الإرهاب المتدين احد أعراض الأنيميا الثقافية سعيد مضية
- ٧٩ قراءة في الاعترافات البرلمانية الأوروبية بدولة فلسطين عماد موسى
- ٨٧ إعادة إعمار غزة : قيود إسرائيلية و مخاوف فلسطينية ريهام عودة
- ٩٧ العدوان و فعاليات الإغاثة الإنسانية محسن أبو رمضان

قوانين وتشريعات ■

- ١٠٧ الأطفال في ظل النزاعات المسلحة في العالم العربي محمد محمود العطار

تقارير

١٢٩ هجرة الشباب حلم أم هروب من الواقع...؟! طلال أبو ركة

ثقافة

١٤١ التسامح وحقوق الإنسان في فكر رثيف خوري علي خليل حمد

١٥٧ قراءة في كتاب فقه التسامح في الفكر العربي - الإسلامي: باقر الكرياسي

(الثقافة والدولة)

مقدمة:

صدرت مؤخرا بيانات لداعش داخل قطاع غزة، تحذر وتهدد النساء والمتقنين بضرورة السير على الطريقة الداعشية تحت طائلة العقاب والإنتقام. كنا سنفترض أنها مزحة «سمجه» أو تصرف صيبياني لولا ما تعيشه بعض الدول المجاورة لفلسطين، من قتل وذبح لصحفيين ومتقنين وأناس عاديين.

هذا الوضع يفترض أنه يهم بالدرجة الأولى السلطة الفلسطينية والأحزاب والحركات السياسية، ومنظمات المجتمع المدني بكافة أشكالها. ليس فقط من باب الملاحقة الأمنية لمثل هذه التهديدات، رغم أهمية المكافحة الأمنية لذلك التوجه وتلك الأفكار، وإنما من باب التصدي الشامل لهذه الظاهرة التي تثبت في الواقع إمكانية تطورها وتحويلها إلى وبال على الشعب والدولة وكل الآخر الذي تكفره داعش ومثيلاتها في المنطقة.

قد يناقش البعض أن سبب وجود داعش هو «التآمر» الإمبريالي على شعوب المنطقة، وقد يناقش البعض أن التطرف الديني والإيديولوجي الصهيوني الإسرائيلي هو سبب ذلك. لكن، ورغم قناعتنا بوجود بعض من الحقيقة في هذا وذاك، إلا أن عوامل موضوعية وذاتية موجودة عند الحكومات والشعوب العربية إن لم تكن وراء ظهور داعش، فهي جزء من أسباب نموها ووصولها لمرحلة تقاثل فيها دولا بأكملها، وتفرض سلطتها على مساحات واسعة وأناس كثيرين في المنطقة.

إن الحكم الإستبدادي الذي سيطر على معظم دول المنطقة منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى وقت قريب. ذلك الحكم الذي سلب الناس حرياتهم، وكان وراء تجويع الغالبية العظمى من الشعوب، ورسخ الفساد وعمق التبعية للإستعمار، هو نفسه شكل العامل الذاتي لإيجاد داعش وتطورها.

لا علاج لداعش إلا بمزيد من الحريات، والمزيد من العدالة الإجتماعية، ودمقرطة التعليم، والتخلص من التبعية. وفي النهاية وحدة كل القوى التي لها مصلحة في السير بشعوبها نحو مستقبل سليم.

رئيس التحرير

دراسات
ومقالات

ماذا يريد العرب من المفوض السامي لحقوق الإنسان ؟

عبدالحسين شعبان*

تمهيد

انعقدت الجلسة الاستثنائية لمجلس حقوق الإنسان الدولي في جنيف في ١ أيلول (سبتمبر)، بعد موافقة ١٦ عضواً من أعضائه البالغ عددهم ٤٧ حسبما تقتضي إجراءات لوائحه وتنظيم اجتماعاته، وكانت هذه الجلسة قد التأمت بناء على طلب من الحكومة العراقية لبحث سبل مجابهة مقاتلي داعش « الدولة الإسلامية في العراق والشام»، وقرّر المجلس بعد أن استمع إلى عدد من التقارير تشكيل لجنة تقصي حقائق وإرسالها إلى العراق لرصد الانتهاكات التي قامت بها هذه المنظمة التي دمغها قرار مجلس الأمن الدولي «بالإرهاب». وتكتسب هذه الجلسة أهمية خاصة، إذ أنها تترافق مع استلام الأمير زيد بن رعد منصبه الدولي الرفيع، كمفوض سامي لحقوق الإنسان، ولذلك أهمية خاصة:

أولاً- إن استلام الأمير زيد بن رعد منصبه كمفوض سامي، يعني فيما يعنيه، إن هذه الوظيفة السامية تُسند لأول مرة إلى شخصية قانونية ودبلوماسية عربية مرموقة، وتمتلك خبرة ودراية في أصول العمل الدولي والمهني، إضافة إلى مكانتها العلمية وحيديتها ونزاهتها.

ومن جهة أخرى فإن إسناد هذا المنصب إلى شخصية من أصول عربية يعني أيضاً ارتفاع درجة الاهتمام العالمي بالمنطقة العربية، وخصوصاً فيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان، مثلما هو في الوقت نفسه اهتمام عالمي بدور الأردن، ولاسيما خلال ربع القرن الماضي، كجزء من العالم العربي وقارة آسيا، ارتباطاً بمسألة تعزيز وتطوير ومواءمة التشريعات المحلية بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، حيث سجّلت الكثير من التقارير الدولية تطوراً على هذا الصعيد، وقد يكون تعيين مفوض سامي من أصول عربية، أردنية هاشمية، تحفيز المنطقة بشكل عام والأردن بشكل خاص على السير في هذا الطريق ومواكبة التطور الكوني الذي حصل في ميدان حقوق الإنسان على المستوى الدولي.

جدير بالذكر أن السيدة نافي بيليه وهي من أصل أفريقي قامت بمغادرة موقعها الذي قضت فيه أربع سنوات بدءاً من ٢٠٠٨ أيلول ولغاية العام ٢٠١٢ وتم تمديد مهمتها لعامين إضافيتين لتنتهي في أيلول (سبتمبر) ٢٠١٤، وذلك خلفاً للسيدة ليز أربور الكندية الأصل التي عملت من العام ٢٠٠٣ ولغاية العام ٢٠٠٨ وكانت السيدة ماري روبنسون رئيسة جمهورية أيرلندا سابقاً قد لعبت دوراً مهماً في هذا الموقع، وذلك من خلال تقريرها بشأن الأرض المحتلة والانتهاكات التي يتعرض لها الشعب العربي الفلسطيني، وكذلك خلال دورها في مؤتمر ديربن الدولي (جنوب أفريقيا) ضد العنصرية العام ٢٠٠١، حيث تولت هذا المنصب الرفيع من العام ١٩٩٧ إلى العام ٢٠٠٢ وأعقبها سيرجو ديميلو من البرازيل الذي شغل هذا الموقع لفترة قصيرة بين العام ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ حيث لقي حتفه في العراق في عملية إرهابية شهيرة. وكان أول من تولّى هذا المنصب هو خوسيه أيلالا لاسو من الأكوادور في العام ١٩٩٢ ولغاية العام ١٩٩٧.

وثانياً- إن الجلسة الاستثنائية تكتسب أهمية خاصة إذ إنها تأتي بعد صدور قرار مجلس الأمن ٢١٧٠ في ١٥ آب (أغسطس) ٢٠١٤ والقاضي بقطع مصادر التمويل عن مقاتلي «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش)، ومنعهم من تجنيد المقاتلين الأجانب. كما نصّ القرار الذي تقدّمت به بريطانيا على إدراج ستة أسماء من القيادات الإسلامية المتطرفة الخاصة بتنظيم «القاعدة»، إضافة إلى الشخصيات الممولة لتنظيم «جبهة النصرة» في سوريا على لائحة العقوبات الدولية، وتجميد ممتلكاتها ومنعها من السفر. من فيهم الناطق باسم تنظيم داعش المدعو: أبو محمد العدناني.

وثمة مفارقة لا بدّ من ذكرها هنا وهي إن اسم أبو بكر البغدادي قائد تنظيم داعش والخليفة المنصّب من قبلها لم يكن ضمن قائمة الأسماء المذكورة، وإن كان أصبح الباب مفتوحاً لإضافة أسماء متهمين آخرين بالإرهاب، لكن ذلك يعكس تقاعس وضعف الجهد الاستخباري العالمي.

ولعلّ إدراج العقوبات بحق مقاتلي داعش على جدول عمل مجلس حقوق الإنسان الدولي، وفي ظلّ مفوض جديد يكتسب أهمية بالغة، لاسيّما بعد احتلال محافظة الموصل من جانب تنظيم داعش وتمدّدها إلى محافظتي صلاح الدين والأنبار وأجزاء من محافظة كركوك ومحافظة ديالى وصولاً على أطراف بغداد، وكما هو معروف تعتبر منطقة حزام بغداد منطقة ساخنة منذ سنوات وفي مواجهة مع قوات الحكومة العراقية، لأسباب تتعلق بنظام المحاصصة الطائفي والإثني وانعكاساته السلبيّة، ناهيك عن اتساع نطاق الجماعات الإرهابية «داعش وأخواتها» المسيطرة على ثلث أراضي العراق وثلث أراضي سوريا، وهي مساحة جغرافية شاسعة.

وثالثاً- إن الاجتماع الاستثنائي انعقد بعد العدوان الإسرائيلي على غزة، والذي دام حوالي تسعة أسابيع (تموز/آب - يوليو/أغسطس) وهذا العدوان هو الرابع على غزة خلال سبع سنوات، فإذا احتسبنا استمرار الحصار الاقتصادي الشامل هو العدوان الأول المفتوح ضد غزة منذ العام ٢٠٠٧ والذي هو شكل من أشكال الإبادة الجماعية، وهدر كامل لمنظومة حقوق الإنسان وانتهاك عنصري ضد شعب كامل، وتهديد للسلم والأمن الدوليين وللإنسانية جمعاء يستحق المقاضاة الدولية، فإن ما قامت به إسرائيل من عدوان في أواخر العام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تحت عنوان عملية «عمود السحاب»، يعتبر العدوان الثاني، أما العدوان الثالث وقد اتخذ اسم «الرصاص المصبوب» (في العام ٢٠١٢)، وكان عدوانها الرابع تحت عنوان «الجرف الصامد».

وعلى الرغم من الخسائر الفادحة في الأرواح والأموال، فقد تمكنت غزة والشعب الفلسطيني إلحاق هزيمة بالعدوان الإسرائيلي، وإن تمكن هذا الأخير من إلحاق أضرار فادحة بالشعب العربي الفلسطيني حيث بلغ عدد الشهداء أكثر من ألفي شهيد والجرحى أكثر من عشرة آلاف، ناهيك عن الخسائر المادية الهائلة والخسائر المعنوية الكبيرة، لكن ثلاث دوائر أساسية كانت تشكل هزيمة العدوان وأهدافه وهي:

الدائرة الأولى - دولية:- ونعني بها ارتفاع رصيد المقاومة والدعم الدولي الذي حصلت عليه، لاسيما من جانب بعض دول أمريكا اللاتينية، التي أوقفت علاقاتها مع العدو الصهيوني، مذكّرة بمواقف العديد من البلدان التي قطعت علاقاتها مع إسرائيل بين العام ١٩٦٧-١٩٧٣ حيث بلغت ثلاثين دولة أفريقية، وغالبية الدول الاشتراكية، كما تعاضمت الأصوات التي تطالب بملاحقة مرتكبي جرائم الحرب والعدوان، إضافة إلى تصاعد حركة التضامن من جانب اليسار الأوروبي والأوساط الاجتماعية والمدنية وجماعات البيئة في الغرب وغيرها.

الدائرة الثانية - عسكرية:- وقد تمحورت حول التغييرات في موازين القوى العسكرية، من خلال ردع وردع محدود، لكنه مؤثر، بحيث فرضت المقاومة حظراً على مطار بن غوريون وأطلقت صواريخ متوسطة المدى، لم تكن تملكها في الحروب السابقة، الأمر الذي يعني أن الحصار الاقتصادي وغلق الأنفاق لم يؤثر على قدرتها في مواجهة العدوان، بل ومفاجأة «إسرائيل» بإمكانات لم تتوقع وجودها لدى المقاومة حيث كان مبرر إسرائيل من العدوان هو تفكيك البنية التحتية للمقاومة وقد فشلت فيه سواء على صعيد الحرب والاقتصاد، ولهذا تسعى أن تريح المعركة سياسياً، وتصدّعت على نحو أكبر نظرية الأمن الإسرائيلي مجدداً، تلك التي زعمت أن أهداف العدوان القضاء على المقاومة ومصادر صواريخها واستهداف قادتها وغلق أنفاقها.

الدائرة الثالثة - السياسية- والمقصود بها الوحدة الوطنية الفلسطينية، التي كانت هدفاً أساسياً للعدوان، خصوصاً بعد قيام حكومة الوحدة الوطنية ووضع البناء الأولي للمصالحة الوطنية الفاعلة، حيث كان الوفد الفلسطيني في غزة ممثلاً على نحو موحد في القاهرة، ولعب ذلك دوراً إيجابياً في التأثير على معنويات المقاومة عسكرياً وسياسياً بشكل إيجابي كما لعب دوراً سلبياً على معنويات إسرائيل المتدنية أصلاً.

إن تلك الأمور الثلاثة، أي داعش وقرار مجلس الأمن من جهة والعدوان على غزة من جهة ثانية حتى وإن يدرج على جدول العمل، لكنه كان مطروحاً بقوة أمام المجلس الدولي لحقوق الإنسان، مباشرة أو بصورة غير مباشرة، لكنه سيكون على جدول عمله اللاحق، وقد ترافق ذلك مع أول إضافة إلى تولي مسئول جديد لمنصب المفوض السامي اجتماع يديره الأمير زيد بن رعد مندوب الأردن الدائم لدى الأمم المتحدة خلفاً للسيدة نافي بيليه، الذي استمر أربعة أيام، وكان الأمين العام بان كي مون قد رشح الأمير رعد لتولي هذا المنصب الرفيع، ولعلها ستكون مناسبة ليظهر الأردن أولاً والعرب ثانياً والمسلمون ثالثاً والجميع هنا الدور الحضاري والثقافي التاريخي في رفده الفكرة الكونية لحقوق الإنسان، وكذلك في إثبات قدرته وكفاءته في هذا المحفل الدولي المهيّب الذي انتقل إليه، وهو الأمر الذي سيضع العرب من جديد أمام تحدّ دبلوماسي وقانوني وعملي، يتعلق باحترام حقوق الإنسان، فمن جهة لتأكيد مدى التشبث بالخصوصية، ومن جهة أخرى مدى استعدادهم للتواصل والتفاعل مع غيرهم من بني البشر وأتباع الديانات والثقافات المختلفة، على أساس المشترك الإنساني، انطلاقاً من قيم إنسانية مشتركة واعتماداً على الحوار والاعتراف بالآخر أساساً لذلك.

كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أصدرت قراراً بتاريخ ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٨ قرّرت فيه اعتبار العام ٢٠٠١ «سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات». وفي ١١ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠١ صدر قرار أكد على مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها وقيمها، ولاسيما التسامح والسلام واحترام حقوق الإنسان على اختلاف المعتقدات والثقافات واللغات دون خشية أو كبت، والتشجيع على التفاعل والترابط بين الشعوب وحضاراتها وثقافتها بما يغنيها جميعاً، غير أن أجواء ١١ أيلول (سبتمبر) الإجرامية التي وقعت قبل ١٣ يوماً من انطلاق العمل ببرنامج السنة العالمية لحوارات الحضارات في ٢٤ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١، كانت قد حدّدت الطموحات العربية والإسلامية المنشودة، وهو الشيء نفسه الذي حصل لما بعد مؤتمر ديربن (جنوب أفريقيا) الذي أنهى أعماله قبل بضعة أيام من أحداث ١١ أيلول (سبتمبر)، والذي أدان الممارسات الإسرائيلية باعتبارها عنصرية، ولكن ما حدث ساهم في سرقة الأضواء منه مثلما حصل بشأن مبادرة مشروع الحوار بين الحضارات.

وكان خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز قد أطلق مبادرة في القمة الاستثنائية للمؤتمر الإسلامي والتي انعقدت في مكة المكرمة العام ٢٠٠٥ وحظيت بتأييد كبير وتتوجت بإنشاء مركز عالمي متخصص في الحوار بين أتباع الأديان والثقافات، واختيرت فيينا مقرّاً له بتوقيع اتفاقية بين المملكة وإسبانيا والنمسا. وأعلن تدشينه في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٢ بحضور أكثر من ٨٥٠ شخصية دولية دينية وثقافية وسياسية، وانعقد مؤتمره الأول في فيينا أيضاً في ١٧-١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) العام ٢٠١٣، بمشاركة فاعلة من جانب ٥٠٠ شخصية متميزة على المستوى العالمي.

إن الحضارة العربية الإسلامية والدين الإسلامي لعبا دوراً مهماً في تطوّر وإنضاج وعي الإنسان بحقوقه وحرياته الأساسية مثلما هي الحضارات والأديان والفلسفات الأخرى التي كان لها رافدها أيضاً، الذي يصبّ في الفكرة الكونية لحقوق الإنسان، سواء كانت الحضارتين الصينية أو الهندية أو الحضارتين اليونانية أو الرومانية، وبالطبع فقد كان هناك رافداً مهماً لحضارات وادي الرافدين ووادي النيل في الحضارة العالمية الإنسانية، على أن تؤخذ الأمور بسياقها وتاريخيتها دون محاولات لإسقاط الحاضر على الماضي.

ونستطيع القول أن الحضارة العربية الإسلامية قدّمت مساهمات مهمة على هذا الصعيد وهو ما ينبغي عرضه دون تبشيرية دعائية، ولكن بروية واقعية إنتقادية، لاسيّما إلى مبادئ وقيم المساواة (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) والتكريم الإلهي للإنسان (ولقد كرّمنا بني آدم) واعتباره مركز الوجود، وعدم التمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الأصل الاجتماعي ” الأ بالتقوى“ وغير ذلك مما سيرك أثره على تطور فهم الإنسان لحقوقه وحرياته الأساسية سواء، وهو ما سيكون مطروحاً على المفوض السامي لمجلس حقوق الإنسان الدولي، الذي يمكن استخدامه كخلفية فكرية - تاريخية وحضارية لاستشراف المستقبل.

كما يتحدّث القرآن عن حرية التدين في نحو مئة آية، ثم تأتي المواثيق والأحلاف الإسلامية، ومنها دستور المدينة الذي وضعه النبي في مجتمع تعددي مكوّن من يهود ونصارى ومسلمين ووثنيين، وأراده عقداً اجتماعياً جديداً ينظّم العلاقة بين القبائل على أساس وحدة سكان المدينة، والمساواة بينهم في الحقوق والكرامة الإنسانية، والعمل على رفع الظلم، وقبله كان هناك حلف الفضول حيث كان النبي محمد (ص) قد ألغى جميع أحلاف الجاهلية، لكنه استبقى على ” حلف الفضول“ الذي أنشأ في أواخر القرن السادس الميلادي (من المرجّح بين ٥٩٠ و٥٩٥)، حين اجتمع فضلاء مكة في دار عبد الله بن جدعان وتعاهدوا على أن: ” لا يدعو بطن مكة مظلوماً من أهلها، أو من دخلها من غيرها من سائر الناس، إلا كانوا معه على ظلمه حتى تردّ مظلمته“.

وجاء صلح الحديبية عهداً من النبي إزاء نصارى نجران، يستند إلى مبادئ التسامح ويكفل الاعتراف بالآخر. وتشهد العُهدة العُمرية التي أبرمها الخليفة عمر بن الخطاب مع البطريك الأورشليمي صفريونيوس العام ١٥ هجرية على التسامح إزاء الأديان الأخرى وحق غير المسلمين في حرية ممارسة طقوسهم التعبدية والحفاظ على أرواحهم وممتلكاتهم، بما يعني باللغة المعاصرة قبول الآخر والاعتراف بحق الاختلاف، وهو ما سار عليه المسلمون لدى فتح القسطنطينية في ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٥١٧.

ولعلّ أمة تمتلك مثل هذا التراث الغني ينبغي أن تكون جديرة بالحاضر، وهو أمر يحتاج إلى مراجعة جادة على صعيد أوضاع حقوق الإنسان في الوطن العربي كله، لأن العبرة اليوم ليس بامتلاك تكنولوجيا متقدمة واستخدام وسائل العلوم الحديثة فحسب، بل إن مقياس تقدم أي شعب أو أمة أو أية جماعة بشرية، هو مقدار احترامها لحقوق الإنسان.

لقد حدثت تطورات مهمة في ميدان حقوق الإنسان لا بدّ للعالم العربي والإسلامي أخذها بنظر الاعتبار، باعتبارها تطورات كونية وقواعد أمرّة من قواعد القانون الدولي، أي قواعد ملزمة أو كما تسمّى في اللاتينية Jus Cogens لا يمكن إهمالها أو إدارة الظاهر لها، ولاسيّما ما يخص تطور فكرة حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما له علاقة بالإجراءات التنفيذية التي اتخذتها الأمم المتحدة على المستوى الدولي خلال العقد الأخير من الألفية الثانية. وقد عبّر السيد كوفي أنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة عن ذلك في الكلمة التي ألقاها في نيويورك بحضور ١٥٠ زعيماً من مختلف أقطار العالم (أيلول - سبتمبر ٢٠٠٠).

وأعرب إعلان الألفية الثالثة، بلغة مفعمة بالأمل والمسؤولية بـ ”أنا نقرّ بأن علينا إضافة إلى مسؤولياتنا المنفصلة تجاه مجتمعاتنا المنفردة، مسؤوليات جماعية حيال دعم مبادئ الكرامة والمساواة والعدالة البشرية على الصعيد العالمي...“.

التطور الأول يتعلق بمبدأ التدخل الإنساني أو ”التدخل لأغراض إنسانية“، الذي راج الحديث عنه خلال ربع القرن الماضي، وقد سبق للأمم المتحدة في الدورة ٥٤ أن شدد على مبدأ ”التدخل الإنساني“ بإعطائه الأولوية على بقية العوامل، كجزء من التطور الدولي، في حالة حدوث انتهاكات جسيمة وخطيرة لحقوق الإنسان.

ولكن مبدأ التدخل لأغراض إنسانية أثار الكثير من الجدل والنقاش والتعارض والتناقض حول المفهوم وتطبيقاته ولا يزال هذا الاختلاف قائماً، بل يزداد اتساعاً، خصوصاً في

ظل بعض التطبيقات ذات الطبيعة الانتقائية واستخدام المعايير الازدواجية، مثلما حصل في كوسوفو وأفغانستان والعراق وليبيا وغيرها.

ورغم ذلك فإن مجرد إقرار ”الحق في التدخل لأغراض إنسانية“ يُعدّ تطوراً مهماً بتقليص مبدأ السيادة التقليدي وتجاوزاً على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للذات تضمنهما ميثاق الأمم المتحدة، وذلك بجعل الإنسان محور النشاط الإنساني على المستوى الدولي والقيمة العليا للإنسانية، خصوصاً باعتماد مبدأ حقوق الإنسان كقاعدة ذات طبيعة عليوية من قواعد القانون الدولي منذ مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون الأوروبي في العام ١٩٧٥، وهذه القاعدة أصبحت ذات صفة آمرة أي ملزمة في القانون الدولي، وكما يقال في اللاتينية Jus Cogen أي واجبة الأداء في الحال أو في المستقبل .

وتثار أسئلة قديمة – جديدة حول من يحق له تطبيق هذا المبدأ؟ هل الأمم المتحدة أم الدول المتنفذة في المجتمع الدولي؟ وحالياً هل قيام الولايات المتحدة وحليفاتها بتطبيقات خاصة لهذا المبدأ، يضيف عليها ”الشرعية القانونية“ أم أن المصالح الدولية هي الأساس وليس العامل الإنساني والأخلاقي والقانوني؟ وما الفرق بين ما يسمّى ”بالشرعية الدولية“ وقواعد القانون الدولي؟ ثم ما هي المسطرة التي يمكن أن يقاس بها حجم الانتهاكات ”الجسيمة أو الخطيرة؟ وهل بمقدور الأمم المتحدة بمواردها الحالية تغطية نفقات ”التدخل الإنساني...“؟ وهل ”التدخل العسكري“ وما ستركه من آثار خطيرة وكذلك ”الحصار الاقتصادي“ وما يسببه من نتائج مدمرة للمجتمع، خصوصاً باستمراره لسنوات طويلة، كفيل بوقف حدّ للانتهاكات أم أنه يعتبر بداية لانتهاكات جديدة، وقد عكست تجربة بعض البلدان هذه التساؤلات على نطاق شديد الإلحاح والراهنية ومن زاوية إنسانية أولاً قبل كل شيء!!.

إن مسألة ”التدخل الإنساني“ تناقش من زاوية بعض الإجراءات ”الانفرادية“ كنوع من الوصاية التي تستهدفها القوى المتسيّدة وليست الإجراءات ”الجماعية“ بإشراف الأمم المتحدة. ومن زاوية التجزئية والاختزالية أحياناً، وفقاً للهوى السياسي وكذلك من زاوية ”الإفراط والتفريط“ في النهج الانتقائي لدى التطبيق، وهناك أمثلة كثيرة، فنهج الإفراط انعكس في الحصار الجائر الذي فرض على العراق ١٩٩١-٢٠٠٣، ونهج التفريط انعكس في كوسوفو، وقد جمعت سوريا بحالتها المأساوية الإفراط والتفريط، لاسيّما من خلال دور العامل الدولي، منذ ربيع العام ٢٠١١ .

التطور الثاني يتعلق باستحداث منصب ”المفوض السامي لحقوق الإنسان“ التابع للأمم المتحدة في أعقاب مؤتمر فيينا الدولي لحقوق الإنسان عام ١٩٩٣ وبمناسبة الذكرى الـ ٤٥

للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وذلك في ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٣. أما صفة المفوض السامي فهي بمثابة "منصب أمين عام مساعد" ومدة ولايته ٤ سنوات.

التطور الثالث يتعلق بـ: معاهدة روما التي تأسست بموجبها "المحكمة الجنائية الدولية" العام ١٩٩٨، وذلك بتوافق دولي لمحكمة مجرمي الحرب والطغاة ومنتهكي حقوق الإنسان. وقد دخلت حيز التنفيذ في العام ٢٠٠٢، وتزيد عضوية الدول المنضمة إليها اليوم على ١٠٠ دولة، على الرغم من انسحاب الولايات المتحدة منها وكذلك إسرائيل، بعد دخولها حيز التنفيذ وضغوطهما لعدم انضمام أو تصديق الدول عليها، وللأسف فإنه باستثناء الأردن وجيبوتي وجزر القمر ومؤخراً تونس، فإن الدول العربية والدول الإسلامية لم تنضم إليها أو لم تصادق على انضمامها بعد التوقيع على ميثاقها .

وتعتبر المحكمة الجنائية الدولية محكمة دائمة، ومدّعيها العام مستقل ولن يكون مسؤولاً أمام أية دولة بخلاف المحاكم التي أنشئت سابقاً في نورنبرغ وطوكيو ويوغسلافيا ورواندا، فإنها محاكم مؤقتة. وسيكون بإمكان المدعي العام تحريك الدعوة بطلب من الدول الأعضاء أو من مجلس الأمن.

وقد أثارت حادثة تسليم الرئيس اليوغسلافي السابق سلوبدان ميلوسوفيتش في أواخر حزيران (يونيو) ٢٠٠١ تداعيات كثيرة على الصعيد القانوني الفقهي والعملي، وتعتبر أحد الدروس المهمة فيما يتعلق بممارسات المحاكم وانتهكاتهم لحقوق الإنسان وعدم إفلاتهم من قبضة العدالة لاحقاً، خصوصاً وأن مثل هذه الجرائم لا تسقط بالتقادم. وكانت ملاحقة الرئيس التشيلي السابق الجنرال أوغستو بينوشيه إشارة جديدة وذات دلالة مهمة لكل أولئك الذين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية وما زالوا طلقاء، بأن العدالة ستطالهم في يوم ما وأنهم لن يكونوا بمنجى عن المساءلة.

وحتى إذا تفهمنا أن هناك شكلاً من أشكال الانتقائية والإزدواجية في المعايير إزاء ملاحقة المنتهكين، فمثلاً يلاحق الرئيس السوداني عمر حسن البشير، في حين ظل شارون أو تسييي ليفني أو نتياهو خارج نطاق الملاحقة، فإن مثل هذا الأمر لا بد أن يتم تصحيحه وأن يتجه المجتمع الدولي وانطلاقاً من القيم الإنسانية إلى ملاحقة جميع المرتكبين أو المتهمين بخرق قواعد القانون الدولي.

التطور الرابع يتعلق بـ صدور "إعلان الأمم المتحدة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان" العام ١٩٩٨ من الجمعية العامة للأمم المتحدة، عشية الذكرى الـ ٥٠ لصدور الإعلان العالمي.

ويعدّ هذا الأمر تطوراً كبيراً ومهماً فقد أصبح من واجب الدول وبما يقرّه المجتمع الدولي حماية حقوق المدافعين (النشطاء) الذين يستهدفون الدفاع عن الضحايا وكشف الانتهاكات والدعوة لاحترام حقوق الإنسان.

ولأن رصيد فكرة حقوق الإنسان ارتفع في العالم، من جانب الشعوب والحكومات، ولأن بلداننا الأشد احتياجاً إليها، سواء للمشاركة في الجهد العالمي أو على الصعيد الداخلي، ولأنها أصبحت أداة فعّالة لتحقيق التنمية الشاملة بكل جوانبها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن وجود مفوض سامي من أصل عربي يمكن أن يلعب دوراً إيجابياً، خصوصاً بتعاونه مع منظمات المجتمع المدني العربي والعالمي، وذلك من خلال عدد من المحاور:

الأول- إظهار الرافد الثقافي التاريخي العربي وتأكيد رصيده كجزء من التاريخ الكوني من خلال دوره الإنساني المضيء وإشعاعه العالمي، وخصوصاً في فترة القرون الوسطى حين كانت أوروبا تعيش في ظلام دامس. وكمدخل لتلاقح حضارتنا مع الحضارة الإنسانية المشتركة، فإنه يمكن للمفوض السامي أن يعتبر بقرار دولي "حلف الفضول" أحد الوثائق التاريخية الخلفية لفكرة حقوق الإنسان الكونية، مثل الماغنا كارتا "العهد العظيم" وميثاق حقوق الإنسان والمواطن (الفرنسي) و"الدستور الأمريكي" وغيرها، وقد سبق أن تمت مفاتحة الأمين العام للأمم المتحدة بهذه الفكرة، التي تعاطى معها إيجابياً وإن كان على نحو محدود. والأمر يحتاج إلى قرار يمكن للمفوض اتخاذه وتعميمه ليصبح دولياً، وذلك بالتعريف به وبالثقافة العربية-الإسلامية الإنسانية.

الثاني- العمل على مناشدة الحكومة العربية للتواء مع التطور العالمي لحقوق الإنسان والمرجعية الكونية المعروفة باسم "الشرعة الدولية" باعتبارها منظومة قيمية حقوقية تمثل المشترك الإنساني لبني البشر بغض النظر عن دينهم وقوميتهم وجنسهم ولغتهم ولونهم وأصلهم الاجتماعي، ودعوة البلدان العربية للانضمام والتصديق على الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

الثالث- التأكيد على الخصوصية الثقافية والدينية وعدم التجاوز عليها تحت عناوين الشمولية والعالمية، لأن الأولى ينبغي أن تكون رافداً إيجابياً لتعميق الفكرة الكونية، وليس للتعارض معها، كما لا يمكن التحلل من المعايير الدولية بحجة الخصوصية، إلا أن هذه الثانية لا ينبغي أن تستثمر لفرض الاستتباع ونمط حياة وثقافة معينة بزعم الكونية.

الرابع- رسم خارطة طريق للعالم العربي، الذي يحتاج للتحرك السريع لتدارك النواقص والثغرات التي يعاني منها في مجال حقوق الإنسان، وتلك مسألة مهمة لا بدّ من إيلائها الاهتمام الكبير

من جانب المفوض السامي عبر منصبه الرفيع المقام، سواء على المستوى الدولي أو المستوى الشعبي، وذلك لمواجهة التحديات العالمية ومنها: قضايا الحرب والسلام، ومسائل التدخل وعدم التدخل، ومسألة مكافحة الإرهاب الدولي، والتفريق بين المقاومة والإرهاب وقضايا المديونية والقروض المجحفة، ولاسيما للبلدان النامية، وقضية حقوق اللاجئين، والعمالة وقضايا الاندماج، وخصوصية أوضاع العرب والمسلمين في أوروبا والغرب بشكل عام.

الخامس- البحث عن فضاء كوني مشترك للتعبير يشمل المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني، وذلك لتعزيز قيم السلام والتسامح والعيش المشترك لأتباع الديانات والمذاهب والقوميات والإثنيات المختلفة، بما يعزز نبذ العنف والإرهاب ويؤدي إلى احترام حقوق الإنسان والمشارك الإنساني.

السادس- العمل على بلورة رؤية دولية بمساعدة المفوض السامي تشمل الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني، بهدف تعزيز المناعة الوطنية للدول النامية ومنها البلدان العربية، وخصوصاً إزاء الوحدة الوطنية لكل بلد عربي وعلى المستوى القومي. بمواجهة محاولات التفتيت والتفرقة الطائفية والمذهبية والدينية والإثنية والجهوية.

السابع- السعي لرفع درجة الحصانة العربية إزاء محاولات التدخل الخارجي والمحاولات الأجنبية التي تريد اختراق المجتمعات العربية، تحت عناوين مختلفة، لا تأخذ الخصوصيات بنظر الاعتبار، خصوصاً بممارسة نهج انتقائي وسياسات ذات طابع ازدواجي.

الثامن- الدفاع عن حقوق الأمة العربية وشعوبها، ولاسيما حقوق الشعب العربي الفلسطيني من أجل إقامة دولته الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس في إطار حق تقرير المصير وحق العودة، وبالنسبة للشعوب العربية الدفاع عن حقها في التنمية المستقلة ومقاومة سياسات الهيمنة والاستتباع ونهب الموارد الاقتصادية والثروات الطبيعية التي يقف منها القانون الدولي موقفاً معارضاً وغير ذلك.

التاسع- العمل على مساعدة البلدان العربية للوصول إلى التنمية المستدامة، باعتبارها حقاً جماعياً وضرورياً لكل إنسان وللمجتمع كجماعة والدولة ككيان سياسي، من خلال عوامة الحقوق وعوامة الثقافة وعوامة العلم وعوامة التكنولوجيا وعدم وضع العراقيل أمام الشعوب للمساهمة فيها، وللإستفادة منها.

والعاشر- مساعدة مؤسسات المجتمع المدني في تقديم تصوّراتها إلى المجتمع المدني العالمي وفي

إطار المفوضية العليا للتعريف بدولنا ومجتمعاتنا وتاريخنا، وفي الدفاع عن الحقوق العربية بشكل عام، ولاسيما للتفاعل مع المجتمع المدني العالمي والتضامن معه.

وهنا يمكن التأكيد أن الحوار بين مؤسسات المجتمع المدني العربي وبين المفوض السامي لحقوق الإنسان، في إطار تبادل الرأي واستمزاغ وجهات النظر والاستئناس بالآراء، لبلورة رؤية شاملة لتكون قوة اقتراحية وشريكة في تفعيل هذا الدور الاعتباري والحقوقى الريادي، وستكون المسألة ضرورية، بل حاجة نافعة لبلداننا وشعوبنا وأمتنا العربية.

خاتمة

لسنا هنا بصدد التفاؤل المفرط بخصوص التعويل على منصب المفوض السامي، والرهان عليه لدرجة اعتباره وكأنه خشبة نجاة لإنقاذ العالم العربي من المصير الذي آل إليه، لاسيما في مقارنته لمفهوم حقوق الإنسان وتجلياته داخليا ودوليا، كما أننا لسنا بصدد التشاؤم المحبط في الاستخفاف بهذه المواقع الدولية الرفيعة المستوى، على أساس اللا جدوى أو عدم إمكانية تحقيق شيء إيجابي، فورا كل قضية قانونية هناك قضية سياسية، والسياسة في نهاية المطاف صراع واتفاق مصالح وتوازن قوى وفن الممكنات، وتحتاج إلى براعة وحسن إدارة واستراتيجيات وتكتيكات واستثمار ظروف، ولعل وجود مفوض من أصول عربية، سيكون أفضل كثيراً من مفوض معاد للعرب ولا أقول «إسرائيلياً».

إن الصراع في ميدان حقوق الإنسان، وخصوصاً على المستوى الدولي هو جزء من المعركة الدبلوماسية، الدولية والقانونية والسياسية والإعلامية والاقتصادية، وهي معركة لا بد من عدم إهمال أي جزء فيها، وقد خسر العرب كثيراً حين أهملوا خلال السنوات الستين وتيف الماضية، أي منذ قيام «إسرائيل» في العام ١٩٤٨ المعركة الدبلوماسية والدولية والقانونية، وركزوا على عناصر وحيدة الجانب، فالتصدي للعدوان ومواجهة الإرهاب الدولي وتصحيح صورة العرب والمسلمين ونظرة الغرب السلبية إليهم يحتاج إلى مفاوضات وشجاع ومحاور جريء يتحلى بالعلم والمعرفة وإلى إرادة سياسية في الحرب والمفاوضة والسلم، وإلى رأي عام دولي وإلى البحث عن أصدقاء وتحييد آخرين واستثمار جميع الفرص الممكنة.

إن وجود مفوض سامي من أصول عربية، لا يعني أن موقفه سيكون منحازاً سلفاً لصالح العرب وقضاياهم العادلة، فهناك قواعد دولية تحكمه، وهناك ضوابط عمل لا بد من مراعاتها بدقة وحصافة وبعده نظر، حرصاً على الصدقية والنزاهة، وهما رأسمال مثل هذه المواقع الدولية الرفيعة، كما إن عليه عدم محاباة الدول لأي اعتبار كان، ولا بد له من تأكيد استقلاليتته وحيدته وموضوعيته باستمرار وعدم التأثر بردود الأفعال، طالما يتوخى السير في طريق الحق والعدل، متخذاً من ذلك قاعدة في سلوكه وتعامله مع الآخرين، وهو يقوم بمهمات وظيفته العامة، ويسعى لإحداث إصلاحات تدريجية في منظومة الممارسات والوسائل لتحقيق الغايات الشريفة، ولا بد له أيضاً من الابتعاد عن التسييس والانتقائية، وإلا فإن صدقيته ومهنيته ستتصدع، وسيخسر الكثير من عناصر قوته ومرجعيته، كما أن عليه أن يلم إماماً كافياً بمهمات وظيفته ويتعامل بالحوار والتفاهم مع جميع الأطراف ويتحلى بال مرونة الكافية، واللياقة العالية، وأحسب أن سمو الأمير زيد بن رعد يملك مثل هذه المواصفات التي ستكون موضع اختبار دولي جديد وشديد الحساسية.

الإسلام السياسي وضرورات التحول من الأصولية إلى المدنية

محمد محفوظ*

مقدمة :

على المستوى الفكري والمعرفي لم تتوقف الدراسات والأبحاث والمناقشات والحوارات الفكرية والسياسية التي تناقش مسألة العلاقة بين الديني والمدني والعكس، حيث شكلت هذه المسألة هاجساً فكرياً ومعرفياً لدى العديد من المفكرين والمثقفين، كما شكلت هاجساً لدى أصحاب المشروعات الإسلامية السياسية، لكونها تقدم إجابة أو إجابات وفق أدبياتها وأيدلوجيتها الحركية عن هذا السؤال المركزي والحيوي في آن.. ونحسب أن الوصول إلى توافقات فكرية عميقة حول هذه المسألة، يساهم في تفكيك الكثير من العقد الفكرية والأيدلوجية والسياسية في الواقع الإسلامي المعاصر. لكون هذا الواقع يتطلع إلى الانعتاق من ريقه التخلف الحضاري، ويني أوضاعه السياسية والاجتماعية على أسس جديدة تمكنه من القبض الفعلي على أسباب تقدمه وتطوره الحضاري، وعلى ضوء تجارب العديد من المشروعات الأيدلوجية والفكرية والسياسية التي بدأت في المشهد الإسلامي الحديث والمعاصر، تتمكن من القول : أنه ثمة صعوبات حقيقية وعميقة تحول دون أن تتحقق نهضة المسلمين بعيداً عن الحاضر الديني كما أنه في ذات الوقت ثمة قناعة عميقة لدى العديد من الجهات والأطراف أن الكثير من التفسيرات والمشروعات الدينية السياسية القائمة، غير قادرة على إنهاء الأمة ونيلها استقلالها المعنوي والمادي، لأن هذه المشروعات مليئة بالنواقص والكوابح التي تحول دون إنهاء جميع أطراف الأمة، إما لاعتبارات متعلقة بطبيعة الخيارات المعرفية والفكرية التي تبناها هذه الجماعات، أو بفعل الرؤية الدينية القاصرة أو الجامدة التي تحول دون إحداث نهضة متكاملة وحقيقية في جسم الأمة.

لذلك ثمة شعور عميق لدى أغلب التوجهات الأيدلوجية والمشروعات السياسية القائمة و الفاعلة في المشهد الإسلامي المعاصر، على أنها وصلت إلى طريق مسدود، و ثمة انسدادات ذاتية وموضوعية عديدة ومتنوعة تمنع أن تكون هذه المشروعات بما فيها مشروعات الإسلام

السياسي بوصفها الرفاعة الحقيقية لواقع الأمة المعاصر صوب أهدافها الحضارية وقدرتها على معالجة الإشكاليات المعرفية و السياسية المزمنة التي تعاني منها بلدان العالم الإسلامي برمتها على مستويات متفاوتة و بأشكال مناسبة للحظة تطورها التاريخي والاجتماعي.

وهذه الدراسة هي محاولة فكرية سياسية لتقديم معالجة لهذه الإشكالية التي يعاني منها الواقع الإسلامي المعاصر.

وقبل الدخول في جوهر الموضوع، من الضروري تفكيك و توضيح المصطلحات المستخدمة في العنوان الرئيسي للدراسة، و ذلك لكي تتضح الصورة.

الإسلام السياسي :

ندرك طبيعة التباين و الاختلاف تجاه مقولة الإسلام السياسي، فهو من المقولات المختلف عليها، فبعضهم يعتبر هذه المقولة مقولة قدحيه بحق الجماعات و التيارات الإسلامية، لأن هذه المقولة لا تعكس شمولية الإسلام، و أن أهم الجماعات الإسلامية اليوم، تمتلك مشروعاً حضارياً، يتجاوز البعد السياسي و البعض الآخر يعتبر هذه المقولة توصيف دقيق لحال الجماعات السياسية ذات المرجعية الإسلامية، و إنها مقولة توصيفه محايدة، وليست ذات حمولة سلبية.

أقول بعيداً عن هذا التباين و خلفياته الأيدلوجية و السياسية، فإننا نستخدم هذا المصطلح أو هذه المقولة و نقصد بها :

كل الجماعات و الفعاليات و المؤسسات الإسلامية الفاعلة في الحقل السياسي، و تتبنى رؤية و مشروعاً سياسياً لذاتها و لوطنها و بيئتها الاجتماعية و السياسية.

الخطابات السياسية التي تنطلق على مستوى مرجعيتها و معاييرها من الدين الإسلامي، و تؤمن أن الإسلام ليس ديناً منحصر في زوايا المسجد و دور العبادة، وإنما هو أوسع من ذلك بكثير، حيث يقدم رؤية كونية و حضارية للوجود و الإنسان.. و العمل السياسي على قاعدة المرجعية الإسلامية، هو أحد الأبعاد الأساسية للمشروع الحضاري الإسلامي.

لتفريق المعرفي و الاجتماعي الضروري بين غالبية المسلمين الذين يدينون بالدين الإسلامي و يتعبدون وفق هداة و تعاليمه، و بين الإسلاميين الذين يتبنون رؤية و مشروعاً سياسياً انطلاقاً

من فهمهم لقيم الإسلام و تشريعاته المتعددة.. فليس كل المسلمين إسلاميين، ولكن كل الإسلاميين مسلمون.. و مقولة الإسلام السياسي لا تنطبق على عموم المسلمين، وإنما هي فقط تنطبق على الناشطين و الحركيين الإسلاميين من المسلمين.

الأصولية :

من المؤكد أن الكثير من عناصر الحمولة السلبية لمفهوم الأصولية، جاء إلينا من طبيعة التجربة الثقافية و السياسية الغربية، و نظرة و موقف و مضمون هذه التجربة لمفهوم الأصولية، فهو (أي المفهوم) في الرؤية الغربية يساوي الجمود و التوقف عند الأصول الضاربة بجذورها في التاريخ دون القدرة على مواكبة العصر و مكتسباته، كما يساوي رفض الجديد و عدم القدرة على استيعابه و التعامل معه..

وفي الدائرة العربية هناك من استخدم هذا المفهوم وفق المعايير الغربية، و طبقه على كل الجماعات الدينية التي تعمل وفق المرجعية الإسلامية، و تتحرك سياسياً و اجتماعياً على قاعدة الالتزام بتشريعات الإسلام، و أحسب أن عملية الإسقاط المذكورة لم تكن دقيقة و مجانية للصواب وفق المحددات و المعايير العلمية.

لأنه و ببساطة شديدة أغلب الجماعات الإسلامية الحركية، و التي تنعت بالأصولية هي أبعد ما تكون من الانحباس في التاريخ و الماضي و أغلب كوادرها الرئيسة هي ذات تعليم أكاديمي و علمي متقدم، و تتطلع إلى قيادة بلدانها و مجتمعاتها انطلاقاً من رؤيتها و مشروعها للسلطة و إدارة الشأن العام. و بصرف النظر عن طبيعة تفويتنا لأداء هذه الجماعات و موقفنا من رؤيتها و مشروعها العام، إلا أنها لا تنطبق عليها مقولة (الأصولية) وفق الرؤية و التجربة الغربية، مع أنها كمشروع و رؤية هي محاولة للعودة إلى الأصول للاستهداء و الاسترشاد بها و ليس الانكفاء حولها و رفض استيعاب حركة العصر و مكاسب الحضارة الحديثة.

وبالتالي فإن مقصودنا من مفهوم الأصولية في هذا السياق هو يتجه إلى :

فك الارتباط و المساوقة بين معنى الأصولية و مفاهيم الجمود و التعصب و العنف و الانغلاق. فليس كل الجماعات الإسلامية التي تنعت بالأصولية هي جماعات جامدة و متعصبة و منغلقة و تمارس العنف ببعديه المعنوي و المادي، ففي الواقع الاجتماعي و السياسي ثمة جماعات إسلامية عديدة يمكن وصفها بالأصولية إلا أنها لا تعيش الجمود أو الانغلاق.. و نحن نقصد بمصطلح الأصولية تلك الجماعات الفاعلة في الحقل السياسي انطلاقاً من المرجعية الإسلامية إلا أنها متطورة في فهمها للإسلام و ذات رؤية وسطية في الدين و السياسة، و بالتالي نستثني

من استخدامنا لمفهوم الأصولية تلك الجماعات الراديكالية و ذات المنهج العنفي و التكفيري .
وبالتالي فإن توصيف الأصولية في منظورنا، يتجه صوب كل الجماعات و الفعاليات
والتيارات الدينية التي تنشط في الميدان السياسي و تمتلك رؤية سياسية و تتعاطى الشأن العام
على قاعدة اكتشاف المفارقة بين المثال و الواقع، و توجه كل جهودها و إمكاناتها عبر وسائل
التربية و الدعوة و التمكين الاجتماعي و السياسي لردم الهوة بين المثال و الواقع.

المدنية :

التفت الدكتور (عبد الله العروي) إلى أن التصورات الكلامية و الفقهية التي تناولت مفهوم
الحرية تمحورت حول الموضوعات الأخلاقية و الوعظية في سياق علاقة الإنسان مع نفسه
وخالقه و أخيه في الإنسانية، في حين تمحورت التصورات الغربية الحديثة في المسألة حول
الفرد الاجتماعي، أي بوصفه مشاركاً في مجتمع، فالفرق كما يقرر (العروي) بين حرية
نفسانية ميتافيزيقية و حرية سياسية اجتماعية.^١

انطلاقاً و تأسيساً على هذه الملاحظة الواعية و الدقيقة، ثمة حاجة عميقة لدى الجماعات
السياسية الإسلامية للاهتمام بمسألة السياسة و الديمقراطية و حقوق الإنسان ليس بوصفها
قيماً محمودة و مطلوبة فحسب، و إنما في بناء الأطر و المؤسسات و الحياة السياسية و الدستورية
القادرة على ضمان وجود هذه القيم في الحياة العامة..

فالقيم المدنية في أي بيئة اجتماعية، لا يمكن أن تتحقق بدون تطوير نظام التفكير و العطاء
المعرفي في سياق الفرد بوصفه جزءاً من مجتمع و دولة و يتأثر بهما سلباً و إيجاباً، بحيث يتجه
الخطاب الإسلامي صوب صياغة رؤى و توجيهات و تعليمات تستهدف معالجة مشاكل
الدولة و المجتمع معاً، بعيداً عن النزعة الوعظية التي لا تحلل الأمور، ولا تتعمق في عالم
الأسباب و المسببات و إنما تكتفي ببيان ما ينبغي أن يكون، مع تغافل بيان الكيفية و سبل
الإنجاز الفعلية.

لذلك فإن مقولة المدنية في سياق هذه الدراسة تعني :

إعطاء الأولوية للقيم العامة كالعدالة و الحرية و الديمقراطية و حقوق الإنسان و سبل مأسستها
و تبيتها في الحياة الثقافية و السياسية للعرب و المسلمين..

تبنى خيار العمل الديمقراطي و المدني السلمي، و نبذ كل نزعات التعصب و العنف و الانغلاق
الأيدلوجي و السياسي.

خلق المسافة الضرورية لدى الجماعات السياسية الإسلامية بين الدعوي و مقتضياته و السياسي و متطلباته، و تطوير وسائل التدبير العقلاني و الحضاري لشؤون الحياة الاقتصادية والاجتماعية و السياسية..

رفض نزعات التوحش و ممارسة العنف العاري في العمل السياسي، و ممارسة السياسة بوصفها حقلاً مدنياً متاحاً للجميع أي لجميع المواطنين بصرف النظر عن الدين و المذهب و القومية و العرق، و إن التنافس و الصراع في هذا الحقل، تنافساً أو صراعاً سلمياً، مدنياً بعيداً عن مقولات الحق الإلهي و النرجسيات الأيدلوجية العديدة.

بحيث تكون جماعات الإسلام السياسي جماعات سياسية بمرجعية إسلامية إلا أنها لا تدعي امتلاك الحقيقة الدينية أو قدرة على سلب البعد الديني و الإسلامي من أي مكون من مكونات شعبها و مجتمعتها.

أحسب أن هذه العناصر، هي مضمون و جوهر مقولة المدنية و ضرورة تحول جماعات الإسلام السياسي إليها..

والانتقال هنا بطبيعة الحال، ليس راديكالياً أو تكتيكياً، وإنما هو نتاج تحولات فكرية و ثقافية عميقة، تتجه بهذه الجماعات للانتقال من وصفها جماعة أيدلوجية مغلقة إلى جماعة مدنية، منفتحة و تسعى إلى استيعاب كل شرائح مجتمعتها في مشروعها العام القائم على الإيمان العميق بالقانون و سيادته و بالتعددية و لوازمتها و مقتضياتها و بالتداول السلمي للسلطة بوصفه جوهر العملية الديمقراطية.

نقطة البداية:

الورقة تنطلق من قناعة فكرية و سياسية مفادها: أن زمن الأصولية من زاوية سياسية في نهاياته، و إن الجماعات الإسلامية التي تبقى منحوسة في الإطار الأصولي، سيخبو تأثيرها و يتراجع موقعها في المشهد السياسي والاجتماعي.. أما الجماعات التي تتجاوز معرفياً و سياسياً تلك الحقبة، فإنها ستواصل تأثيرها، و سيعتظم موقعها السياسي.. و التكيف مع الزمن السياسي الجديد، ليس رغبة مجردة من الفعل و التحول، وإنما هي نقطة انطلاق صوب بناء الجماعة السياسية على أسس فكرية و سياسية جديدة.. و ليس بطبيعة الحال كل الجماعات قادرة على ذلك.. و نعتقد أن الحركات الإسلامية التي يتمركز نشاطها و فعلها العام على سؤال الهوية، فإنها ستبقى متشبثة بخياراتها و أولوياتها السابقة، لكونها محافظة على المستويين الفكري و السياسي..

والجماعات المحافظة هي آخر الجماعات قدرة على التحول والانتقال من مرحلة إلى أخرى، أما الحركات الإسلامية التي يتمركز نشاطها وفعالها العام على سؤال التقدم ودورها في إنجازها على المستويين الاجتماعي والوطني، فإن هذه الجماعات وبحكم بناءها الفكري وأولوياتها السياسية، قادرة على اجترار التحول والانتقال، وستكون قادرة على إدارة صعوبات مرحلة الانتقال والتحول.. وسيكون الحديث في محورين أساسيين وهما :

المسار التاريخي الذي عاشته جماعات الإسلام السياسي.. وهو مسار سنعمل على وصفه والتعريف به دون تحليله..

محور ضرورات تحول جماعات الإسلام السياسي من الزمن الأصولي إلى الزمن المدني - الديمقراطي.. وفي هذا المحور سيعتبر الحديث حول الرؤية الفكرية والسياسية التي تساهم في عملية التحول والانتقال..

المسار التاريخي :

إن الظاهرة الإسلامية الحديثة والمعاصرة، ليست لونا واحدا وتوجها واحدا، وإنما ظاهرة متنوعة ومختلفة وذات أطراف متعددة وتشمل (حركات وأحزاب وتنظيمات وفعاليات دينية دعوية وشخصيات عامة وأنشطة مجتمعية عديدة).. وهذه الورقة ستحدث عن الجماعات الإسلامية التي تنشط في الحقل السياسي، ويطلق عليها جماعات الإسلام السياسي... وفي تقديرنا أن جماعات الإسلام السياسي مرت بالمراحل التالية :

المرحلة الأولى:- مرحلة الإحياء الإسلامي

وهي مرحلة اتسمت بالبناء الفكري والصراعات الأيدلوجية مع الجماعات الأيدلوجية المنافسة، واستندت على خطاب دعوي، وعظي يقدم قيم الإسلام وتشريعاته بوصفها هي المنقذ والقادرة، على إخراج المسلمين جميعاً من وهدة التخلف وريقة الانحطاط، والتبعية للنظريات والمشروعات الفكرية والثقافية الوافدة إلى المسلمين من وراء الحدود.

وفي هذه المرحلة تم تقديم الإسلام، بوصفه مشروعاً قادراً على إحياء الأمة وإيقاظها من غفلتها، وتم أيضاً فيها صياغة كتابات وآراء فكرية تركز على :

- إمكانية الإسلام الذاتية على تقديم رؤية متكاملة للحياة.
- تحرير العقائد الإسلامية من الأوهام والخرافات وأشكال البدع والشرك، وبناء تفسير نهضوي لمفاهيم الإسلام وقيمه.

- العمل على إنهاء حالة الفصام بين الإسلام وعالم السياسة، فكتبت الكثير من الكتب التي تستهدف إثبات أن في الإسلام سياسة.
- تقديم تفسير لطبيعة الأزمة المستفحلة في الأمة، بوصفها نتاج طبيعي لحالة الابتعاد عن الإسلام، وإن إنهاء هذه الأزمة لن يتأتى إلا بالعودة إلى الإسلام.
- شيوع ثقافة المقابسة والاقتباس وفق نسق قال الإسلام قبل ذلك.
- بناء قاعدة شعبية للمشروع الإسلامي المعاصر.

المرحلة الثانية: المرحلة الأصولية :

- لا شك أن انتصار الثورة في إيران، وانخراط الكثير من الإسلاميين في مشروع الجهاد في أفغانستان، وطبيعة التأثيرات التي تركتهما هذه التطورات، أدخل الإسلام السياسي في مرحلة جديدة على المستويين الفكري والسياسي.. ويمكن أن نطلق على هذه المرحلة مرحلة (الإسلام الأصولي) والذي تجاوز في أطروحاته بعض ثوابت مرحلة الإحياء.. وفي تقديرنا أن أهم سمات هذه المرحلة هي :
- دخول جماعات الإسلام السياسي بوصفها أحد اللاعبين الأساسيين على المستويين الوطني والإقليمي.
 - تقديم مشروع الإسلام السياسي بوصفه مشروعاً سياسياً متكاملًا وشاملاً، وبدا في هذا السياق الاهتمام بفكرة الدولة ورؤية الإسلام لها.
 - الانخراط في مشروع المواجهة والصدام بين الكثير من هذه الجماعات وأنظمة بعض الدول العربية والإسلامية.

ونحن نرى لاعتبارات ومتغيرات فكرية وسياسية واجتماعية عديدة، أن المنطقة كفضاء سياسي واجتماعي، دخلت في مرحلة جديدة على أكثر من صعيد، وان هذه المرحلة تتطلب من كل الفاعلين في الحقل السياسي مراجعة خياراتها وتطوير مشروعها وخطابها السياسي بما ينسجم وطبيعة التحولات القائمة.

كما إن جماعات عديدة من الإسلام السياسي دخلت عمليا في مرحلة جديدة من جراء تطورات ما سمي بالربيع العربي، وهذه التطورات تفرض عليها مقاربات جديدة لمشروعها ولطبيعة خياراتها الوطنية السياسية والاجتماعية، ومن جراء هذه التطورات الذاتية والموضوعية نستطيع القول: إن جماعات الإسلام السياسي دخلت في مرحلة جديدة وهذه المرحلة أنهت أو قاربت على الانتهاء من مرحلة الأصولية في تجربة الإسلام السياسي المعاصر.. بحيث نستطيع أن نتحدث عن المرحلة الثالثة في تحولات الإسلام السياسي وهي :

المرحلة الثالثة : ما بعد الأصولية :

وفي هذه المرحلة سنتحدث عن رأي وليس وصف، حول ضرورة التحول من الأصولية إلى المدنية.

في الزمن الأصولي سادت قيم الصحوّة الإسلامية والتغيير الجذري والثورة الشاملة والشعارات الأيدلوجية ذات الطابع النائي التي لا تقبل بمنطقة وسطى أو تسويات سياسية واجتماعية، أما في زمن ما بعد الأصولية، فالقيم المتداولة هي قيم التجديد والإصلاح والشراكة وحقوق الإنسان والتعددية والمنطق التسويقي البعيد عن نزعات الانتصار الكاسح أو الهزيمة المطلقة.... وثمة مقدمات فكرية ضرورية لمشروع التحول المدني وهي كالتالي :

الدولة والمجال الديني :

الدولة بوصفها قطب الرحي في المجال العام وإدارته، لا تنتمي إلى المجال الديني (حتى لو كان المتدينون هم الذين يسيرون شؤون الدولة ويقومون بإدارتها).. والذي يعتبر الدولة بوصفها مؤسسات معنية بإدارة المجال العام تنتمي إلى المجال الديني، فهو يؤسس لاستبداد ديني وسياسي معا.. فالدولة بصرف النظر عن أيدلوجيتها، هي تنزع إلى ممارسة السلطة والهيمنة على الحياة والمجال العام، وإذا كانت هذه النزعة مسوغة دينياً، فإن النتيجة الفعلية هو تحالف الديني مع السياسي في ممارسة السلطة واحتكار المجال العام.

فلا معنى أن تتحول الدولة كمؤسسات إلى دولة دينية تمارس أدوارها ووظائفها بغطاء ديني، فالدولة ينبغي أن تكون مدنية، حتى لو كان القائمون عليها هم حزب إسلامي أو جماعة متدينية.. لأن الممارسات التديرية التي تقوم بها الدولة، ممارسات تتجه إلى مصلحة الناس المسئولة عنهم، بصرف النظر عن أديانهم ومذاهبهم وقومياتهم.. فالأولوية في الدولة دائماً لإعادة إنتاج وطنية - شعبية موحدة، تعيد تشريع دساتيرها انطلاقاً من عقود وعهود المواطنة وسلطة القانون والمجتمع المدني - التعددي كمبادئ ناظمة لدولة عمادها سياسة مدنية، تمنع هيمنة الديني على شؤون البشر باسم السماء.

فالمطلوب من موقع ديني على هذا الصعيد (دولة مدنية ومجتمع مؤمن)... لأن (التمييز بين الدين والسياسة في الدولة ضرورة، وفي المجتمع جريمة) لأنه يعد تدخلاً في خيارات الناس الخاصة..

فالباري عز وجل لا يعبد حق العبادة في بيئة استبدادية.. إذ أن توفر الحريات يساهم في انجاز مفهوم العبادة للخالق على أكمل وجه.. فعبادات الإنسان إلى الله، تتطلب مساحة حرية الاختيار والتفكير، حتى يتسنى للإنسان ممارسة وظيفة العبادة بصورة مخلصه وبعيدا عن الإكراهات بمختلف أنواعها وأشكالها..

وإن نسبة الممارسة السياسية والسلطوية والقناعات الفكرية إلى الإسلام هي نسبة مجازية وليست حقيقية، فليس كل ممارسة يقوم بها (الإسلامي)، هي بالضرورة منسجمة والرأي والموقف الإسلامي - المعياري.. فهي آراء وأفكار وممارسات المسلمين، ومقتضى الأمانة والمصادقية عدم الادعاء بأن ما يقوم به الإنسان حتى ولو كان متديناً هو متناغماً مع الإسلام كشرعية وقيم.. أقول هذا حتى لا يتحمل الإسلام وزر أخطاء وغلواء بعض التيارات والجماعات الإسلامية.

فالإسلام أوسع من الإسلاميين وأثرى على الصعد كافة، ولا مسوغ لخلق المطابقة بين الإسلام والإسلاميين.. لأن التيارات الإسلامية هي على المستوى النظري والمعرفي، قارئة في مدونة الإسلام، وهي كأى قارئ يمارس فعل تأويل النصوص، والتأويل اجتهاد، والاجتهاد رأي، والرأي غير مقدس.. وغير المقدس هنا لا يعني أنه مدنس، وإنما هو محل احترام وتقدير، ولكنه (أى الرأي) ليس مطلقاً وعابراً لكل زمان ومكان.

الدين و أنماط الدين :

على المستوى المجتمعي، ثمة خلط جوهري بين الدين بوصفه مجموعة من القيم والمبادئ المتعالية على الأزمنة والأمكنة، وبين أنماط الدين وهي مجموع الجهود التي يبذلها الإنسان فرداً و جماعة لتجسيد قيم الدين العليا.. فكل محاولة إنسانية لتجسيد قيم الدين أو الالتزام العملي بها، تتحول هذه المحاولة الإنسانية إلى نمط من أنماط الدين، قد يقترّب هذا النمط من معايير الدين العليا وقد يتعد.

قد تكون أنماط الدين منسجمة ومقتضيات قيم الدين أو قد تكون متباعدة أو مفارقة، ولكون حظوظ الناس في الالتزام متفاوتة، كذلك هي أنماط الدين متفاوتة من فرد إلى آخر ومن بيئة اجتماعية إلى أخرى، وبالتالي فإن أنماط الدين ليست خارج سياق التطور الإنساني، فطبيعة الظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعيشها البيئات الاجتماعية، ستنعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على أنماط تدينها وأشكال التزامها بقيم ومبادئ دينها^٢.

لذلك نستطيع القول أن الإنسان (الفرد و الجماعة) و ظروف هذا الإنسان الاقتصادية والاجتماعية و أنماط علاقاته العامة و نوعية الثقافة و منظومة القيم التي يحملها، هي من الناحية الواقعية التي تصنع أنماط تدين و التزام هذا الإنسان، فإذا كان الدين يساهم في صنع الإنسان، فإن الإنسان هو الذي يصنع نمط تدينه و التزامه الديني، لذلك نجد في الساحات الإسلامية و الاجتماعية المتنوعة أنماط تدين متنوعة و متعددة، وكلها تشكل حركة الدين في المجتمع. و لا يمكن أن نفصل بين قيم الدين و تاريخ المسلمين الذي هو نتاج جهد المسلمين

الفردى والجماعى فى تنفيذ قىم الدين و الالتزام بهدى الإسلام و تشرىعاته المختلفة، و لعل هذا ما يفسر لنا وجود أنماط فهم متعددة و نماذج تاريخية متنوعة فى إطار الإسلام الواحد.

وكل محاولة سلطوية أو دعوية - دينية لقسر الناس على فهم واحد أو معنى واحد للممارسة الاجتماعية، هى محاولة فاشلة و دونها خرط القتاد لأنه خلاف طبائع الأمور، كما أن هذه المحاولات تساهم فى إفقار المجتمعات الإسلامية على المستويين التاريخى و المعرفى.

فالإنسان ليس كائناً سلبياً فيما يرتبط و علاقته بقىمه الكبرى و تشريعات دينه. فهو كائن إيجابى و يتفاعل مع تشريعات دينه، و طبيعة موقعه الاجتماعى و الاقتصادى و الثقافى تحدد شكل و طبيعة النمط الدينى الذى يؤسس الإنسان لبيئته أو لواقعه.

لأن أنماط التدين هى انعكاس مباشر لطبيعة الإنسان و طبيعة ظروفه و بيئته الاجتماعية، فإذا كان الدين متعالياً على ظروف الزمان و المكان، و ليس خاضعاً لمقتضيات الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، فإن أنماط التدين على العكس من ذلك تماماً. إذا هى نتاج الظروف و البيئة، و لا يمكن أن تتشكل أنماط التدين بعيداً عن جهد الإنسان و مستوى وعيه و إدراكه لعناصر واقعه و راهنه.

و ثمة دائماً مفارقة بين الدين و أنماط التدين، و هذه المفارقة تصل فى بعض الأحيان أن تكون بعض حقائق و أنماط التدين هى مناقضة فى جوهرها لمقتضيات الدين، و حينما تبرز المفارقة بين الدين و التدين، ثمة حاجة إنسانية و دينية ملحة للانخراط فى مشروع الإصلاح الدينى، و الذى هو فى بعض جوانبه محاولة لردم الهوة و تجسير الفجوة بين الدين و أنماط التدين التى تعيشها المجتمعات الإسلامية، فالدين فى كل مراحلها هو طاقة توحيدية فى الواقع الإنسانى، و لكن بعض أنماط التدين السائدة هى طاقة انشاقية - تجزيئية لواقع العرب و المسلمين.

لعل هذه المفارقة هى التى توضح طبيعة تجربة الإصلاح و فعاليته فى المجتمعات الدينية. بمعنى أن المجتمع الإنسانى فى المرحلة الأولى لتجسيد قىم الدين و تفاعله الإنسانى مع مبادئه، تكون حركة المجتمع فى خط مستقيم مع الدين و توجيهاته، و لكن بعد فترة من الزمن قد تقصر و قد تطول، تبدأ المفارقة بالبروز بين جهد الإنسان - المجتمع، و بين توجيهات الإسلام و معاييره الأخلاقية و المعنوية، و تبدأ هذه المفارقة بالأتساع، مما يفضى إلى نتيجة عملية و واقعية و هى أن توجيهات الدين فى واد و حركة المجتمع فى أغلبه فى واد آخر. مما يؤسس لمناخ اجتماعى و ثقافى يفرض ضرورة الإصلاح و تجسير الفجوة و المفارقة التى تشكلت فى التجربة العملية.

لذلك نجد أن كل التجارب الإصلاحية تستهدف بالدرجة الأولى خلق الانسجام و التناغم بين التاريخ و الرسالة، بين الشريعة و فهم الشريعة، بين الدين و التدين، و إن جوهر الجهد الذي يبذله الإصلاحيون هو خلق التماثل بين القيم و الواقع.

وإن جوهر المشكلة يتجسد في وجود مفارقة و ابتعاد بين الدين و بين التدين، و الإصلاح الديني يستهدف تجسير العلاقة و خلق التناغم بين حقائق الدين و معطيات التدين، و لعل هذا هو أحد أهم القوانين الجوهرية التي تتحكم في سياق أي حركة إصلاحية في الاجتماع الإسلامي المعاصر.

لو تأملنا اليوم في طبيعة المشاكل الكبرى التي تعاني منها المجتمعات العربية و الإسلامية المعاصرة لوجدنا أن من أبرز هذه المشاكل، هو شيوع أنماط من التدين، تتبنى خيار العنف و الإرهاب، و تعمل عبر هذه الوسيلة لإنهاء المفارقة بين الدين و التدين، و لكن المحصلة العملية لذلك هو المزيد من الإخفاق و المآزق و التأزيم. فالعنف لا يجسر الفجوة، و إنما يعمقها، و الإرهاب هو سبيل تعميق المفارقة و ليس إنهاءها.

و لعل هذا من أهم المآزق التي تعانيها الساحة العربية و الإسلامية اليوم، فثمة جماعات و حركات عنفية و إرهابية، تحمل لواء الدين و ترفع شعاراته، إلا أن المحصلة العملية لجهداتها و أفعالها الإرهابية و العنفية، هو المزيد من تشويه الإسلام و تعميق المفارقة و الفصام النكد بين الدين و أنماط التدين السائدة في الاجتماع الإسلامي المعاصر.

ويبدو أنه لا تجديد في العقل الإسلامي و لا إصلاح في الواقع الإسلامي، إلا بنقد و تفكيك أنماط التدين التي تنتج باستمرار ظواهر العنف و التكفير و الإرهاب في الواقع المعاصر.

لأن هذه الظواهر ليست رافعة للواقع الإسلامي، و إنما هي و متوالياتها و تأثيراتها المتعددة تزيد من الأزمات و المآزق، و تفضي إلى تدمير النسيج الاجتماعي للمسلمين، و تجعل جميع البلدان العربية و الإسلامية مكشوفة أمام الإيرادات الإقليمية و الدولية التي تستهدف أمن و استقرار المسلمين في كل بلدانهم و أوطانهم.

وإن إحباطات الراهن الإسلامي، ينبغي أن لا تقود إلى تبني بناء مجموعات و تشكيلات أيديولوجية تتبنى خيار العنف و الإرهاب سبيلاً لإنجاز رفعة و عزة المسلمين جميعاً، لأن هذا الخيار يعزز من الاحباطات، و يساهم في تدمير ما تبقى من وحدة و تفاهم و ألفة بين المسلمين بمختلف مذاهبهم و مدارسهم.

فالوعي الديني الصحيح والذي يرفض خيار العنف والإرهاب مهما كانت الظروف والصعاب، هو الذي يؤسس لوقائع وحقائق إسلامية جديدة، تحرر الواقع الإسلامي من ربة أنماط الفهم العنيفة التي تقدم الإسلام بوصفه ديناً للقتل والتفجير والإرهاب.

ولعل من الأهمية في هذا السياق القول : أن نقد أنماط التدين ليس نقداً للدين، وإن الوقوف ضد بعض أشكال التدين، ليس وقوفاً في مقابل الدين، وإن حرصنا على الدين ينبغي أن لا يقودنا إلى رفض عمليات النقد التي تتجه إلى أنماط التدين، لأننا نعتقد أن المستفيد الأول من عمليات النقد العلمي لبعض أنماط التدين هو الدين نفسه، لأن بعض أشكال التدين، تشكل عبئاً حقيقياً على الدين و المجال الاجتماعي للدين.

وعليه فإن الضرورة المعرفية و الاجتماعية تقتضي التفريق الدائم بين الدين و أنماط التدين، وإن الكثير من البلاءات التي تواجه الواقع الإسلامي اليوم، هي نابعة من بعض أنماط التدين، وإن هذه البلاءات لا يمكن مواجهتها إلا بتفكيكها و نقدها من جذورها، حتى نتحرر من سجنها، و نتفاعل بوعي و حكمة مع قيم الدين الأساسية، التي هي قيم العدالة و المساواة و الحرية بعيداً عن إكراهات بعض أنماط التدين التي لا تقدم حلولاً بل تضيف إلى مآزقنا مآزق جديدة.

بين السلطة و الدولة :

تتفق جميع التحليلات الإستراتيجية و السياسية أن ما جرى من تحولات سياسية في بعض البلدان العربية، هي تحولات طالت السلطة السياسية، بوصفها هي الجهاز المؤسسي و البيروقراطي المعني بتسيير شؤون الدولة و سياساتها الداخلية و الخارجية، وإن تفاقم إخفاق هذه السلطة في تلبية طموحات شعبها و تجاوز محنه السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، هو الذي يوفر المناخ لتحرك الشعب بقواه المختلفة لإخراج السلطة من دائرة إدارة الشأن العام.

إلا أن هذه التحليلات تختلف مع بعضها البعض حول مسألة : هل القضاء على السلطة السياسية، يقود إلى القضاء على الدولة، أم أن الدولة بوصفها المؤسسة الثابتة و الضاربة بجذورها في عمق المجتمع، هي مؤسسة لا يمكن القضاء عليها بهذه السهولة أو بالطريقة التي جرت في دول الربيع العربي، و من الضروري في هذا السياق و من منظور علم الاجتماع السياسي، أن يتم التفريق بين مفهوم و حقيقة السلطة السياسية و مفهوم و حقيقة الدولة.

وإن من الأخطاء الشائعة على الصعيد العربي، التعامل مع هذين المفهومين بوصفهما حقيقة واحدة، بينما في المنظور العلمي و الواقعي يتم التفريق و التمييز بين السلطة و الدولة.

صحيح أن السلطة هي بعض الدولة، بمعنى أنها (أي سلطة) هي الجهاز الإداري والتنفيذي للدولة إلا أن هذه المساحة الواسعة التي تحتلها السلطة لا تملأ كامل مفهوم الدولة، فالسلطات السياسية هي سلطات متحوّلة ومتغيرة، إلا أن الدولة بوصفها مؤسسة متكاملة هي مستقرة وثابتة وقادرة على التكيف مع سلطات سياسية مختلفة ومتنوعة في خياراتها وأولوياتها.

السلطة مهمتها إدارة وتسيير الشأن اليومي للمواطنين، إلا أن الدولة هي المعنية بالسياسات الإستراتيجية والخيارات الكبرى وقضايا الأمن القومي وصياغة اتجاهات السلطة سواء على الصعيد الداخلي أو الصعيد الخارجي.

ولعل من الأخطاء الإستراتيجية التي ارتكبتها النخب السياسية الجديدة في بعض بلدان الربيع العربي أنها اعتبرت حالها حين وصولها إلى السلطة أنها قادرة على التحكم في مسار الدولة، إلا أنها في حقيقة الأمر اصطدمت مبكراً مع القوى الحقيقية التي تعبر عن الدولة، ولم تتمكن هذه النخب السياسية الجديدة من إنهاء تأثير قوى الدولة وتعبيراتها المركزية.

ولعل الكثير من صور الصراع السياسي والشعبي والمؤسسي التي جرت في دول الربيع العربي بعد سقوط النظام السياسي، تعود في جذورها الأساسية وأسبابها البعيدة والحيوية إلى السعي المتبادل من قبل قوى السلطة الجديدة وقوى الدولة الثابتة والمستقرة إلى التحكم في المسار السياسي العام.

ولكل طرف من هذه الأطراف حيثياته ومبرراته في سياق السعي للتحكم و ضبط المعادلات المستجدة وفق رؤية هذه القوى أو تلك، فالنخب السياسية الجديدة استندت في مشروع استحوادها على أنها صانعة التغيير السياسي الأخير، وهذا الإنجاز يؤهلها إلى التحكم في مسار السلطة والدولة معاً، أما القوى والمؤسسات الفعلية فكانت تعتقد أنه لولاها لما تمكنت هذه النخب من السيطرة على مقدرات السلطة السياسية، لأنها هي القوى التي حيدت المؤسسة العسكرية بكل أجهزتها، وهي التي منعت من الاستمرار في استخدام العنف العاري ضد الناس المتظاهرين، وإنها هي بحكم علاقاتها وتحالفاتها التي وفرت الغطاء الإقليمي والدولي للحظة التغيير السياسي.

لذلك فإن هذه القوى تعتبر نفسها هي الشريك الأساسي الذي لا يمكن الاستغناء عنه، وإن أية محاولة جديدة للاستغناء ستفضي إلى الفوضى وانهيار مؤسسات السلطة ومؤسسات الدولة معاً..

ومن منظور سياسي واقعي فإن جوهر الارتباط وبعض أشكال الفوضى والانفلات التي

تعيشها بلدان الربيع العربي، تعود إلى الاختلاف العميق الذي طرأ على المشهد السياسي و الاستراتيجي بين نخب السلطة السياسية الجديدة و نخب الدولة العميقة و الثابتة و المتحكمة في الكثير من مفاصل الحياة.

وإنه إذا تمكنت قوى السلطة الجديدة من التحكم في مسار الأحداث و التطورات، فهذا يعني على المستوى الواقعي سيادة الفوضى و بروز التناقضات السياسية و العميقة على المشهد السياسي و الاجتماعي.

أما إذا تمكنت قوى الدولة العميقة من إخراج النخب الجديدة من السلطة و التحكم مجدداً بمفردها في مسار الأمور و التحولات، فهذا يعني على المستوى الواقعي إعادة إنتاج الاستبداد السياسي بفضاءات جديدة و بخطاب سياسي جديد مقبول من قبل بعض فئات و شرائح الشعب، و لدى هذه الشرائح الاستعداد التام للانخراط المباشر في الوقوف دفاعاً عن قوى الدولة العميقة و بالصد من نخب السلطة السياسية الجديدة.

ويبدو من طبيعة تحولات ما يسمى بالربيع العربي، أنه لا يمكن لأي قوة أن تحقق الانتصار الكاسح على القوة الأخرى.

لأن التحولات السياسية التي جرت في هذه البلدان، ليست تحولات نهائية، وإنما هي في بعض جوانبها شكل من أشكال التسوية، بحيث ترفع قوى الدولة يدها عن السلطة السياسية القديمة مما يوفر الأرضية بشكل سريع إلى انهيارها و هذا ما حدث في مصر و تونس و اليمن، وفي المقابل فإن النخب السياسية الجديدة تلتزم بالحفاظ على المؤسسات الإستراتيجية للدولة، وكذلك خيارات الدولة السياسية و الإستراتيجية.

لذلك فإن ما جرى ليس انتصاراً كاسحاً لأحد الأطراف، و إنما هي تسوية سياسية بين بعض قوى الشعب التي تحركت ضد السلطة السياسية القديمة و طالبت بسقوطها و بين مؤسسات الدولة العميقة التي لم تقف ضد مشروع خروج النخبة السياسية القديمة من السلطة.

وبالتالي فإنه ثمة شراكة في مشروع التحول السياسي، هذه الشراكة هي التي تحول دون تفرد أي طرف من الأطراف بالمعادلة الجديدة، و النفق الجديد الذي دخلته بعض هذه البلدان هو الصدام المباشر وفض الشراكة أو تبديل بعض أطرافها، مما أدخل الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في امتحان جديد، قد يكلف هذه الدولة أمنها و استقرارها السياسي و الاجتماعي خلال المرحلة الراهنة.

في ضوء هذه الثنائية العربية العميقة بين السلطة و الدولة، لا يمكن أن ينجز مشروع الديمقراطية في العالم العربي دفعة واحدة، وإنما هو بحاجة إلى جهد مكثف و مؤسسي و على مدى زمني حتى تتمكن دول العالم العربي من إنجاز مشروع الديمقراطية و المشاركة الشعبية المؤسسية في إدارة الشأن العام.

ومن يبحث عن إنجاز مشروع الديمقراطية دفعة واحدة وفي ظل هذه الظروف، فإنه على المستوى العملي سيحصد وقائع مناقضة للديمقراطية و ستدخل تعبيرات المجتمعات العربية في أتون الصراعات و الصدمات التي تزيد من تعويق مشروع الديمقراطية في المنطقة العربية.

وعليه فإن التحولات الإصلاحية السياسية في المنطقة العربية، هي من أسلم الخيارات للمنطقة العربية، التي تعيد صياغة شرعية السلطة السياسية على أسس جديدة، وفي ذات الوقت تنفس حالة الاحتقان الأمني السياسي التي تشهدها بعض بلدان المنطقة العربية، فالإصلاح السياسي المؤسسي و التدريجي و الحيوي هو الذي يجنب دول العالم العربي الكثير من المآزق والتحديات.

المرحلة الرابعة: فك الارتباط :

على المستوى العربي والإسلامي، من الضروري فك الارتباط بين العلمانية والاستبداد أو الدين والاستبداد، لأن هذا الربط خلق كوارث سياسية واجتماعية، كما أن تجربة الإسلام السياسي خلقت مظاهر تدين عديدة ضد الدين.. فالاستبداد مرفوض سواء بغطاء علماني أو جلباب ديني..

ونحن نعتقد أن أسهل طريقة لتعميم نموذج العلمانية المتوحشة، هو في إضعاف القدرة المدنية للدين.. فالتعاليم الإسلامية لها تأثير على حقول الحياة، وهذا التأثير بطبعه مدنيا، أي أن نفوذ التعاليم الدينية، لا يلغي البعد المدني للمؤسسات والهياكل الإدارية والاجتماعية.. وإن العمل على اجتثاث كل قيم الدين سواء الفردية أو الاجتماعية، هو الذي يفضي إلى سيادة النزعة العلمانية المتوحشة في المجال الإسلامي وهي بالضرورة نزعة ستمارس القهر والاستبداد لتعميم أيديولوجيتها.. لذلك فنحن في هذا السياق الثقافي والمعرفي، نفرق بين المدني والعلماني، ونعتبر أن تجفيف منابع المدنية من الدين، هو الذي يمكن النزعات العلمانية - الالغائية من التحكم في المسارات الاجتماعية والسياسية..

بينما إظهار القيم المدنية للدين، هو الذي يبقى قيم الدين في الحياة العامة، حتى لو كان النظام

السياسي في جوهره معاد للدين وقيمه..

وعلى المستوى الغربي برزت الدولة العلمانية لتحرير المجتمع من سيطرة الكنيسة، والحيلولة دون تحكم رجال الدين بالقرار السياسي أو استخدام الدولة لفرض تفسير ديني ضيق على أفراد المجتمع، أو فرض دين ما على مجتمع متعدد الأديان..

وم يؤد ظهور العلمانية في الغرب إلى محاربة المؤسسة الكنسية أو الدينية، بل أدى إلى حمايتها من تسلط الدولة الحديثة ذات الصلاحيات الاجتماعية الواسعة والحيلولة دون استصدار قوانين تحد من حرية الأديان..

وفي تقديرنا أن المسار العلماني الذي تأسس في الغرب، لا يستهدف تقليص دور ووظيفة الدين، وإنما إضعاف وتفكيك ظاهرة التسلط والاستبداد التي مورست باسم الدين.. وبون شاسع بين مقولة إخراج الدين من الحياة العامة، ومقولة تفكيك ظاهرة الاستبداد والتسلط الديني..

ولكون مجتمعات ما قبل الحداثة السياسية، تنسم بحالة مزمنة من الصراع الديني والطائفي والتدابير السياسي العنيف بحكم عجزها عن تلمس طرق الوفاق وتوليف المصالح المتضاربة، فإن مجتمعات الحداثة السياسية (وهي من الأطوار التي ننشد الوصول إليها) تنسم بقدره على السيطرة على معضلة الانقسام الديني والطائفي والسياسي استنادا إلى مبدأ حيادية الدولة، ثم باعتماد آليات وفاقية بين الأفراد والمجموعات بصورة عقلانية خارج حلقة المنازعات الدينية والمذهبية..

وفي هذا السياق من المهم بالنسبة إلى جماعات الإسلام السياسي تصويب علاقتها مع النشاط الدعوي بوصفه يحاكي ما ينبغي أن يكون، وبين النشاط السياسي بوصفه يعني بإدارة اللحظة الراهنة وفق المعطيات القائمة. وتوضح العديد من التجارب إن الخلط والتداخل المفتوح بين الدعوي والسياسي، يفضي إلى خلق التباسات عديدة، سواء داخل القاعدة الاجتماعية للجماعات الإسلامية وبالذات فيما يتعلق والأداء، وبعض المواقف السياسية، كما انه يخلق التباسات عند الجماعات السياسية المنافسة، التي لازالت تتأرجح في التعامل مع الجماعات الإسلامية، لذلك فان الفصل الموضوعي بين الدعوي والسياسي، يعد ضرورة عملية، لتوفير كل أسباب النجاح للعملين معا، بحيث يتشكل لكل جماعة أو إطار آليات عمل منسجمة وطبيعة الأهداف المتوخاة منه، وبهذه الآلية يتم حماية العمل الدعوي _ التبليغي من أية أعباء سياسية أو ميدانية، كما انه يوجه الطاقات والكفاءات صوب العمل الرئيسي الذي تقوم به،

ووفق هذه الآلية يتم فض الاشتباك بين الدعوي والسياسي في الإطار السياسي الواحد.
الإسلام السياسي بين خيارين :

تعتبر قمة شرم الشيخ المنعقدة في آذار عام ١٩٩٦ م و التي شاركت فيها أمريكا و الدول الغربية و إسرائيل و بعض الدول العربية، هي اللحظة التأسيسية التي اجتمعت فيها الإيرادات الدولية و الإقليمية لمحاربة ما سمي آنذاك (الإرهاب) و هو الاسم المستعار للقوى الأصولية المختلفة، ولعل الإشكالية الحقيقية المترتبة على هذا المؤتمر و غيره من المؤتمرات هو تغليب الرؤية الأمنية، و البحث عن حلول أمنية لظاهرة اجتماعية سياسية معقدة و تتداخل فيها الكثير من العوامل و الأسباب، لذلك كانت النتائج المترتبة على هذه الاجتماعات و الالتزامات الأمنية المتبادلة، هو المزيد من سفك الدم و إدخال المنطقة في أتون التوتر الدائم و خلق المناخ الاجتماعي والسياسي المشجع بطريقة غير مباشرة لمشروع الأصوليات الإسلامية المتطرفة و العنيفة في آن.

[و لقد تغلب منطق التجريم بشكل قاهر على منطق التقويم و التحليل، و منذ الحادي عشر من أيلول و هم يكررون على مسامعنا أن الديمقراطيات و سائر المدافعين عن الحرية و التسامح سيواجهون الخطر الإرهابي للإسلام السياسي الأصولي]^٣.

ولاشك أن الرؤية السياسية الأمنية، التي استندت إليها القوى الدولية و أكثرية الأنظمة السياسية في المجالين العربي و الإسلامي، في طريقة التعامل مع ظاهرة الإسلام السياسي، ساهمت في دفع بعض الجماعات دفعا نحو تبني خيار العنف و المواجهة المفتوحة مع الأنظمة السياسية و المجتمعات العربية معا، و رفض هذه الجماعات إلى النموذج الغربي، لا يعود إلى ديمقراطية هذا النموذج كما تروج بعض الأرقام الغربية، و إنما لشعور هذه الجماعات الراديكالية العميق أن الدول الغربية هي الداعم الأمني و السياسي الأول لأنظمة الاحتكار و الاستبداد التي تواجهها هذه الجماعات، فالرفض يعود في تقديرنا إلى الخيارات السياسية الغربية في المنطقة، التي تتجه دائما صوب دعم الأنظمة و الحكومات، حتى لو كانت هذه الأنظمة هي صانعة العنف الأول في دولها، و هذا يعود إلى الطبيعة البراغماتية للسياسات الغربية في المنطقة، فهي سياسات تبحث عن مصالحها بعين واحدة، لذلك هي المساند الأول لأنظمة الاستبداد في المنطقة، و لاشك أن دعم الاستبداد المفتوح هو الذي يقود إلى رفض هذه النموذج لثقافة و ازدواجية المعايير لديه فهو ينادي بالديمقراطية، و لكنه هو المحارب الأول لكل المحاولات الديمقراطية في المنطقة دفاعا عن مصالحها و رؤيتها الإستراتيجية للمنطقة.

وهذا ليس تبريراً لظاهرة العنف الأصولي، و إنما للقول : أن هذه الظاهرة هي وليدة عوامل وأسباب عديدة و مركبة منها الأداء الغربي و التحالفات الغربية في المنطقة، و نحن هنا لسنا

في صدد بيان موقف قيمي من ظاهرة العنف الأصولي، وإنما في سياق تفسير هذه الظاهرة في تحولات المنطقة السياسية والأمنية والثقافية.

وإن بنية المجتمعات العربية والإسلامية، لا يمكن أن تستغني عن الدين وقيمه في حياتها المختلفة. ولكن في ذات الوقت الذي نقر بأنه لا يمكن الاستغناء عن الدين ومبادئه في حياة العرب والمسلمين، في ذات الوقت نرى أن حضور الجماعات الإسلامية في الدولة انطلاقاً من مشروعها الأيدلوجي والسياسي، أبان عن انقسامات عميقة في واقع الاجتماع العربي والإسلامي. لأن الجماعات الأيدلوجية بصرف النظر عن طبيعة وجوهر هذه الأيدلوجيا، هي نزاعة إلى استخدام مقدرات الدولة والسلطة لتعميم أيدلوجيتها وإدخال الآخرين المختلفين والمغايرين فيها.

ولكون هذه الجماعات وصلت إلى السلطة، فإنها استخدمت كل مقدرات الدولة والسلطة لتعميم أيدلوجيتها، وهذا بطبيعة الحال يقتضي الاندفاع باتجاه الهيمنة على كل المواقع والمناصب السيادية والسياسية، حتى يتسنى لها تنفيذ أجندتها الأيدلوجية، ومن جهة أخرى حتى لا يتمكن الخصوم من العودة إلى الدولة والسيطرة عليها مجدداً.

وهذه الإستراتيجية ستفرض على الجماعات الإسلامية تقديم أهل الثقة على أهل الكفاءة في تحمل المسؤوليات الوطنية الكبرى، مما يفضي إلى ارتكاب أخطاء وخطايا تزيد من اللاتقنة بين مجموع القوى والمكونات السياسية وهذا بدوره يفضي إلى المزيد من تثبيت أهل السلطة الجديدة بسلطتهم في ظل واقع سياسي واجتماعي واقتصادي، يتطلب معالجات وحلول سريعة، لا تمتلك هذه الجماعات القدرة على إنجاز هذه الحلول، فتكون النتيجة الطبيعية نخبة أيدلوجية سياسية جديدة، تتمحور حول السلطة وتسعى إلى إدارتها، دون امتلاك كل مراكز القوى في هذه المؤسسة، ومجتمع بكل فئاته ينتظر حلول سحرية وسريعة لإخراجه من أزماته الأمنية والمعيشية والتنموية والسياسية والاقتصادية، وقوى سياسية شريكة للنخبة السياسية السائدة حديثاً في مرحلة النضال السليبي، إلا أنها مستبعدة من شؤون الحكم والسلطة الجديدة.

ومع كل هذه القوى، ثمة قوى أخرى تنتمي إلى مؤسسات الدولة العميقة، تعمل بخبرتها ودائها وارتباطاتها وتحالفها الداخلية والخارجية، لإيقاف عجلة التغيير والإصلاح، في ظل هذه الأوضاع المتداخلة والمتشابكة في كل شيء، تأتي خطايا الجماعات الأيدلوجية الحاكمة حديثاً دون امتلاك كل أدوات الحكم الفعلي، لكي توفر الغطاء أو المناسبة للعمل على إعادة وإنتاج الأنظمة الشمولية الاستبدادية بأسماء جديدة و مسوغات لها ما يؤيدها في الواقع الشعبي، من جراء اندفاع الأمور صوب إما خيار الفوضى والآمال المحطمة والخلافات

السياسية والأيدلوجية التي لا تنتهي بين أطراف القوى السياسية الجديدة، أو خيار الأمن وإخراج الدولة و مؤسساتها من الفوضى التي بدأت تبرز في كل هياكلها و مؤسساتها، ولا ريب أن تقديم الأمن على الحرية، يفضي على المستوى العملي إلى عودة النخب السياسية والأمنية السابقة لسدة الحكم بزخم شعبي لاقى الويلات من الفوضى و آثارها المختلفة.

من هنا فإننا نرى وعلى ضوء متغيرات بعض ساحات الربيع العربي العمل على إخراج النخب السياسية الجديدة بوسائل غير ديمقراطية بفعل نزعة الاستحواذ والخطايا الكبرى التي ارتكبتها النخبة السياسية الجديدة، أن هذه المتغيرات أنهت إلى حد بعيد إمكانية وصول جماعات إسلامية أيدلوجية إلى السلطة في العالم العربي مجدداً.

وعلى ضوء كل ما ذكر أعلاه، نستطيع القول : أن المجال العربي وتحولاته الكبرى اليوم، أدخلته في مرحلة جديدة، وإن هذه المرحلة تتطلب تحولات فكرية وسياسية عميقة في جسم وثقافة الفاعلين في الحقل السياسي.. ومن ضمن هؤلاء جماعات الإسلام السياسي، إذ إنها معنية بضرورة التحول والانتقال من الأصولية إلى المدنية، وهذا يتطلب منها الآتي:

إنها بحاجة أن تقدم نفسها بوصفها جماعة سياسية، تنشط في الحقل السياسي، وتتعاطى مع شؤونه المختلفة على قاعدة برنامجها السياسي.. وهذا يقتضي منها خلق مسافة حقيقية بينها كجماعة سياسية وبين النشاط الدعوي - التبليغي.. لأن عملية الخلط تفضي إلى التباسات في طبيعة التكوين الثقافي والسياسي الداخلي وأولوياتها لدى الجماعات الإسلامية، وطبيعة الأدوار والوظائف التي تقوم بها على المستويين الاجتماعي والسياسي.. وهذا مع شروط أخرى، هو الذي يقود الجماعات الإسلامية إلى التحول من جماعات أيدلوجية مغلقة إلى جماعات ديمقراطية - تعددية، تستوعب منجزات العصر الحديث، وتتواصل بحيوية مع شركائها في المشهد السياسي على قاعدة البرنامج السياسي الذي ينشد العدل والحرية والإنصاف للوطن كله من أقصاه إلى أقصاه.

تطوير مستوى الاستعداد والقابلية الفكرية والسياسية لنظام الشراكة وبناء التحالفات مع القوى السياسية الفاعلة في المشهد السياسي.. ونعتقد أن التخفيف من الأيدلوجيا لصالح البرنامج السياسي في بعده المرحلي والاستراتيجي، سيؤدي إلى توسيع مساحة التلاقي والتفاهم مع قوى سياسية عديدة على قاعدة البرنامج السياسي وأولويات النضال السياسي.

من الضروري في هذا السياق التفريق بين مفهوم الالتزام السياسي بقضايا الوطن والمجتمع، وبين الخضوع لانقساماته وتشظياته.. إذ لا يمكن التحول المدني على نحو حقيقي إلا

بتعالى الجماعات السياسية عن انقسامات المجتمع الأفقية والعمودية.. فهي أي الجماعات السياسية على المستويين الثقافي والسياسي، ليست تعبيراً عن انقسامات المجتمع الداخلية، بل رافعة سياسية ومجتمعية لإخراج المجتمع من انشقاكه الداخلي، وذلك عبر تبني مشروع وطني، يتجاوز الانقسامات التاريخية، ويعمل على إيجاد مقاربات ومعالجات جديدة لهذه الانقسامات على قاعدة الوطن والمواطنة الجامعة.

إن التحول صوب المدنية والديمقراطية والتعددية، ليس تكتيكاً سياسياً، يستهدف تحقيق أغراض سياسية محلية، وإنما هو تحول فكري عميق يعيد تفسير قيم الدين على قاعدة التراث العقلائي - الإسلامي، والتواصل والتفاعل مع الأفكار الإنسانية الكبرى، والنقد العميق للتجارب السياسية والفكرية السابقة، وإعادة الاعتبار لكل العطاءات والمحاولات الفكرية التي سعت من أجل التجديد والإصلاح في المجالين العربي والإسلامي، وتظهير الفهم المقاصدي للإسلام، والتعامل مع قناعات الذات والآخر بوصفها قناعات غير نهائية ونسبية وخاضعة لظروف زمانها ومكانها..

أحسب أن هذه الرؤية أو الخريطة الفكرية - السياسية، تساهم في عملية الانتقال والتحول من الأصولية إلى المدنية.. وأدعو جميع الفعاليات الدينية والثقافية والسياسية إلى إثارة النقاش الجاد وإطلاق الحوارات العميقة التي تستهدف إثراء المناخ الاجتماعي والثقافي للمساهمة في بناء حركة إسلامية - ديمقراطية، تعددية، تشاركية، لأنها أحد الشروط الأساسية للقبض على مستقبل المنطقة العربية والإسلامية فكرياً وسياسياً بعيداً عن أنظمة الاستبداد السياسي وغلواء وعنف بعض جماعات الإسلام السياسي ومؤامرات قوى الهيمنة الأجنبية..

الهوامش :

عبد الله العروي، مفهوم الحرية، ص ١٧، المركز الثقافي العربي، الطبعة الخامسة، بيروت، الدار البيضاء ١٩٩٣م.

عزمي بشارة، الدين والعلمانية في سياق تاريخي، الجزء الأول، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت ٢٠١٣م.

فرانسوا بورغا، الإسلام السياسي في زمن القاعدة، ترجمة سحر سعيد، ص ١٤، شركة قدس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت ٢٠٠٦م.

الإخوان المسلمون إلى أين؟؟؟

منذر مشاقي *

تعيش جماعة الإخوان المسلمين في هذه الايام ظرفاً سياسياً جديداً الميزات والخصائص، هو ظرف مصري تعيشه الجماعة يتشابه في ظروفه الامنية مع مراحل عاشتها الجماعة سابقاً، فقد عاشت الجماعة فترات من الملاحقة والسجن واحكام الاعدام وجميع الوان البطش من الانظمة الحاكمة، بل ان الظروف التي عاشتها في فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر لازالت كابوساً يؤرق الاخوان كل يوم، بل ان من الممكن تلمس هذا الهاجس في قرارات الجماعة وتوجهاتها وطبيعة مشاركتها السياسية وعلاقاتها الحزبية، غير ان الظرف الذي تعيشه اليوم اكثر خطورة على الجماعة وعلى مستقبلها السياسي بل والاجتماعي والدعوي، فالاخوان في مصر تم ابعادهم بالقوة عن سدة الحكم والغاء المؤسسات الدستورية التي فازوا باغلبية المقاعد فيها، فضلاً عن حظر الجماعة واعتقال قياداتها، وفي فلسطين فان حركة حماس التي تمثل الاخوان تعاني محاولات الخنق المحاصرة والتضييق، ولا نقصد هنا الحصار والملاحقة الاسرائيلية، فالحصار الاسرائيلي ليس متعلقاً بالتوجهات الفكرية لحماس، بل متعلق بالسلوك المقاوم مهما كان لونه الايديولوجي، انما المقصود هنا ذلك الحصار المعلن من النظام الرسمي العربي، اما في تونس فقد تراجعت حركة النهضة في الانتخابات الاخيرة امام تحالف انشأته ودعمته الدولة العميقة، الى غير ذلك من صور التراجع الى الخلف عند الاخوان في كثير من المواقع.

فلم يشهد تاريخ الاخوان منذ تأسيسهم اجماعاً رسمياً عربياً على محاربتهم والوقوف في وجههم كما هي الصورة اليوم من تحالف اقليمي رسمي عربي يرى في الاخوان عدواً مبنياً يهدد استقرار الانظمة، لدرجة نجد معها دولة مثل قطر، وهي المتهمه بدعم الاخوان، تضطر الى طلب المغادرة من قيادات الاخوان المصريين المقيمين على أراضيها.

ولم يكن الاستقطاب السياسي حاداً الى الدرجة التي نراها اليوم، حيث يقف الاخوان في جهة، وبقية التيارات الفكرية في الجانب المقابل، بما في ذلك بعض التيارات الاسلامية التي وقفت في الجانب المواجه للاخوان، وما يميز الاستقطاب في صورته الراهنة انه يتجاوز حدود الاختلاف الايديولوجي الى شيء من التصادم والتصارع.

غير أن أهم ما يميز هذه المحنة (في التعبير الاخواني) عن ما سبقها من محن هو انها تأتي بعد أن وصل الاخوان الى سدة الحكم في اكثر من قطر عربي، اي ان الاخوان كانوا قد وصلوا الى تحقيق قدر كبير جدا من طموحهم السياسي. وهذا الامر قد يصل بالاخوان الى واحد من خيارين اثنين: إما الاحباط الذي قد يدفع الى الخروج عن المؤلف في السلوك السياسي للجماعة، اي النزوع نحو العنف، وإما المراجعة السياسية الشاملة للفكر السياسي للجماعة، مراجعة تحدد مكامن الخطأ في السلوك السياسي الاخواني وتؤدي في الوقت ذاته الى بناء فكري سياسي مستحدث صالح للتعايش مع مكونات النظام السياسي المحيط.

لا بد من تحديد اطار الحديث في هذه الورقة، حيث نعني بالاخوان المسلمين، تلك الجماعات التي تسمي نفسها بهذا الاسم او تعلن انتماءها للتنظيم الاخواني، او انبثاقها الفكري من المدرسة الفكرية الاخوانية، والى هذه المدرسة ينتمي الاخوان المسلمون في مصر وفي ليبيا والمغرب بالاضافة الى حركة حماس وحركة النهضة التونسية.

وهذا المأل الذي آلت اليه جماعة الاخوان ومشتقاتها التنظيمية والذي كان عزل الرئيس المنتخب محمد مرسي تنويجا له وليس بداية له كما يقول البعض، هذا المأل انما يأتي في سياق جملة من الاشكاليات في الممارسة السياسية عند الاخوان.

اشكالات الممارسة السياسية عند الاخوان:

لسنا هنا للبحث في ايجابيات الاخوان ومزاياهم، بل للبحث في اشكالات الممارسة والفكر السياسي التي سببت هذا المأل الذي وصلته الجماعة في هذه المرحلة، ورب قائل ان الصورة التي وصلتها الجماعة هي نتاج التآمر عليها من اكثر من جهة، فحتى لو صح ذلك فانه لا يعفي الاخوان من تحمل مسؤولياتهم، على الاقل مسؤولية الاعتقاد الخاطيء بان خصومهم السياسيين سوف يوفرون لهم المناخ المناسب للممارسة السياسية وتحقيق النجاحات بكل هدوء. وسوف نعرض هنا بعض الاشكاليات التي كان على الاخوان تصحيحها حتى لو لم يحدث معهم هذا التراجع الراهن والخطير:

- التكلس في الهياكل التنظيمية عند الأخوان حيث ينقصها التجديد وضخ الدماء الجديدة، وذلك بسبب اليات انتخاب او تعيين أو تصعيد الاشخاص للمراكز القيادية، وهذا الامر نابع من خطأ متوارث هو ان قيادة الاخوان تقود الاخوان بعقلية التنظيم لا بعقلية الحزب، فبالعيين يعين المسؤول معاونه من بين اولئك الذين يوافقونه في الرأي والفهم والاليات، اما الانتخابات فانها قد تاتي بمن لا يتفق معه على رأي.

• الجمود الفكري وعدم اجراء المراجعات الجريئة لكثير من المواقف خاصة تلك المتعلقة بالفكر السياسي، ومن ذلك تلك المواقف المتعلقة بالديمقراطية والدولة المدنية وحق المرأة في تولي المناصب السياسية، مع اني لا اعتقد ان هناك تعارضاً بين تعاليم الاسلام والمفاهيم سالفة الذكر، بل ان الاخوان قد وصلوا الى الحكم وهم لم يبرحوا موقع الجدل في تلك المفاهيم، بينما كان الاصل ان تكون هذه الامور محسومة في الفكر السياسي للاخوان قبل المشاركة السياسية.

• الخلط بين الديني والوطني بما ينعكس على العلاقات مع الاتجاهات الايديولوجية الاخرى، وبما يؤثر على البرنامج السياسي للجماعة، فالمواقف المختزنة من الاخرين حسب قربهم او بعدهم من الالتزام بتعاليم الاسلام يؤدي الى القطيعة مع بعض الاحزاب بحكم انها «يسارية او علمانية او ليبرالية» وكل ذلك نقيض الاسلامية، وبالتالي فان امكانيات المشاركة السياسية معها صعبة ان لم تكن مستحيلة او عديمة الجدوى. فقد كان يجب على الاخوان تمييز المعركة الوطنية من الاسلامية، ففي مواجهة الاستبداد لم يكن الامر متعلقا بالكفر والاسلام، بل بتجميع جهود كل المتضررين من الاستبداد في بوتقة الثورة عليه. والقول بأن ضعف المشاركة السياسية بين الاخوان وبقية التيارات الفكرية الاخرى مردها الى رفض الآخرين لقيادة الأخوان للمعارضة أو للثورة على الظلم فان الرد عليه يكون بالقول بان المسؤولية موزعة على التيارات الفكرية بحسب حجومها، فالتنظيم صاحب القاعدة الجماهيرية الواسعة يتحمل المسؤولية اكثر بكثير من التنظيم الصغير محدود الجماهيرية.

• الاعتقاد بان المعركة ضد الاستبداد هي جزء من المعركة لاقامة الدولة الاسلامية، وهي بالتالي معركة بين الاسلام والكفر، وبالتالي فان هذه الحرب هي مسؤولية الاخوان والاسلاميين وحدهم دون غيرهم، ولذلك لا قيمة للاخرين في ممن لا يؤيدون اقامة الدولة الاسلامية في تلك المعركة.

ولا بد هنا من الاشارة الى ان القيام بكل تلك النواقص من جانب الاخوان لا يعني ان يأمن الاخرون الى الاخوان ويثقوا بهم، فقد قامت حركة النهضة بكثير من ذلك ولكنه لم يمنع من بناء التحالفات لاسقاطها، ولكننا هنا بصدد الحديث عن واجب الاخوان بما يعفيهم من المسؤولية لاحقا عن عدم التمكن من بناء تحالف سياسي مواجه للاستبداد.

الاخوان وما بعد الثورة:

لقد أخطأ الاخوان كما اخطأ الآخرون حين اعتقدوا ان رحيل رأس النظام هو سقوط للنظام كله، او ان تفكك النظام بعد سقوط راسه هو تحصيل حاصل، وذلك يدل على تواضع الفهم وسطحيته لدى الاخوان ولدى كل اطراف المعارضة بطبيعة النظام الاستبدادي وبنيته، وموقع «الرئيس» والجيش فيه، ولذلك بدأت التيارات السياسية منذ اليوم التالي لرحيل رأس النظام او خلعه بالتصرف وكان الثورة انتهت وان النظام الاستبدادي قد هزم وان المطلوب الان هو البدء ببناء دولة ما بعد الاستبداد، وقد كان هو الخطا الجسيم الذي ارتكبه التيارات السياسية مجتمعة وفي مقدمتها الاخوان، وقد كان هو الاساس التي بنى عليها الاخوان استراتيجيتهم للمرحلة القادمة. ولو ادرك الاخوان ان الثورة لم تنتهي بعد، وان الذي انجز برحيل راس النظام هو الحلقة الاسهل والاضعف في بينة النظام لكان سلوكهم مختلفا، ولما آلت الامور إلى ما نحن فيه.

كانت الثورات الشعبية (المصرية والتونسية والليبية واليمنية) حدثاً تاريخياً مفصلياً نقل الاخوان من موقعها كمعارضة ملاحقة مطاردة الى موقع اللاعب السياسي الاول والمشارك في رسم السياسات ثم الى سدة «الحكم» مباشرة، لذلك فقد كانت الثورة رافعة سياسية قطعت الشك باليقين فيما يتعلق بحجوم الكتل السياسية، حيث تولدت القناعة لدى الاخوان ولدى خصومهم على حد سواء ان اي استحقاق انتخابي سوف يكون في صالح الاخوان، ولذلك فقد تولد الاخوان قناعة بضرورة اجراء الانتخابات للمجالس التشريعية حيث ستكون النتائج لصالحها، وازداد حرص الجماعة على الوصول الى الانتخابات بسبب ادراكها ان الاخرين لا يريدون الوصول الى انتخابات سوف تؤدي الى فوز الاخوان لا محالة. لقد وضع الاخوان كل ثقلهم في سبيل الوصول الى الاستحقاقات الانتخابية بينما كان المطلوب ادارة المرحلة الثانية من الثورة في اطار ثوري تشاركي تفاهمي يستكمل الثورة ويؤسس لما بعدها، وقد كانت هذه مسؤولية الاخوان بصفتهم الكتلة الجماهيرية الاكبر.

وهنا لا بد من الاشارة ان ان التخوف المعلن من قبل التيارات العلمانية واليسارية والليبرالية من تفرد الاسلاميين في الحكم قد ولد تخوفاً داخلياً لدى الإخوان من امكانية الالتفاف على الثورة، بما يضع الإخوان على هامش الحياة السياسية فيما بعد الثورة، ظنا منهم ان الانتخابات سوف تحسم الأمر.

وقد فهم الاخوان نتائج الانتخابات التي فازوا بها بصورة خاطئة، حيث كانت توكيلاً من الشعب لهم بادارة ما تبقى من معركة ضد الاستبداد وادارة معركة الاعداد للدولة المدنية الديمقراطية على اساس من التفاهم والحوار ليس أكثر.

وبدلاً من بناء جسور الثقة مع التيارات السياسية المكونة للنظام السياسي المزمع انشاؤه فقد اتجه الإخوان للتواصل مع السلفيين، مدفوعين بالرغبة في ضمان اصواتهم في أي استحقاق انتخابي، الأمر الذي باعد المسافات بين الإخوان وبين الآخرين وجرّهم إلى مساحة أكثر تشدداً.

ولكن القول بفشل الإخوان في الحكم هو قول لا يستند الى دليل، حيث ان محاولات إسقاط الرئيس محمد مرسي بدأت منذ اليوم الاول لانتخابه، ولم تنتظر حتى تكتشف نجاحه من فشله، فهم لم يعطو الفرصة للنجاح ولا للفشل، بمعنى أن الناظر لا يستطيع أن يتبين نجاحهم من فشلهم، بل إن ازاحة الجيش للرئيس مرسي بالقوة انقذت مشروع الاسلام السياسي من الفشل، مثل ذلك تجربة حركة حماس في الحكم، حيث ان الإخوان يستطيعون التذرع بالمعوقات والحصار.

هل انتهى الإخوان ومشروعهم الإسلامي؟

هناك من يروج لفكرة ان الإخوان المسلمين قد انتهوا وأن مشروعهم الإسلامي قد فشل، خاصة بعد الانتكاسة التي تعرض لها «الربيع العربي»، بعد الانقلاب على حكم الإخوان في مصر وبعد محاصرة تجربة حركة حماس في غزة، ثم بعد التراجع الذي طرأ على موقع حركة النهضة في الانتخابات التونسية الاخيرة. ولكن هذا القول يصور الإخوان كهيئة حزبية تتلاشي بتلاشي مؤسساتها، ولكن الأمر مختلف هنا، حيث أن الإخوان إيديولوجيا منتشرة ومدرسة فكرية إسلامية معتدلة، وهي عبارة عن شبكات واسعة للخدمات الاجتماعية والإنسانية، صحيح أننا لا نرى أفقا قريباً لتغير معالم المرحلة الراهنة، ولكن ذلك لا يعني عدم جاهزية الإخوان ومشروعهم الإسلامي للنهوض مرة اخرى بمجرد تغير الظروف وتلاشي الضغوط.

بل يمكن القول بان المرحلة التي يعيشها الإخوان برغم صعوبتها فانها وضعت الإخوان في الواجهة في مقابلة الاستبداد، وكأن النظام يمثل الاستبداد في مواجهة الإخوان الذين يمثلون الفرصة في التغيير.

إلى أين سيتجه الإخوان؟

المحنة الراهنة من عمر جماعة الإخوان سيكون لها اثرها على سلوكها المستقبلي فيما يتعلق بعلاقاتها وبنيتها وأفكارها واستراتيجياتها:

– يعتقد الإخوان انه تم التأمر عليهم من أجهزة الدولة العميقة بتشجيع وموافقة وسكوت من بعض التيارات الثورية، ولذلك يعتقدون انهم بقوا وحدهم في مواجهة القتل والملاحقة والاقصاء، ولذلك من المستبعد ان لا يؤثر ذلك على العلاقات المستقبلية بين الاخوان وبين بقية التيارات السياسية والفكرية باتجاه مزيد من القطيعة. حيث كان من المفترض ان يتم التعامل مع الاخوان بالاحتواء لا بالتكتل والمقاطعة والصدام.

• ثمة تيار فكري اخواني يعتقد ان المرحلة الصعبة التي يعيشها الاخوان هي مناسبة مهمة للمراجعة الفكرية، خاصة فيما يتعلق بالفكر السياسي والتجديد التنظيمي ، وهذا إن حدث فانه يعد نقلة نوعية في فكر الجماعة واليات عملها، وكان يجب أن تكون هذه المراجعة قبل المشاركة السياسية.

• غير أن مشاعر الإحباط من امكانية احداث التغيير بواسطة الانتخابات والديمقراطية تغلغلت الى نفوس كثيرين من اعضاء الاخوان، لذلك قد ينزع كثير من أبناء الإخوان نحو العنف كردة فعل على الملاحقة والسجن والقتل، ولكن من المستبعد ان يجنح التنظيم كله نحو العنف.

• إن غياب الإخوان عن المشهد كجزء مهم وكبير في أي عملية سياسية مستقبلية وكمنافس انتخابي قوي من شأنه ان يفقد العملية الديمقراطية معناها. وان تصبح مجرد مناسبة لكي يعيد النظام انتخاب نفسه وتحديد حكمه في انتخابات لا منافسة فيها.

بين داعش والإخوان:

هناك فسحة للإخوان منحهم إياها ظهور تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام ”داعش“، حيث تعتبر داعش أوضح وأقوى صور التطرف، فظهور داعش وانتشارها وتمدها هو رسالة للغرب وللنظم الاستبدادية أنه لا مناص من التعامل مع المكون الاسلامي كجزء مهم وكبير من الحالة الشعبية العربية، غير أن الذي قد يتغير هو مواصفات ذلك المكون الاسلامي بين التطرف والاعتدال، ومن المفهوم والمعلوم بالضرورة أن التطرف لن يجد سبيلاً للحياة والانتشار إلا إذا سدّت الطرق في وجه الاعتدال، فهل سيعطي تطرف داعش فرصة للإخوان إذا ما اثبتوا لخصومهم وللمتخوفين منهم أنهم يحملون الصورة الوسطية المعتدلة للإسلام، وبالمناسبة فان الحديث عن أن أبو بكر البغدادي كان إخوانياً قبل أن تحرفه ضغوط الاستبداد نحو التعصب والتشدد، او بصيغة الاستفهام: هل سيجد خصوم الإخوان أنفسهم مضطرين للقبول بالاخوان قبل ان ينجر ف قسم كبير منهم نحو ”الدعشة“؟

الإخوان وضرورات التجديد:

ثمة معوقات تقف حائلاً بين الاخوان المسلمين وبين تطورهم بالقدر الذي يتطلبه الموقع السياسي المأمول عندهم، وهذه العوامل هي عوامل ذاتية وليست متعلقة بإعاقات يضعها الخصوم في طريق الاسلاميين، بل هي متعلقة بنمط التفكير لديهم، ومرواحتهم في ذات المكان من دون تقدم في التفكير أو إعادة النظر في كثير من «المسلمات» الموروثة، والتي لا بد أن تتغير بتغير الزمن والظروف .

فالفكر السياسي الإسلامي يراوح مكانه منذ أمد بعيد عند جملة مواقف موروثة، وغير مدروسة بقدر كاف يسمح بالقول أنها هي المواقف النهائية من تلك القضايا، فحقوق الإنسان وحقوق المرأة هي جوهر رسالة الإسلام، وإن شيئاً من التأمل في الأحكام الشرعية قد يكون كاف لاستنتاج أن الإسلام قد أعطى الحرية الكاملة للإنسان فيما يعتقد أو يمارس أو يلبس، على قاعدة أن كل إنسان مسؤول عن اختياراته. وجملة الأمور التي يعتقد أنها محظورة على المرأة هي مجرد مواقف اجتماعية موروثة لا علاقة للدين بها، وصولاً إلى مسألة تولي المرأة لأعلى ما يمكن من مراكز ومناصب. وفي قصة مريم حجة بأن المرأة تستطيع القيام بكل ما يقوم به الرجل من أعمال، وصولاً إلى مرتبة تلقي الوحي واقترباً من وظيفة النبوة.

ويجب على الاخوان والاسلاميين عموماً أن يتذكروا حين يقيدون أنفسهم بالأحكام المتعلقة بالدولة والعمل السياسي أن الدولة التي هم بصدددها ليست هي دولة الخلافة، بل هي دولة قطرية وظيفتها مراعاة شؤون مواطنيها، ورسالتها ليست هي الدعوة إلى الدين، فهذه هي وظيفة دولة الخلافة. فيجب أن لا يخلطوا بين المفهومين، فإن كانت الدولة المنشودة هي تلك التي تتولى الدعوة إلى الإسلام، فعندها تحضر تلك المعاني المتعلقة بالولاية العامة، أما في حالة الدولة القطرية فإن القائد فيها أو الرئيس ما هو إلا موظف برتبة رئيس، غير مطلق اليد في أن يفعل ما يشاء، فإن كان النظام ديمقراطياً بشكل صحيح يحدد الصلاحيات ويضع الحدود لذوي النفوذ والسلطان ولا يطلق يد فرد او حزب في يعيد تشكيل المجتمع وفقاً لرؤيته الفكرية والسياسية، وعندها تصغر آثار عوامل الجنس واللون والطائفة في شخصية الرئيس.

وجماعة الاخوان مطالبة بإعادة النظر في وظيفتها في المجتمعات المسلمة، فوظيفتها لم تعد هي الدعوة إلى الإسلام على اعتبار أن المجتمع مسلم بطبيعته وفطرته، وبناء عليه فأنها يجب ان تطور وظائفها باتجاه الدعوة إلى تطبيق برامج مدنية وحسب. أما المظهر الإسلامي للمجتمع فليس مرتبطاً بنشاط الحركات الاسلامية بل هو مرتبط بالصحة الاسلامية عامة. والتغيير في النظرة إلى الديمقراطية والدولة المدنية لدى الاخوان، منوط بتغيير الهيكلية

التنظيمية لديهم، إذ من الصعب أن يتم ذلك في القيادة التاريخية ذاتها، والأمر هنا مرتبط بانتقال القيادة لعناصر «شبابية» تفهم الواقع الجديد ولا تفكر بعقلية الآباء. ومثال ذلك رجب طيب اردوغان مع معلمه نجم الدين اربكان. إذ ينبغي على تلك القيادة الجديدة أن تعيد تعريف الحركة الإسلامية وتحديد موقعها الذي هو بالتأكيد مختلف عن ذلك الموقع الذي وضعها فيه حسن البنا يومها، بل ومطلوب منها أن تحدد طبيعة علاقتها بالمجتمع بشكل عام.

ولا بد للإخوان أن يعلموا أن التدين وحده لا يكفي لكسب ثقة الجمهور، والقصد هنا أن يخوضوا المستقبل السياسي ببرامجهم العملية وكوادرها المؤهلة وليس برسالتها الدينية، فيجب عليها أن تتجاوز عقلية الحارس للدين إلى عقلية صاحب البرامج العملية المعقولة. فالدين محروس بالمجتمع وهذا ما وضحته الثورة المصرية بصورة واضحة.

يجب على الإخوان أن يتجاوزوا بعض الآليات في العمل التنظيمي التي كانت تقف حائلاً بين تصعيد شخصيات إلى مراكز القيادة، وهي الآلية المعروفة (بالتزكية التنظيمية). بمعنى ان يقوم التنظيم بترشيح شخص معين لشغل موقع معين بناء على تقدير التنظيم أنه مناسب لهذا الموقع، وذلك لاعتبارات يحددها التنظيم نفسه، وهي متعلقة بالالتزام وصفات شخصية محمودة بلا شك، غير أنها مرتبطة بتقديرات اشخاص في موقع القيادة، وفي العادة فإن القائد لا يرشح لموقع ما إلا من توافق معه من العناصر، وهذا الاسلوب في التفكير ليس عيباً، إنما الخطأ في الآليات التي يتم فيها الترشيح للمناصب، فيجب أن يتاح للعناصر في التنظيم أن يرشحوا أنفسهم لمنصب يرون أنهم قادرون على إدارته وجمهورهم هو الحكم فيما إن كانوا كذلك حقاً.)، بالإضافة الى الموقف الكلاسيكي المعمول به عندهم والقائل بأن (طالب الامارة لا يؤمر) ، وقصة ابي ذر الغفاري حين طلب الولاية من الرسول صلى الله عليه وسلم هي دليل على عدم انكار الرسول للامر ولكنه قم بتقييم الشخص ذاته لشغل ذلك المنصب فوجده ضعيفاً.

وختاماً فإنه يجب على الإخوان أن يخرجوا من اطار التنظيم الضيق الى اطار السياسة الواسع، فادارة شؤون الدولة ومواطنيها وادارة علاقاتها الخارجية لا تنفع معها عقلية التنظيم ومعاني السمع والطاعة، فافراد المجتمع ليسوهم عناصر التنظيم، وكثير منهم من لا يلتقي مع الاخوان على أدنى رأي، وإن لم يفعل الاسلاميون فانهم يحكمون على مشروعهم الاسلامي بالفشل.

الإرهاب المتدين احد أعراض الأنيميا الثقافية

لسعيد مضية *

منذ أن سيطر الاستبداد الديني هيمن على شئون المسلمين الاستبداد باسم الدين، وبدون تراجع باستثناء ثورات تنشد عدالة الإسلام أخدمت بالبطش، ظلت تتدهور الحياة الفكرية والاجتماعية والسياسية إلى أن استنجد فقهاء الاستبداد بشوكة الفاسق لنشر الأمن، وأي أمن.

يتم إغفال هذا التاريخ الممتد ألف عام أو إنكاره لتتكاثر الحركات التي تتوسل السلطة السياسية عبر ما تطرحه من تأويل للدين واحتكار الخوض في أمور الفقه؛ حتى لقد شاع الظن أن حقيقة الإسلام هي ما يطرح في سوق السياسة من دعوات وهاوية كانت أو أضرابها.

ينزع الليبراليون الجدد من غربيين وعرب إلى فرض التماهي بين حقيقة الدين والتأويل الأصولي للدين، أو التدين، كما تشيحه أطراف التيار السلفي السياسة المستندة إلى الدين يتولاها دوما الحرص على بؤتقة الدين في ما يلائم نزوات الحكام ونزعاتهم الاستبدادية ويعفي الحكم من أعباء المقاصد العامة للشريعة، وقد حَفَظ التاريخ تبدلات مكانية وزمانية حررت الشريعة من سلطة السياسة فحفزت تطوير الفقه لمراعاة التغير والتبدل طبقا لمقتضيات العقل ومقاصد الشريعة، ومن سردية ملايسات المنشأ والسيرورة يتضح لكل من يسترشد بالحق ومنطق العقل، وبعد إجراء المراجعة التاريخية، أن المنهج السلفي أقحم على الدين من قبل السلطة المستبدة التي خطفته وسخرته أداة ترويض للجمهور، احتكار الدين بدعة تخالف ما عرفته العقيدة وشهده التاريخ العربي-الإسلامي من حوار اجتهادات ومناظرات.

السلفية، وإن استمرت قروناً عدة متتالية فهي نهجاً يتستر به الاستبداد السياسي وتشكيلة النظام الأبوي، فإنها مفهوم دخيل على الإسلام ومناقض لجوهر الشريعة الإسلامية، السلفيات الدينية المعاصرة لم يستهوها تقويم الدين أو القضاء على الأمية الدينية؛ ولا كان غرضها طرح اجتهادات فقهية أو لاهوتية؛ إنما هي أقنعة زائفة لبرامج ومشاريع سياسية غير مشروعة. أما ما يميزها فيما بينها فالسلفية الإسلامية تجسد الارتباط الصري لمجتمعها بالعصر الوسيط؛ بينما السلفيتان التوأمان - اليهودية والمسيحية - حركتان نكوصيتان وردّتان عن القيم العلمية وديمقراطية العلاقات في الداخل وعلى الصعيد الدولي، تضيي قداسة مزورة على الأنشطة

العدوانية للاحتكاكات عابرة الجنسية للهيمنة الكونية.

لم يمض التاريخ الإسلامي على خط مستقيم؛ فشان تاريخ الحركات الفكرية والاجتماعية شهد التاريخ الإسلامي انحناءات وتراجعات ، فترات استقرار تطورت خلالها أوضاع المجتمع أو المجتمعات ، تلتها فترات توتر وفتن وأحياناً فترات عسر اجتماعي جراء إهمال الحكم المصالح العامة أسفر عن مجاعات وأوبئة ، أو قلاقل وفتن. يمكن اختزال هذا التاريخ في ثلاث مراحل متميزة :

- مرحلة النبوة وهي لم ولن تتكرر في حياة المسلمين إلا بمجتمع العدالة الاجتماعية.
- مرحلة الاتجاه العقلي في التفسير حيث تزامنت حركة تطوير فقه اللغة لتطوير الفقه الديني.
- مرحلة التأويل السلفي الظلامي للدين حيث سخر الفقه في خدمة استبداد السلاطين.

انتهت المسيرة البائسة باختلال الأمن وفقدان الأمان لدرجة تسويغ حكم السلطان الفاسق إذا ما حفظ امن الناس . وهذا الفقه هو ما يتوخاه السلفيون المعاصرون .

بيئة لم تتكرر في التاريخ

يزعم السلفيون في خطبهم أنهم يأتمون بالرسول قذوتهم وحببهم ومعلمهم إلى آخر تعبيرات الولاء ، لينتقلوا بعد ذلك لتمرير مقولاتهم الغريبة عن نصوص المقدس في الإسلام، فلدى الرجوع إلى عهد الرسول نجد بيئة مطهرة من لوثات الجشع المتكالب على الكسب ، خالية من المصالح وجشعها وانحرافاتهما، فحياة صاحب الرسالة وقيادته حقبة لم تتكرر في التاريخ العربي - الإسلامي، نظراً لعوامل منها تلقي الوحي والتكافل الاجتماعي وخلو عهد النبي من التواء التصرفات خلف مصالح جشعة وأساليبها المراوغة في استغلال المنافع واقتناص الفرص ولو بالخداع أو بالإيقاع..

أثناء حياة صاحب الرسالة ألهمت الدعوة النبوية العرب توحدهم في كيان اجتماعي واحد؛ كما ألهمت قضية سمت بها نفوسهم وغذت طموحاتهم. لم تبرز حاجة للإكراه الذي تمارسه سلطة زجرية أو قمعية؛ ذلك أن الوحي أيقظ في نفوس المسلمين من خاصة النبي ضميراً قوياً ملتزماً بدعوة المعروف والنهي عن المنكر، ملازماً للمرء في القول وفي العمل أو التفكير . ولعلنا نجد ضوءاً يسطع بيد الغشاوة عن كل بصر يرنو إلى الحقيقة ، وذلك في الآية الكريمة « كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون ». إن اتساق القول مع الفعل مرشد الضمير الحي واليقظ ، وطاقة روحية مانعة تصد عن الانحراف أمام مغريات الحياة أو تحت ضغوط

الإكراه والترهيب ، بافتراض براءة الفطرة وبساطة العيش نزل القرآن هاديا بأن اختلال الرؤى لا يثير التطير والانفعال . ففي النص المقدس «ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة»، وكذلك « لكل جعلنا منكم شريعة ومنهاجا». كثيرة هي هذه الآيات التي تبيح الاختلاف باعتباره حالة طبيعية. «ومن آياته خلق السموات ولأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم»، « ولولا دفع الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض». فالندافع البشري أساس حركة المجتمع وتطوره ونقائه من ترسبات التكلس والركود. وفي حال الاختلاف لا بد من المجادلة، والمجادلة الهادئة: «وجادلهم بالتى هي أحسن»، وفي مكان آخر، «فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم». أما الخلافات الطارئة وما استنفرتة من فتن فمنبعها مصالح شرهة وأناية حادت عن المجادلة.

لكلام الحق هذا تأثير طاع في حينه، وأحدث تمللاً قويا بين المستضعفين ، أولئك الصعاليك الذين أعجبتهم كلمة الحق والإنصاف، فأخذوا يدخلون في دين النبي الجديد ويؤيدونه.

رفع من قيمة النساء وفرض لهن نصيباً من ميراث ، وأوصى بالإحسان إلى المرأة ومفارقتها معروفة؛ كما منع واد البنات وحث على تحرير العبيد. غير أن هذا لم يكن ليقتل جرائم الأمراض الاجتماعية، فأقصى ما كان يداعب المخيلة التخفيف من العلل الاجتماعية. وفي خطبة الوداع ركز الرسول على مساواة البشر «إن الله أذهب عنكم نخوة الجاهلية وفخرها بالآباء، كلكم لآدم وادم من تراب، ليس لعربي على عجمي فضل إلا بالتقوى». فالجاهلية موسومة بالتفاخر بالأنساب وبالتعصب القبلي والعشائري . وفيها قال الرسول ”دعوها فإنها تنتن“. أما في مجالات أخرى فقد أبقى الرسول على مناسك وقيم وعبادات مع تغييرات طفيفة تنسجم مع وحدانية الخالق المعبود وعدالته. توفي الرسول ولم يوص بخليفة من بعده. لم يفصل القرآن في أمور مقاومة طغيان الحكم ؛ لكن الحديث الشريف يرفع كلمة حق بوجه حاكم جائر إلى مقام أعظم جهاد في سبيل الله.

هو القائل أنتم أدرى بشئون دنياكم. و نزاهة الحكم لا تتوقف فقط على نزاهة الحاكم ويقظة ضميره؛ إنما يجب أن يكون لرعيته شبه إجماع على النزاهة وقوة الطبع والرضا والقناعة، فيقوم السلطان على المحبة والعدل، لا يعرف فتنة ناشئة عن أنانية ولا انحرافاً ينم عن جشع أو إكراهها تملية سياسة متحيزة .

برز « تملل في النفوس» لاحظه الخليفة الأول ، أبو بكر، وأوصى عمر بالشدة في مقارعتة. لم تعد الاختلافات حالة طبيعية، إنما نوازع استنبتت العنف ومكر السياسة.

جدل الدين والسياسة والعنف

في الأديان الثلاثة - اليهودية والمسيحية والإسلام - مضت صيرورة التدافع على نفس المنوال ، (٢ / ٢١٥ - ٢١٨). كل دين أسفر عن سلطة سياسية لها إيديولوجيتها وأدواتها القمعية ؛ وفي كل دين برز إلى جانب المقدس تفسير له ألبس ثوب القداسة بعد أن خالطه قدر كبير من الزيف والتدليس ، واحتدمت الصراعات الدموية حول مواضيع لا شأن لها بجوهر العقيدة الدينية ، إنما أملت دواعي وضرورات تثبيت السلطة السياسية وإدخال الحاكمية إلى الدين ، تفرع عن المقدس في كل رسالة توابع ثانوية وجهت التطبيقات العملية للمقدس . وهي اجتهادات بشرية أخضعت لطبيعة العصر وصراع المصالح واصطفاف القوى .

إلى معاوية بن سفيان يرجع المفكر نصر حامد أبو زيد مفهوم الحاكمية ، إذ استجاب لنصيحة عمرو ابن العاص في معركة صفين ، يقول أبو زيد : «ولا خلاف على أنها كانت حيلة أيديولوجية استطاعت أن تخترق باسم النص صفوف قوات الخصوم وان توقع بينهم خلافاً أنهى الصراع لصالح الأمويين . كشفت حيلة التحكيم عن محتوى أيديولوجي حين ندرك أنها نقلت الصراع من مجاله الخاص السياسي الاجتماعي إلى مجال آخر هو مجال الدين والنصوص . ولبدأ الحاكمية الناتج عن قراءة تأويلية مغرضة للنصوص امتداداته الضارة ... ترسيخ بنية وعي مدعن خاضع مطيع ، ويساهم من ثم في تثبيت الواقع المحقق لمصالح طبقية حادة»^١ . واستحسن ابن تيمية في القرن السابع الهجرية أسلوب معاوية في اغتصاب الحكم ، مؤيدا في ذلك نهج الحاكمية .

بدل استقرارية التقوى نشأت وتمركزت في الأمصار وفي مدن الحجاز ، مكة والمدينة والطائف ، أرستقراطية من الأثرياء الكسالى تملكوا الأموال والعقارات بما لأون فراغ وقتهم بالمجون والإسراف بالملذات ويستوردون الزنوج عبيدا من أفريقيا كي يعملوا في مزارعهم في أحواض الأنهار . واستقر في الوعي الاجتماعي أن ذوي البشرة السوداء عبيد . نشأ تضارب جلي بالمصالح . ووجد السلاطين من بين الفقهاء من يتولى تفسير النصوص المقدسة أو تأويلها أو تبديلها ، أو حتى تلفيق الأحاديث ونسج الحكايات الزائفة عن الرسول ، وذلك لاستصدار فتاوى تجيز الدروب المتلوية .

بوجه تلك الخيل والمكائد تطور علم الكلام عبر صراعه الشاق والمكلف مع السياسات الأموية .

علم الكلام عرّفه الإمام أبو حنيفة النعمان أنه الفقه الأكبر، ووصفه ابن خلدون بأنه علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية والرد على المنحرفين في الاعتقادات، وعرفه محمد عبده عوداً على منابع بما يرتبط بصفات الله.. علم يبحث عن وجود الله وما يجب أن يثبت له من صفات وما يجوز أن يوصف به وما يجب أن ينفي عنه.

عاش الرواد الأوائل لعلم الكلام في بلاد الشام والعراق، كان أولهم، معبد الجهني تلميذ أبي ذر الغفاري، ولقي الرواد جميعاً مصائر مأساوية، لأن مذهبهم ارتبط بحرية الإنسان - مناهضة الحكم الأموي وجبريته - وجمعوا بين النظري والممارسة العملية؛ إذ دعوا إلى الثورة على الحكم الأموي. غير أن الدلائل تشير إلى ارتباطهم بالتراث العقلاني للخارجين على الكنيسة الأرثوذكسية المسيحية، والذي انهزم في جميع جولاته مع الكنيسة المدعومة بالقوة السياسية المتنفذة، فأطلق عليهم لقب الهرطقة.

ففي الشام والعراق تطورت «خلال ستة قرون من انتشار الديانة المسيحية رؤى دينية معارضة للمذهب الأرثوذكسي تستند إلى ثقافة عربية جوهرها براغماتي، حيث تشير الشواهد إلى حضور عربي مكثف في تلك النواحي التي ظهرت فيها تلك الاجتهادات اللاهوتية الهرطوية، اتبعت منهج العقل ثم اعتزلت الدين وانشغلت بعلوم الطب والهندسة وأخرهم النساطرة».

من ثقافة الهرطقة عزز رواد علم الكلام المسلمين مبدأ تحكيم العقل الوارد في القرآن؛ وركزوا جميعاً على مناهضة الجبرية. الرواد الأربعة جميعاً انتهوا نهايات فاجعة:

معبد الجهني عربي عاش في البصرة ويقال أن معلمه نسطوري المذهب اسمه سوسن أو سيسيويه، أسلم وتلمذ على يديه عدد من علماء القرن الأول الهجري. وتبع معبد الصحابي أبو ذر الغفاري، صلب على أبواب دمشق سنة ٨٠ هـ، بأمر من عبد الملك بن مروان.

غيلان الدمشقي قال أن الإنسان مختار، ويبدو أن تأثيره بلغ من الخطورة بحيث أشاع البعض أن الرسول تنبأ باسمه كمصدر للشر وتهييج العامة. وقد بنى المعتزلة على مذهبه في الحرية الإنسانية. كان صديقاً للخليفة عمر بن عبد العزيز، الذي أوكل إليه أمر تصفية أموال الظالمين من أقاربه وباعها بالمراد العلني، الأمر الذي أوغر الصدور عليه وعذب طويلاً بعد وفاة الخليفة العادل. قطع الخليفة هشام بن عبد الملك يده وساقه، وتركه للذباب يتكاثر حول يده المقطوعة لكنه ظل يهاجم الظلمة من بني أمية. ويقال أنه قطع لسانه ثم صلبه على باب دمشق.

الجعد بن درهم نزه الله عن صفات شارك فيها خلأته مثل القول اتخذ إبراهيم خليلاً وقال

بضرورة تأويل تلك الآيات. وانبثق من كلام الجعد بن درهم القول بخلق القرآن . وقتل ذبحا يوم عيد الأضحى على يد الوالي خالد بن عبد الله القسري عام ١٢٤ هجرية .

الجهم بن صفوان أخطر المتكلمين ولد عام ٨٠ هجرية ومذهبه متماسك وعدّ من أوائل المعتزلة، فقال بخلق القرآن. ارتبط بالفرق الدينية الوافدة في زمنه وعملت في العراق. أخرج علماء السنة الجهمية من الإسلام (فتوى ابن تيمية) . يقال أنه ممن خرجوا على حكم بني أمية وهي تهمة جاهزة . قتله والي أصفهان، الأمير سلم بن أحوز، ناكثا بعهد الأمان الذي قطعه له.

اتسع صراع الفقهاء مع الفكر الاستبدادي، حيث بات للخلفاء متكلموهم ، جماجم الضحايا الهالكة ملأت عهد بني أمية، أما الفكر فخرج ناجيا رغم قتل المفكرين . تجاوزت قسوة الأمويين في معاقبة من يخرج عليهم كل الحدود بعد ما فعلوه بالحسين وآل بيته، وما فعلوه بمكة والكعبة والمدينة، وكان ما فعلوه بالثائرين المسلحين من الموالي الفرس والأقباط و البربر، ومع القضاء على ثورات العلويين بدءا من الحسين في كربلاء ٦١ هجرية، إلى حفيده زيد بن علي زين العابدين ١٢٢ ثم ابنه يحيى ١٢٥ ظهر الفقهاء يحملون راية المطالبة بالعدل؛ واستطاع الأمويون قمع تلك الحركات المسلحة التي كان قوامها فقهاء انضموا إلى ثورة محمد بن الأشعث التي قضى عليها الحجاج بن يوسف عام ٨٤ هجرية في معركة دير الجماجم (بسبب أهرامات الجماجم للقتلى وكان معظمهم من الفقهاء وحفظة القرآن). ثم تلقف الحارث بن سريج الراية وثار في خراسان فقضت الدولة الأموية عليه وعلى حركته عام ١٢٨ هجرية، دون أن توطن حكم بني أمية الذي انهار عام ١٣٢ هجرية.

جرى إحياء الأنساب و بها تمايزت الأمة بين مراتب متباينة. وفي فضاء الإسلام كان من ضمن السمات الفارقة للعربي البدوي، هو الاعتزاز القدسي بالنسب القبلي، حتى أنهم لم يعرفوا أن هناك علماً أرقى و لا أهم من علم الأنساب. كان لديهم متخصصون يرفعون النسب إلى الجد التاسع والعاشر، عارفين بأقدار الناس ما بين النسب الرفيع و النسب الوضيع. وتخصص أفراد في باب الأنساب وزوروا ولفقوا ما شأت لهم السبل ؛ وكذلك كثر رواة الشعر ينتحلون أو يزيفون ، الأمر الذي حمل الدكتور طه حسين على الشك في صحة ما دون من شعر جاهلي. ولفقت المهنة لدى بعض الصحابة التخصص في تزوير الأحاديث المنقولة عن الرسول ، وندر أن هيمن في العصور القديمة والوسطى فكر يراعي حق الفقير والمسكين.

الوحدة العضوية للعدالة والعقلانية في الإسلام

بعيدا عن شجون الحكم أخذ يتطور علم الكلام حوارا بالتي هي أحسن . انطلق أبو ذر الغفاري أثناء خلافة عثمان في دعوته ضد التباين في التملك ضد انتشار الفقر بالنتيجة، ثم غلب على أمره ليقضي بقية العمر معزولا في صحراء الرمذة.

في كنف المسعى العقلاني لتفسير المشكل من آيات القرآن برز في عهد عمر بن الخطاب عبد الله بن عباس (حبر الأمة) يدخل القياس على المثل في القرآن. تطور علم الكلام والاجتهاد على أيدي الحسن البصري بمنحى صوفي احتجاجا على تعسف الحكم الأموي . انضم إلى مجلسه واصل بن عطاء ثم اعتزله ، وأشيع حوار أعلام الفقه وأئمة، وأبدعت الحياة العقلية والحوارية المتسامحة اجتهادات الأئمة الأربعة، وفي ذلك يقول الإمام الشافعي: « ما ناظرت أحدا قط إلا وتمتت أن يجرى الله الحق على لسانه»، وكذلك قولته الأشهر: «رأيت صواباً يحتمل الخطأ، ورأى غيري خطأ يحتمل الصواب». ثم تبلور علم الكلام المعتزلي. تواصلت العقلانية في الفقه والعلوم والفلسفة.

بعيدا عن المواجهة الصدامية الدينية المباشرة مضى تيار اتبع منهج العقل، استهدى بفقه اللغة يشرح به فقه الدين، وصولا إلى التفسير العقلاني لإشكاليات القرآن، وذلك انطلاقا من بديهية أن الكلام الإلهي عقلائي غير عابث. الدراسات القرآنية عموما هي في الحضارة العربية الإسلامية كانت البيئة الطبيعية التي فضحت في أحضانها كل فروع الدراسات اللغوية والبلاغية. طرح علم الكلام أحد بديلين قابلين للحياة لتطوير الفقه الإسلامي. برزت دوافع البحث و التأليف إثر استغراق النص على أفهام الكثيرين من رجال الدولة الأعاجم، إلى جانب ضرورات الحوارات الكلامية بين الفرق الدينية. توجب على المفسرين الخوض في مباحث بلاغية وأسلوبية أكثر اتساعا مما تعرض له المفسرون السابقون، فاستعانوا بالتأويل^٣.

ألف أبو عبيدة محمد بن المثنى (ت ٢٠٧) كتاب مجاز القرآن وترامن معه الفراء، مؤلف كتاب معاني القرآن، وله ميول اعتزالية. وطبيعة ثقافة أبي عبيدة والفراء قد أثرت على زاوية رؤية كل منهما للتركيب القرآني، وعلى طريقة تحليلهما لهذه التراكيب وتدوقها. الحوارات اللغوية والفقهية تثري الفقه وتسهل فهم الشريعة.

استهل أبو الهذيل العلاف (ت ٢٣٥) وتلميذه إبراهيم ابن السيار النظام (ت ٢٣٠) التحول من المنهج الديني الخالص إلى الطريقة الجدلية التي يهيمها الانتصار على الخصم عن طريق إيراد مقدمات شائعة مشهورة لا يستطيع الخصم المنازعة في صحتها. في نظر الفقيهين أن القرآن

الكريم أعلى من قيمة العقل وجعله مناط المسئولية الإنسانية، وذم أولئك الذين لا يعقلون ولا يفقهون. والمعرفة فعل إنساني.

نفى النظام عن الله القدرة على الكذب والظلم وسائر القبائح، وسيلة لنفي مشابهة الله بالبشر؛ الإنسان لا يقدر إلا على الأعراض، وقدرة الله مطلقة تتجلى من خلال نواميس من صنعها يوغير مفروضة من الخارج.

أما الجاحظ (ت ٢٥٥) فقد ربط بين المعرفة والعقل والحاجة الإنسانية وضرورتها. رأى أن الإنسان يتميز عن بقية الكائنات بالقدرة على الفعل والاختيار. وهذان دليلان على العقل. رأى الجاحظ أن حاجة بعض الناس إلى بعض الناس ثابتة لا تزيلهم، ومحيطه بجماعتهم، ومشملة على أديانهم وأقصاهم. «المعرفة ضرورة للاجتماع البشري، وترقى إلى أن تبلغ العقل». واللغة أداة التواصل الإنساني. مرجع المقتبسات كتاب نصر حامد أبو زيد «التفسير العقلاني للقرآن» ساعدت نظرية المعرفة كما طورها المتكلمون الأوائل على إنضاج علم الكلام المعتزلي. بما يعزز العقلانية المقرونة بوحداية الله وعدالته - المحوران الأساس من محاور الفقه المعتزلي. تتدرج المعرفة عند المعتزلة من معرفة غريزية ثم استدلالية من خلال المدركات الحسية، لترتقي إلى العقلانية. رأى أبو على الجبائي وابنه هاشم أنه لا يوجد في القرآن ما لا يوافق طريقة العقل، والشرعية مؤكدة لما في العقول ومتفقة معه. الله خلق الإنسان لنفعه، ثم جعل التكليف وسيلة للنفع وزوده بكل الوسائل التي تعينه على أداء ما كلفه به. وبذا يأتي الفعل على وجه الاختيار الناتج عن العلم بأحواله. وهذا هو مناط الثواب والعقاب.

ورأى القاضي عبد الجبار، أحد أعلام المعتزلة، أن العقل عبارة عن جملة من العلوم، فخلط بين العقل ومنتجاته. ولدى حصول المكلف عليها صح منه الاستدلال والقيام بما كلف به. الشيء الخارجي موضوعي؛ فالمواضع تحتاج إلى إشارة حسية مادية وللغة وظيفة الإنشاء في نظر القاضي عبد الجبار، متجاوزا الجاحظ الذي اعتبر الإبانة وظيفة اللغة. كلها تتفق مع تفريق المعتزلة بين المعرفة الحسية والعقلية.

أدخل الجاحظ تعبير المجاز للاستدلال على معاني القرآن. حدد ابن قتيبة (ت ٢٧٦) جوانب المجاز وجعلها تشمل «الاستعارة والتمثيل والقلب والتقديم والتأخير والحذف والتكرار والإخفاء والإظهار والتعريض والإفصاح والكناية والإيضاح ومخاطبة الواحد مخاطبة الجمع ومخاطبة الجمع خطاب الواحد والجميع خطاب الاثنين، والقصد بلفظ الخصوص لمعنى العموم ولفظ العموم لمعنى الخصوص، وأشياء أخرى عديدة». وتداخلت الدراسات البلاغية مع الدراسات اللغوية في كتب النحاة الأوائل أمثال سيبويه واضع علم البيان والمعاني.

استوعب عبد الله بن المقفع هذه الثروة المعرفية ووظفها لتأدية رسالة العلماء في ردع الظلم واستبداد الحكم، وذلك نظراً لما لاحظته من اختلالات اجتماعية نجمت عن جور الحكام. يعتبر كتاب كلیلة ودمنة من نفاثس الأدب العالمي الخالدة؛ فكرة الكتاب قائمة على وظيفة وواجب ملزمين للعلماء، واقتران العلم بالعمل في سيرة العالم. تخيل ابن المقفع انتصار العالم على الظلم وردعه؛ أما في الواقع فقد وقع ضحية الإصرار على ركوب مركب الظلم. أعدمه الخليفة بأسلوب تجلت فيه وضاعة الحقد وغطرسة القوة. وضع على فرن تشتعل تحته النار، ويقال أن المكلف بتعذيبه، والي البصرة، قطع من لحمه واجبره على تناوله.

تنطوي مقدمة كلیلة ودمنة على قيم ثقافية رفيعة، وهي شهادة على عصر تصارع فيه العدل مع الجور والفكر مع الجهل؛ كما نافست الفضائل الرذائل. وسواء كانت حكايات كلیلة ودمنة مترجمة أو من وضع ابن المقفع فإن مضمونها وزمن إصدارها يعبران عن طابع الثقافة العربية -الإسلامية في مرحلة شهدت صراعات حادة بين العقلانية والرشاد من جهة وبين الظلامية والجور السياسي من جهة مقابلة.

قضى عبد الله بن المقفع بجناية صغار النفس تلبس واليا حقد على العفة والاستقامة، فحرم الثقافة العربية -الإسلامية من عطاء وفير ونفيس. اغتيل ابن المقفع وهو في ريعان الشباب وقمة العطاء.

عبرت فلسفة ابن المقفع العصر الوسيط لتزود ثقافة الحداثة، معياراً لثقافة العدل والعلم المرشد للعمل، أو ضاع الترددي والاختلال لم توف كتاب كلیلة ودمنة حقه؛ ولا زال مؤلفه ابن المقفع مغموراً لا يحظى بما يستحقه من تقدير.

تأثر أبو حنيفة النعمان بالمناخ العقلاني في التفسير فأفتى بالاستحسان العقلي، نادى أبو حنيفة النعمان بالاستحسان العقلي؛ وبذلك قدم العقل على النقل المتمثل في اعتماد الأحاديث وانتحال أحاديث ينسبها للنبي تناسب الغرض. ولذا قلل من الأحاديث المعتمدة عملاً بتفضيل الرأي. ثم تطورت العقلانية على أيدي المعتزلة فقالوا بحرية الإرادة وبمسئولية الفرد عن أعماله. رفض تبريرات الظلم فقهاء هبوا يناهضون الجور.

اعتزل أبو حنيفة الأمويين وتمرد على العباسيين، فجلب على نفسه سخطهم؛ إذ لم يكن الرجل ليخالف فعله قوله. رفض محاولات السلطة المتتالية لشرائه ورفض تولي القضاء مراراً، وعندما أصر عليه أبو جعفر المنصور أصر هو على رفضه وحبس في ذلك وعذب دون أن يساوم. هنا نرى أبو حنيفة النعمان رجلاً يرى مهمة المؤسسة الدينية في حركتها وإنتاجها الفكري

في حفظ حقوق العباد والمجتمع (جماعة المسلمين) ويرفض تبعيتها للسلطة. اشتهر الإمام أبو حنيفة النعمان في التاريخ الفقهي بالخروج على أئمة أهل السنة والجهر بجواز الخروج على الحاكم الجائر. أفتى بأن الخلافة لا تورث ولا تكون بالوصاية ولا تفرض على الناس بالإكراه، ولا بد من البيعة وأن تكون حرة بالاختيار وله في هذا قول مأثور: "الإمامة تكون باجتماع المؤمنين ومشورتهم". وتقول بعض المصادر أن الإمام أبو حنيفة بايع محمد ذو النفس الزكية ، الذي فتك به المنصور .

مضى علم لكلام يتطور بعد أن تلقفه المعتزلة معززا تقليد الحوار بين الأفكار والاجتهادات الفقهية. وفي البصرة اتسعت فرقة المعتزلة. نشط المعتزلة خلال الفترة ٨٠-٢٣١ هجرية، وحققت ازدهارا في العصر العباسي أثناء خلافة المأمون والمعتصم والواثق؛ ثم استنفرت عقلانية الفكر المعتزلي وتوخيه العدالة ردة مراجعة ادعت العودة إلى عهد السلف .

برزت السلفية الدينية في ميدان الصراع وتغلبت بقرار سياسي صدر عن الخليفة المتوكل بعد ٢٣٢ عاما من الهجرة النبوية. في ذلك الحين أخذت تتباطأ حركة المجتمع تحت وطأة التمردات الاجتماعية والإصرار على ولوج درب الظلم الاجتماعي. انكفأ نفوذ الشرائع الاجتماعية الراحية للعلوم والترجمة وانتعاش الحياة الاجتماعية المواكبة لانتعاش الفكر والإبداع. طفت على سطح الركود الاجتماعي الطارئ طبقة الإقطاعيين والأمراء ممن أهمل شأنهم في عهد المأمون، وممثلوهم في القطاع الفكري، يستغلون نقاط الضعف في شخصية الخليفة الجديد، ومنها إسراره في الملذات والشراب، وشرعوا يضغطون عليه لتوجيه سياسات الدولة باتجاه مصالحهم وتفكيرهم، وحملوه على إلغاء ما أحدثه المأمون، وخاصة فيما يتعلق بعلم الكلام المعتزلي وخلق القرآن والعدالة الربانية وارتباطها بمذهب الدولة. استجاب لهم الخليفة، ونشأت السلفية الأولى - سلفية العصر الوسيط - في كنف نظام سياسي مستبد أدرك عجزه أمام التدافعات الاجتماعية؛ فصمم على وضع العصي في دوالب التطور الاجتماعي، وأمر بمرسوم عرفي («ترك النظر والمباحثة في السجال، وترك ما كان عليه الناس في أيام المأمون والمعتصم والواثق»).

طرد مرسوم الخليفة المتوكل العقلانية من الفقه وأوكل إلى أبي الحسن الأشعري ، وهو من أتباع ابن حنبل، الانفراد في الخوض في أموره ؛ أقحم الأشعريون التكفير على الثقافة العربية - الإسلامية؛ مضى التحريم والتأثير بانقطاع شبه تام عن نصوص الشريعة، وصمّت الأشعرية بالإلحاد والزندقة كل بحث فلسفي أو مناظرة. مضى هذا التقليد البائس مكبا على وجهه حتى العصر الحديث.

انطوى المرسوم السلطوي على وعي طبقي بالمصالح ليس في القضايا المعرفية والسياسية فقط، بل وحتى على المستوى الفقهي؛ حيث يلزم الحاكم الرعية بالظاهر من الشريعة، ويمنع تأويلها. غدا الفقه في هذه المرحلة الجديدة أداة ترويع لثني الرقاب وإخضاع النفوس، بعد أن كان حواراً متسامحاً؛ ذلك أنه احتكر الحقيقة وتكنى مع أعوانه بكنية الفرقة الناجية، وكل من خالفهم زنادقة وفرق هالكة. استنكف الكثيرون عن الاجتهاد والخوض في المناظرات والحوارات؛ فدشن عهد المتوكل بذلك مرحلة من الجمود وقمع الرأي الآخر.

تجلت المعارضة في الخروج على مركزية الخلافة وبالثورات. اهتم الخلفاء العباسيون والقواد في بغداد بكنز المال وتخزين الجواهر بينما الفقراء يتضورون جوعاً وهم ينهمكون في إصلاح التربة في جنوب العراق. نشبت ثورات الزنج والبابكية والحشاشين ثم القرامطة، وكلها تطلب العدل واقتربت بسفك الدماء.

بدا عهد تفكك مركزية الحكم، وتعددت الوسائط بين الحكم والمجتمع، وتعددت نماذج السلطة الوسيطة من الأمراء والقادة العسكريين وأصحاب الإقطاعيات المستقلة في مختلف أقاليم الإمبراطورية، وما رافق ذلك أو نتج عنه من تفاقم عوامل الضعف في القوى المنتجة الريفية.

تزامنت الإطاحة بالمعتزلة مع صعود نفوذ الأتراك في الحكم، وهؤلاء أداروا الحياة الفكرية والثقافية بالأحكام العرفية فجنوا على الحياة الروحية والإبداع بشكل عام، أفضت سلطوية الفكر التكفيري الأشعري إلى مزيد من التدهور الاجتماعي والسياسي؛ سيطر العوام الجهلة على بغداد ومدن العراق ونكلوا حتى بالأشاعرة ممن خالفوهم الاجتهاد. هي حقبة تاريخية توازي ما نحن فيه من محن التكفير والإرهاب المنفلت.

ما إن مضى على سلطة الأشعرية بضعة عقود حتى استقرت في الممارسة والوعي شرعية الإجماع على مفهومي «الغلبة» و«الشوكة» ووجوب الطاعة لهما. باتت السلطة السياسية ضرورة طبيعية، يتحتم الخضوع لها وجوباً. فلا بد من الخضوع والطاعة للسلطان وسياساته غير المعقولة والمتنوعة والمتضادة، بل وعدم نقده أو الخروج عليه، حتى لو كان فاسقاً. هذا المنهج الفاسق هيمن على مرحلة ظلامية مديدة من التاريخ العربي-الإسلامي.

أفضت سلطوية الفكر التكفيري الأشعري إلى مزيد من التدهور الاجتماعي والسياسي؛ سيطر العوام الجهلة على بغداد ومدن العراق ونكلوا حتى بالأشاعرة ممن خالفوهم الاجتهاد، مضت بضعة عقود فقط حين تعرض الفقيه والمؤرخ الطبري (ت ٣١٠ هجرية) إلى محنة

تختزل حالة الفلتان وتعقيداتها على أيدي الجهلة يحكيها المؤرخ صلاح الدين خليل بن أيك الصفدي. جاء في ذكر الطبري أنه قدم بغداد من طبرستان وتعصب عليه ابن الجصاص وابن عرفة والبياضي وأثاروا عليه عوام الحنابلة ، وهرب منهم إلى داره ، واضطر الطبري للاعتكاف في داره، وعمل كتابه المشهور ومات، ورفض جمهور العوام دفنه فدفن في بيته. كان الطبري متعصباً للأشعرية أقصى غير الأشاعرة من حظيرة الدين الإسلامي، وفي تفسيره حرف الآيات القرآنية الداعية للتسامح ومسالمة من لم يؤذوا المسلمين.

يكمل ابن الأثير المسألة فيقول، «كانت وفاته وقت المغرب عشية يوم الأحد ليومين بقيا من شوال من سنة عشر وثلاثمائة، وقد جاوز الثمانين بخمس سنين، ودفن في داره، لأن بعض عوام الحنابلة ورعاعهم منعوا دفنه نهاراً؛ ومن الجهلة من رماه بالإلحاد، وحاشاه من ذلك كله، بل كان أحد أئمة الإسلام علماً وعملاً بكتاب الله وسنة رسوله». ابن كثير كان حنبلياً، لكن ذلك لم يمنعه من وصف الحنابلة بالعوام والرعاع الجهلة. عرف قدر الطبري، وتأثر به في تاريخه (البداية والنهاية)، (تاريخ ابن كثير) وفي تفسيره (تفسير ابن كثير).

استمر الأشاعرة يدبرون الفتن في بغداد والعراق بينما الشام ومصر تتصدى للغزو الصليبي، في خارج العراق نشط العلم التجريبي على أيدي باحثين في الطب والكيمياء والفلك، أمثال ابن سينا والفارابي وأبو بكر الرازي وابن النفيس وآخرين. خافت السلطة الاستبدادية من تأثيرات الفلسفة وأوعزت لأبي حامد الغزالي أن يتصدى. تلقت العقلانية في الثقافة العربية - الإسلامية ضربة قاصمة على أيدي أبي حامد الغزالي (ت ٥٠٥ هجرية - ١١١ م) في كتابه «تهافت الفلاسفة»، اختفى من الساحة العربية - الإسلامية الموقف الإنساني أو الفلسفي البعيد عن التعصب أو الانغلاقية المذهبية والطائفية، لاسيما بعد القرن الحادي عشر الميلادي وهيمنة السلاجقة الأتراك على مقدرات العالم العربي والإسلامي.

استرد الغزالي وعيه في ما يفضح « أزمة فكر وثقافة » نجمت عن هيمنة السلفية الأشعرية . أدرك خطيئته وأجملها في كتابه « المنقذ من الضلال » قوله: «ثم لاحظت أحوالي، فإذا أنا منغمس في العلائق، وقد أحذقت بي من الجوانب، ولاحظت أعمالي - وأحسنها التدريس والتأليف ... ثم تفكرت في نيتي، فإذا هي غير خالصة لوجه الله تعالى، بل باعثها ومحركها طلب الجاه وانتشار الصيت، فتيقنت أنني على شفا جرف هار. جاوز الأمر حد الاختيار إلى الاضطرار، إذ أقفل الله على لساني حتى اعتقل عن التدريس، فكنت أجاهد نفسي أن أدرس يوماً واحداً تطيباً للقلوب المختلفة إلي، فكان لا ينطق لساني بكلمة واحدة ولا أستطيعها البتة». غير أن السلفية طمست الوجه الثاني للغزاليين محتفظة بوجه «تهافت الفلاسفة». ورحل سرا من بغداد.

رد ابن رشد على كتاب الغزالي بكتاب «تهافت التهافت». ثم حورب ابن رشد في المغرب لتستعين به أوروبا في إنجاز نهضتها التاريخية، ومضى الشرق في جوف الظلام حتى العصر الحديث.

في ظل الحكم المطلق أطلق الزمام لعصابات العيارين وقطاع الطرق ومغتصبي الخاوات وناهبي المال العام؛ لم تعتبر سرقة المال العام مخالفة تستوجب قطع اليد، ولم يجد الزراع والحرفيون حاميا لهم من اغتصاب جهودهم، شاع الانسحاق الاجتماعي، دمر الإنتاج وتدهورت التجارة، وتدهور دخل الدولة من أساليب التحصيل المشروعة. وتقول الروايات أن جنود الخليفة كانوا يستجدون الصدقات عندما استباح المغول بغداد.

بتغلب فقه الاستبداد لم يطبق الظلام على حقبة العصر الوسيط كلها؛ فقد لمعت دعوات تقرن العلم بالعدالة التي هي جوهر الدعوة الإسلامية. وحفظ التاريخ دعوات جسورة واجهت الحكام

انطلق عبد الله ابن المقفع من قاعدة تلزم العلم والعلماء مناهضة الباطل والجور: «...نحن ما نروض أنفسنا لمثل هذه الأمور إذا ظهرت من الملوك، إلا لندهم إلى فعل الخير ولزوم العدل. ومتى أغفلنا ذلك وأهملناه لزم وقوع المكروه بنا وبلوغ المحظورات إلينا، إذا كنا في أنفس الجهال اجهل منهم، وفي العيون منهم أقل منهم. وليس الرأي عندي الجلاء عن الوطن؛ ولا يسعنا في حكمتنا إبقاؤه على ما هو عليه من سوء»^٦.

تؤكد أغلب الدراسات أن عبد الله بن المقفع (١٠٦ ١٤٢ - هجرية، ٧٢٤ - ٧٥٩ م) هو مؤلف كتاب كليله ودمنة وليس مترجمه عن الفارسية. يثبت ابن المقفع حكما ومعايير سلوكية تتحدى السلطان الجائر لترسي في الوعي الاجتماعي قيما ثقافية ترتقي بإنسانية البشر. سير الكاتب أغوار الانحراف الحاصل في سياسات الحكم السلطوي عن صحيح الدين. امسك بظواهر تفضح تردي القيم واختلالها في ظل فجور الحكام والولاة؛ وحفرت هوة سحيقة بين صحيح الدين ومنطق الشريعة: « ما الإخوان ولا الأعوان ولا الأصدقاء إلا بالمال، ووجدت من لا مال له، إذا أراد أمراً قعد به العدم عما يريد؛ كالماء الذي يبقى في الأودية من مطر الشتاء، لا يمر ولا يجري إلى مكان، فتشربه أرضه. ووجدت من لا إخوان له لا أهل له، ومن لا ولد له لا ذكر له، ومن لا مال له لا عقل له، ولا دنيا ولا آخرة له. لأن الرجل إذا افتقر قطعه أقاربه وإخوانه. فإن الشجرة النابتة في السباخ المأكولة من كل جانب كحال الفقير المحتاج إلى ما في أيدي الناس. ووجدت الفقر رأس كل بلاء وجالبا إلى صاحبه كل مقت ومعدن النميمة. ووجدت الرجل إذا افتقر خوّنه من كان له مؤتمنا، وأساء الظن من كان يظن فيه حسنا. فإذا

أذنب غيره كان للتهمة موضعا، وليس من خلة هي للغني مدح إلا وهي للفقير ذم؛ فإن كان شجاعا قيل أهوج، وإن كان جوادا سمي مبدرا، وإن كان حليما سمي ضعيفا، وإن كان وقورا سمي بليدا».

وقف إلى جانب عبد الله بن المقفع عمالقة أشعلوا أنوار المعرفة في العصر الوسيط. دعوات وحركات تنشُد العدالة، قرنت عدالة الإسلام بتجاوبه مع العقل، في عصر تحفز نوازع الطغيان شاعت مقولة «من تمنطق تزدق» ورد عليها ابن رشد، الفيلسوف الذي أضاءت فلسفته أنوار النهضة الأوروبية، ورد عليها ابن رشد بمقولة «تعلم الفلسفة واجب شرعي». دمج ابن رشد الدين والفلسفة خلين لا ينفي أحدهما الآخر ولا يلغيه، بل يكمله. ومن قبله جزم الجاحظ، الذي لم يشهد عصر الفلسفة العربية - الإسلامية، «لا يكون العالم عالم دين إلا إذا كانت معرفته بالعلم كما بعلم الدين».

وأفلتت من ربة الاستبداد اجتهادات فقهية سعت لإحياء فقه العدالة الاجتماعية على يد المعز بن عبد السلام) أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام (٥٧٧ - ٦٦٠ هـ / ١١٨١ - ١٢٦٢ م) اشتهر بتواضعه، وجرأته في مواجهة سلاطين بني أيوب. هاجم السلطان إسماعيل بدمشق حين هادن الفرنجة وسلمهم حصني صفد والشقيف، وأفتى بتحريم الصلح مع الغزاة. انتقل إلى مصر وسلمه حاكمها، أيوب، منصب قاضي القضاة، فما كان منه إلا أن منع الحاكم من التدخل في القضاء. لقب ب«سلطان العلم» وانتقد علانية الحاكم في تعاليه على القوم وحجب الحقائق عن الأمة.

وطرق الفقه غير السلطاني مصالح العباد على يدي أبي اسحق الشاطبي (إبراهيم بن موسى القرطبي المتوفى عام ٧٩٠ هجرية). في كتابه «الموافقات في أصول الشريعة»؛ وقد كلف الإمام محمد عبده تلميذه الشيخ عبد الله الدراز تحقيقه وإخراجه للجمهور المسلم. استخرج الشاطبي في مؤلفه من الشريعة بنودا ومقاصد واضحات تختزل في مصالح العباد. أخضع المستخرج لضرورات واقع الزمان والعادات المتبدلة وفق متغيرات الزمان وتقاليد ومكانه. اشترط الشاطبي عدم تخلف الاجتهاد عن علوم العصر، ووجب على الفقيه أن يكون ملما بعلم عصره ومتصلا بواقعه حتى ينزل مصلحة العباد - مقاصد الشريعة - على الواقع الاجتماعي المتعين. وهذا موقف من جانب الفقيه المبدع ينكر الأصولية والسلفية ويستحصل الأحكام من أحكام الشريعة محولة على الواقع المعاش. اقترب الشاطبي من أبي حنيفة في الاستحسان العقلي بقوله، «وحفظت الشريعة أيضا أمور الناس التحسينية، وهي الأخذ بما يليق من محاسن العادات وتجنب الأحوال المدنسات التي تأنفها العقول الراجحات»^٧.

التشكيلة الأبوية

تطورت صيغة البيعة القسرية المبنية على « السمع والطاعة والتسليم في النظر بلا منازعة في شيء » إلى تشييد نظام أبوي (ببيريكي) متسلسل في علاقاته الرأسية من الأعلى فالأدنى يخضع بموجبه المرؤوس للرئيس والصغير للكبير، أشيع النظام الأبوي ضمن الأسرة أو الهيئة الاجتماعية أو الحكم بشموليته . وطبيعي أن يفرز النظام منظومة أخلاقية اجتماعية وثقافة رأسية متفاعلة وداعمة للحكم المطلق، ترسبت في الوعي الجمعي تحت سطوة السلفية لا عقلانية التفكير وتبخيس الإنسان وتشرذم المجتمعات بين فرق متناحرة ترفض الحلول الوسط، خلفاء الرسول باتوا خلفاء الله في الأرض، واغتصبوا لأنفسهم سلطة غير مسؤولة عن رعية.

والعلاقات الرأسية لا تسمح بالتفكير أو النقاش، توصلت التشكيلة الأبوية ، وعبرت إلى العصر الحديث، وأحكمت قبضتها على الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية، وظفت فقه العصر الوسيط لتسويغ أحكامها وسياساتها وأدخلته مادة أساسية في الدراسات الابتدائية والعليا.

تغلغل الهدر في مسامات الحياة الاجتماعية؛ وما من وسيلة لتسلط الحاكم إلا وتطوع الفقهاء لتسويغها بحديث محتلق أو بمقولة تصلح قاعدة فقهية لم تنزل بها آية وليس لها سابقة، بلغت توأمة الدين والحكم في سلفية العصر الوسيط محطتها النهائية عند قاعدتين فقهييتين لم تنزل بهما آية ولا وردتا في حديث، ابتدعهما فقهاء الظلام: «من يحكم يطاع» و « درء المفاسد مقدم على جلب المنافع»؛ فغدا طلب العدالة فتنة وخروجاً على إجماع الأمة ، ونشر الفساد في الأرض. وكل من تعوزه الشرعية والضرورة الاجتماعية يلوذ بقاعدة الحاكمة.

ضمن هذه البيئة الفكرية نشأ ثالث الأئمة البارزين في فقه الأشعرية، ابن تيمية- أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم الحراني - (٦٦١-٧٢٨ هجرية ١٢٦٣-١٣٣١ م) ، وهو المرجعية الأبرز للسلفية الحديثة، ولد بعد بضع سنين من سقوط الخلافة العباسية (٦٥٥ هجرية / ١٢٥٧ م) في زمن كثرت فيه الفتن وغزوات المغول والفرنجة . وأدت سيادة المغول والأتراك السلاجقة إلى استعجام الأنفس وإجداب العقول.

لم تترك المصائب المتلاحقة مجالاً للإبداع أو البحث والتفكير . . بلغ الأمر بالفقه الظلامي أن أجاز حكم صاحب الشوكة ولو كان فاسقاً! « إذا ما خلا الوقت من إمام عادل مستحق للإمامة فتصدى لها من هو ليس من أهلها، وقهر الناس بشوكته وجنوده بغير بيعة أو

استخلاف ، انعقدت بيعته ولزمت طاعته لينتظم شمل المسلمين وتجمع كلمتهم . ولا يقدرح في ذلك كونه جاهلأ أو فاسقأ في الأصح (. برر ابن تيمية لمعاوية اغتصاب الحكم ، وحمل مفهومه للحاكمية جينات الحكم المطلق والنظام الأبوي ، حيث تعتبر معارضة الحاكم خروجأ على الدين . دخل ابن تيمية ميدان الفقه الإسلامي ومضى الشطط إلى أبعد مدى حين بات «صاحب العلم - على النقيض مما دعا إليه ابن المقفع وابن عبد السلام -» ديكورأ يزين به الحاكم ديوانه ؛ . لم يعد الفقيه يخاطب الجمهور ، فسقط التدين الشعبي في لجج خرافات المشعوذين والصوفيين الدراويش ممن ادعوا لأنفسهم الكرامات ، وعزوا السطوة لصاحب السلطان ، غشي الجمود نواحي الحياة كافة وانشغل الحكام بحروبهم دفاعا أو غزوا ، وحاصروا الثقافة بالأحكام العرفية .

في زمن الفتن والصراعات نشأ ابن تيمية ، الفقيه الذي ترك بصماته على الفقه المعاصر . أدان المعارف الإنسانية من كلام ومنطق وفلسفة ، ثم استعملها . ولعل من السهولة ملاحظة في كلام ابن تيمية كيف يخلط الممكن بالواجب ؛ إذ يقول في مكان : « فبين رسول الله ، أن الإمام الذي يطاع هو من كان له سلطان ، سواء كان عادلا أو ظالما » ؛ وفي موضع آخر يفتي بأن : «الإمام هو من يقتدى به ، وصاحب يد وسيف يطاع طوعا وكرها ..» (منهاج السنة) . فالممكن السياسي يحتكر وسائل الإكراه ويحول الطاعة واجبا ملزما ؛ حيث الفتنة تكمن في البديل ، أعني التمسك بقيم العدل والمساواة والحريات كواجب . غدت القواعد العامة للخطاب الأصولي السلفي وفي وسائلها الناجعة المطية التي ركبوها جميعا لتبرير كون المصلحة الراجحة تكمن في استمرار الوضع القائم ، أو لتوضيح المفسدة المرجوحة في كل دعوة لتغييره !!

كان لابن تيمية دور بارز في مقاومة الغزو المغولي ، اكسبه حب الناس بعد الحرب ، وخاف من غيرة السلطان فقال أنا ابن ملة لا رجل دولة . مع هذا ادخل السجن أكثر من مرة ومات داخل السجن .

برر ابن تيمية استبداد السلاطين بالدفاع عن الثغور ، في العصر الوسيط لم تبرز مقولة الوطن كيانا تتوجب حمايته والدفاع عنه ؛ إنما سلطة الحاكم ورقتها الجغرافية ما حظي بالرعاية ، و قبل عصر الامبريالية نشبت الصراعات من اجل توسيع الإمبراطوريات ، وأطبح بالحكام عن طريق الشوكة . أما في عصر الامبريالية فاستلهمت نزعة الرأسمال من اجل توسيع استثماراته دون الإخلال بحكم السلاطين . أمكن لحكم السلاطين التهادن مع السيطرة الكولونيبالية الامبريالية وحافظت السيطرة الامبريالية على القديم في الحياة الاجتماعية ونظم الحكم ؛ وباتت مقولة ”درء المفسد مقدم على جلب المنافع“ أداة لتعزيز الركود الاجتماعي ودعما

لنظام الحكم الديكتاتوري المتعاون مع السيطرة الامبريالية. لم يعد فقه السلاطين معنيا بالدفاع عن الحدود. ولا صيانة الاستقلال الوطني.

عبر فقه ابن تيمية إلى العصر الحديث وتلقفه محمد ابن عبد الوهاب وتفتشت الوهابية في الفقه السلفي الحديث بواسطة المال النفطي.

في مجرى التدهور استبدلت الفلسفة الصوفية نظرتها الاحتجاجية على الظلم بخضوع تام لسلطة الحاكم المستبد. وبات التوحد مع الله ادعاء "خوارق" الكرامات، وتنصيب أصنام من الحجر والشجر والينابيع والكهوف.

سلفية العصر الحديث . الوهابية

أخذت «الوهابية» اسمها نسبة إلى مؤسسها محمد بن عبد الوهاب (١٧٠٠-١٧٩١ م / ١١١٥-١٢٠٦ هجرية) ، بدأت هذه الحركة في العينية حيث منشأ محمد بن عبد الوهاب، تلقى العلم بالمدينة المنورة؛ زار مكة والمدينة ويقال أنه رحل إلى البصرة وبغداد وكرديستان ، ورجع إلى مسقط رأسه محبطاً ، اطلع على علوم التصوف وفلسفة الإشراق (مكتوب فلسفة الاستشراق. وإذا لم تكن الكلمة خطأ مطبعيا فيعني ذلك أن ابن عبد الوهاب تلقى من الفكر الاستشراقي مفهوم السلفية الذي طلع به في ذلك الحين إستراتيجيو السياسة البريطانية بقصد تفسير الحركة الهندية المطالبة بالاستقلال).

أنكرت السلفية المعاصرة الطابع الاجتماعي التاريخي للتراث ، كونه منتجاً في زمن تاريخي ، ومنحته قيمة مطلقة ، يقول الدكتور حسين مروة في ذلك ، " السلفية ، حتى بإصرارها على الالتزام بروؤية الحاضر من خلال الماضي ، إنما هم في الواقع وجوه الأمر ينطلقون من إصرار معاكس له ، إنهم ينطلقون حقيقة من الموقع الذي يحتلونه في هرم البنية الاجتماعية الحاضرة ، طبقة معينة يعبرون عن إيديولوجيتها ، وهي بالحثم ليست طبقة المسحوقين اجتماعياً ، إما لأنهم في موقعها الطبقي نفسه ، أو لسبب آخر يتعلق بتكونهم الفكري وغياب الوعي السياسي والطبقي عنهم نقصد بذلك أن المضمون الحقيقي لرويتهم السلفية إلى التراث هو مضمون ترتبط جذوره بالحاضر وتغرس في تربة الحاضر هو صيغة من صيغ الإيديولوجيات المتحاربة المعاصرة ، هو استنجد بالأفكار التي تجاوزها الزمن لتثبيت موقع طبقي متزعزع في بنية اجتماعية تصدع تحت مطرقة الحاضر"^٨.

أبقى ابن عبد الوهاب على فقه الاستبداد الظلامي؛ ذكر في كتبه مرارا وتكرارا ضرورة

التشديد والتنكيل بالمخطئ والضرب على يده وقمعه وردده، وفي المقابل يقول بالنص «أنه يجب تغاضي أهل الدين عن الأمير، أي عنه إذا اخطأ حتى لا تحدث الفتنة». ونحو ذلك أجاز ابن عبد الوهاب للأمير فرض الضرائب، ثم استدرك «عسى أن يعوضك الله خيرا منها»، يقصد أسلاب الغزو. سجل المؤرخ ابن بشر غزوات الوهابية. قصدوا الشام في منطقة الجوف عام ١٢١٢، وفي سنة ١٢١٦ هجري قصدوا أرض كربلاء (ونزلوا أهل بلد الحسين، ودخلوها عنوة، وقتلوا غالب أهلها في الأسواق والبيوت، وهدموا القبة الموضوعة برغم من اعتقد فيها على قبر الحسين، وأخذوا ما في القبة وما حولها من جواهر، وأخذوا النصبية التي على القبر، وكانت مرصوفة بالزمرد والياقوت والجواهر، وأخذوا جميع ما وجدوا في البلد من الأموال والسلاح واللباس والفرش والذهب والفضة والمصاحف الثمينة».

في عام ١٢١٧ هـ، غزوا الطائف، وكان واليها يتبع أشرف مكة، «وقتلوا من أهلها في الأسواق والبيوت، عدة مئات، وأخذوا من البلد من الأموال والأثمان والأمتاع والسلاح والقماش والجواهر والسلع الثمينة» وأوقعوا الرعب في قلوب أهل مكة. وبالمثل نكلوا بأهل البصرة وعمان، وقتلوا ونهبوا؛ ثم دخلوا مكة بعد استسلام أهلها وفي ذاكرتهم ما حل بالطائف، لكن الإخوان الوهابيين رجعوا عن جدة بعد أن قذفوا بالمدافع.

أسس ابن عبد الوهاب لسلوك من يعقبه في الدعوة السلفية، التطابق يكاد يكون تاما بين منطلق ابن عبد الوهاب وأبو بكر البغدادي (ابراهيم عواد ابراهيم علي البدري السامرائي). يتجلى أخطر بنود عقيدتهما في اعتبار المعارضين كفارا، والخارجين عن العقيدة من المسلمين مرتدين. وظفت الوهابية المصطلحات الدينية مثل الشرك والردة والفساد كمصطلحات سياسية. تجلت المرامي السياسية لابن عبد الوهاب في إقامة دولة إسلامية من احد أمراء المدن المستقلة. كل من يرفض حكم آل سعود والفقهاء الوهابي مشترك، ما يعني أن كل شعوب المنطقة مباح غزوها ونهبها وتطبيق قوانين الفتح عليها. وإن تمرت مدينة أو قبيلة على سلطة الدرعية فستصنف على أنها «مرتدة».

الوهابية نسخة كربونية عن فقه ابن تيمية، سوى معاصرتها مرحلة التوسع الكولونيالي على أطراف الجزيرة. فرضت علاقة تناحريه مع الآخرين تقضي بالضرورة استخدام العنف المسلح. فهم في نظر أنفسهم الفرقة الناجية وكل ما عداهم فرق هالكة. في ذلك يقول أمين الريحاني^٩: إنهم يعتقدون أن من كان خارج مذهبهم فهو ليس بمسلم، فيشيرون إلى ذلك في سلامهم على بعض (السلام عليكم يا الإخوان حيا الله المسلمين) وإن سلم عليهم سني أو شيعي فلا يردون السلام».

وذكر جون فيلبي مستشار بن سعود البريطاني في تقرير واف كتبه بعد إقامة طالت ثلاثة أشهر في معسكر حاكم الرياض بالإحساء إلى المقيم البريطاني بالخليج السير بيرسي كوكس: « لا ينبغي أن يكون هناك قتال بين أخيار المسلمين وبين المسيحيين لأنهم من أهل الكتاب والتسامح معهم توجيه من الله؛ أما قتال المسلمين الأخيار وجهادهم فلا يكون إلا مع الكفار طبقاً للقرآن. وأول الكفار والمثركين هم العثمانيون وأيضاً الأشراف الهاشميون وباختصار كل المحمدية عدا الوهابيين». ثم يضيف فيلبي عبارة لها رنين:

ليس من شأننا تصحيح الخطأ في هذا الموضوع بل على العكس علينا تعميق كراهية ابن سعود لكل المسلمين من غير الوهابيين فكلما زادت هذه الكراهية للجميع كان ذلك متوافقاً مع مصالحنا».

وسنجد هذا العزل والإقصاء حين يرر عبد العزيز السعود تحالفه مع (بريطانيا المسيحية التي يأمرنا ديننا بالبر إليها ضد العثمانيين والهاشميين في الحجاز) (المرتدين ويتكرر في الزمن الراهن حيث يجري بالمثل تبرير التحالف مع إسرائيل والولايات المتحدة ضد إيران..، وحيث يجري التنسيق بين المخابرات القطرية والتركية والإسرائيلية والأميركية لتمزيق سوريا وإنهاكها.

لم ينقطع حبل الوصال بين السلفية والامبريالية، بل ازداد متانة مستنداً إلى مصالح طبقية. فالسلفية تغفل التناقض الجذري بين الامبريالية بأطماعها في ثروات الشعوب وبين مصالح الشعوب في التحرر والديمقراطية والتنمية. ولم يعرف عن السلفية التزامها بهموم الطبقات الكادحة، ولا هي وضعت على جدول أعمالها مطالب تتعارض مع هيمنة الامبريالية على مقدرات الشعوب. والتحالف الوثيق المشهود في أفغانستان / المناهض للوجود السوفييتي، لم يسبقه أو يعقبه تحالف شبيه في ميدان النشاط السياسي مع القوى الوطنية المناهضة ضد نفوذ الامبريالية.

كتب البروفيسور غاريكاي تشينغو، العلامة والباحث بجامعة هارفارد، أن (الدولة الإسلامية) ويقصد دولة داعش)، شأن القاعدة، صناعة أميركية، وأداة إرهابية مصممة خدمةً لسياسة فرق تسد في منطقة الشرق الأوسط الغنية بالبتروول وحيث توجد إسرائيل).

الحملة العدوانية المتكررة للولايات المتحدة أيقظت المثقفين الأميركيين على الطبيعة العدوانية لدبلوماسية أميركا، فأخذوا يتصدون لنهج السياسات الأميركية ويعارضون دعم أميركا لإسرائيل. ومؤخراً صدر تقرير أكاديمي أكد أن الولايات المتحدة لم تعد دولة ديمقراطية؛ إذ بات أصحاب المصالح، المتممون لتيار المحافظين الجدد والناشطون داخل

الحزبين الرئيسيين، هم الموجهون للسياسات في الداخل وعلى الصعيد الدولي. هناك ردات فعل لصعود المحافظين الجدد وتأثيرهم الصارخ على نهج الإدارة الأميركية. يضيف الباحث الأميركي مقدما نظرة أكثر شمولية وامتدادا زمنيا فيقول: إن «الحرب الباردة هي المناسبة الأولى لاصطفاف وكالة المخابرات المركزية الأميركية مع الإسلام المتطرف. واستنادا إلى تقديرات خبراء مطلعين يقدم تفسيراً لإحجام الإدارات الأميركية المتعاقبة عن وضع تفسير متفق عليه للإرهاب فيقول: « وخلال الفترة ١٩٧٨ - ٧٩ حاول مجلس الشيوخ وضع تشريع ضد الإرهاب ، لكن المحامين وجدوا أن الولايات المتحدة ستكون في وضعية منتهك القانون على أي صيغة صمم القانون». ويضيف: « وخلال عقد السبعينات استخدمت المخابرات المركزية الأميركية الإخوان المسلمين حاجزا لصد التوسع السوفيتي والحيلولة دون انتشار الأيديولوجية الماركسية بين الجماهير العربية. وعلى المكشوف دعمت الولايات المتحدة جماعات (شركات إسلام) ضد (الرئيس الاندونيسي) سوكارنو؛ كما دعمت إرهاب (جماعات إسلام) في باكستان ضد ذو الفقار علي بوتو (رئيس الجمهورية وأوصلته لحبل المشنقة). وأخيراً وليس آخراً دعمت القاعدة». ويقول أيضا في هذا الصدد، «وحتى لا ننسى كانت المخابرات المركزية القابلة التي أشرفت على ولادة أسامة بن لادن وأرضعت منظمته (القاعدة) طوال عقد الثمانينات. وأبلغ روبن كوك، وزير خارجية بريطانيا الأسبق، مجلس العموم البريطاني أن القاعدة كانت بدون شك منتج الوكالات الاستخبارية في الغرب».

يؤيد ما ذهب إليه البروفيسور تشينغو وثائق تتعلق بتأجيج النزاعات العرقية في الشرق الأوسط قدمها إستراتيجيون من أميركا وإسرائيل ودول الغرب. من هذه الوثائق تقرير نشرته مجلة القوات المسلحة الأمريكية في يوليو ٢٠٠٦ تحت عنوان «حدود الدم»: كيف يبدو الشرق الأوسط أفضل». أعده الجنرال رالف بيترز نائى رئيس الأركان للاستخبارات العسكرية في الجيش الأميركي. في التقرير الذي حظي بالاهتمام الكبير، توصية بضرورة إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط وتقسيم دوله إلى دول أو دويلات جديدة داعيا إلى «تصحيح الحدود الخاطئة» في العالم العربي الإسلامي.

ووثيقة أخرى أعدها عويد بينون مسئول بوزارة خارجية إسرائيل ونشرت في شباط ١٩٨٢. بمجلة «كيفونيم» ثم نشرة باللغة الإنجليزية بعد أن ترجمها الراحل يسرايل شاحك، وكان رئيسا لمنظمة حقوق الإنسان في إسرائيل، ونشرت في مجلة رابطة الخريجين العرب في الولايات المتحدة. ويفصل التقرير في تجزئة بلدان عربية محيطة بإسرائيل وإنشاء دويلات طائفية وعرقية متحاربة حول إسرائيل وتحت وصايتها.

ووثيقة ثالثة متضمنة في خطاب ألقاه المؤرخ العنصري بيرنارد لويس، أمام مؤتمر بيلدربرغ

للعام ١٩٧٩ . المحاضر من غلاة المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، والمنظمة تسيورها لجنة خاصة وتضم النخب السياسية والعسكرية الاستخبارية والاقتصادية من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان، وللصهيونية فيها نفوذ مقرر. وفي خطابه المشار إليه حث لويس على تأجيج الطائفية في المنطقة وصولاً لتجزئة أقطارها.

تلك المخططات جرى العمل عليها طوال العقود الأربعة الأخيرة في غفلة من الأنظمة الأبوية والهيئات السياسية. وفي الوقت الحاضر تجاوزت أطماع الامبريالية المعاصرة التلاعب بالمجتمعات العربية لتسهيل نهب الثروات وتحقيق الأرباح الاحتكارية بمختلف السبل والوسائل؛ إذ باتت تراودها أحلام التحطيم المادي والمعنوي لشعوب بأكملها، وتحطيم إنسانيتها، كشرط لتكليف المنطقة بصورة أبدية لأغراض الهيمنة الكونية للامبريالية. البيئة العربية - الإسلامية حقل خصب لاستنبات الأصوليات والعصبية الضيقة. وتساعد على الإخصاب حالة الجهل والإحباط التي تضع الجمهور في حالة دوار؛ وبات جزءاً أساسياً من جدول أعمال الامبريالية توظيف الحالة الملائمة لإعادة هيكلة المنطقة، وبرمجة عمليات إبادة ملايين البشر ممن تعتبرهم الرأسمالية المعاصرة فضلات **disposable** يتوجب التخلص منها. وكما سخر هتلر مبادئ علم النفس الاجتماعي الشائعة في عصره فإن الامبريالية قد أتقنت تسخير معطيات العلم المعاصرة. فحيثما تركد البيئة الاجتماعية بتأثير التحريم والتكفير وبقية أدوات القمع تكون البيئة طاردة للإبداع. وتنتعش ظاهرة التعصب القابع خلف حركات السلفية الإرهابية. «حين يخصى العقل يتصلب الفكر ويسود الانفعال بالضرورة، ويفتقد الإنسان القدرة على التعامل المرن والاستيعابي مع الوقائع لخدمة نمائه، وكذلك الدينامية والحيوية الذهنية وما فيهما من قدرة على التجديد والتنويع. إن إلغاء التاريخ، بما هو بناء الكيان، يجعل العقل العربي لا إستراتيجي، لا تخطيط بعيد المدى ولا استيعاب للواقع في رؤية شمولية دينامية جدلية»^{١١}.

وتفعل الامبريالية آليات وعمليات من شأنها تعظيم احتمالات نجاح مخططاتها. وحسب تقديرات البروفيسور الأميركي أستاذ الفلسفة هنري غيروكس^٩ أن ما حصل لأطفال غزة أثناء العدوان العسكري الأخير، إن هو إلا «تجربة لوسيلة التخلص من الفضلات البشرية». قدم غيروكس قتل أطفال غزة مثالا «للوظيفه التربوية للسياسات الأميركية في تليد العواطف الإنسانية وإلغاء التعاطف بين البشر. لامبالاة؛ الساسة الغربيين حيال العدوان الإسرائيلي مرجعه نظرة عنصرية تجاه العرب، وكذلك التواطؤ مع إسرائيل؛ وهو أيضا ثقافة يراد نشرها. وهذا التحدي - والكلام للدكتور غيروكس - لم يأخذه اليسار مأخذ الجد لأنه لم يدرك حقا أن في مركز النشاط السياسي تنتصب مهمة التربية. وشارك هذا التقدير نوعام تشومسكي في خطاب ألقاه في بريطانيا قال فيه: «تشكل الحاجة إلى إذلال الذين يتجرأون على رفع

رؤوسهم عنصرا متأصلا في عقلية الامبريالية». كما كشف النقاب عن « نوع من المختبر لتجريب الحرص على هدر الكرامة، وهي حالة لها تداعيات مدمرة على الصحة الجسدية والعقلية الاجتماعية». وحين تحول إلى الحديث عن الوضع في غزة رصد قبل العدوان الأخير «إن المراقبة المستمرة من الجو والعقاب الجماعي بالحصار والعزلة واقتحام البيوت والقيود المفروضة على السفر والزواج أو العمل تجعل من الصعب على المرء أن يعيش حياة كريمة في غزة. تراود المحافظين الجدد في الولايات المتحدة ومنطقة النفوذ الأميركي مطالب إبادة السكان الأصليين في فلسطين أو إجبارهم على النزوح خارج الوطن، «حيث يعتبر مثل هذا السلوك طبيعيا وجديرا بالثناء».

تتوالد الحركات السلفية وتجد المرتع الخصب في تجهيل الجماهير وفي نظم التربية التي تعيد إنتاج النظام الأبوي والجمود الاجتماعي. "نجد أساليب التعليم التلقينية الفوقية التي تحمل معلومات تقدم على أنها يقينية، ما على التلميذ سوى تلقيها من موقع سلبي فاتر وخاضع، تنعكس سلبا على تفتح كيانه النامي وتعيق صحته النفسية النمائية. ذلك أن الطريقة والموقع المفروضين عليه يضعانه في مكانة الخاضع التابع العاجز والفاقد للثقة بالنفس والقدرات وإمكانات العطاء والمبادرة» ٢٤٢/٦..

قارب الدكتور نصر أبو زيد محنة العالم العربي والإسلامي من باب الحاكمية^{١١}. « إن بنية النظام السائد للدولة القبلية بثتى أنماطه في الأقطار العربية والإسلامية يعد تجسيدا حيا لمبدأ الحاكمية من حيث أنها تركز على احتكار المعرفة، ومن ثم اتخاذ القرار بيد شخص واحد . لكن خطر الحاكمية يتعدى الدلالة السياسية ويمتد عميقا في بنية الوعي الاجتماعي . الحاكمية تنتظم كل مؤسسات المجتمع بدءا من الأسرة ، فترتكز السلطة في يد الذكر في علاقته بالأنتى ، وفي يد الأب في علاقته بالأبناء ، والرئيس بالمرؤوس. ويتحول الأمر إلى كارثة حين نرى للمبدأ حضورا في المؤسسات الفكرية والعلمية (. والجنابة جليلة على الفكر والثقافة في عصر الانطلاق العاصف للفكر والثقافة بتأثير ثورة المعلومات، وإدخال الثقافة في الصراع الحضاري الدائر بين قوى الامبريالية والتحرر الوطني .) وإذا أضفنا أن منتجي هذا النمط من الخطاب الديني هم في الغالب من أساتذة الجامعات وفي المؤسسات العلمية أدركنا فداحة المصاب في عقل الأمة ووعيتها العلمي .»

حقا ، فالحركات السلفية الجهادية تضم العديد من خريجي الجامعات ومن حملة شهادات عليا في العلوم. ويعود الخلل إلى أن المواد العلمية لا تدرس باعتبار العلم يتطور باستمرار وان الحيز الطبيعي الذي يدرسه العلم إن هو إلا جزئية من الواقع الطبيعي المحيط بالإنسان. تدرس العلوم على أن القوانين الطبيعية قطعية ونهائية ؛ ومن ثم يصدق قول شيخ التربويين العرب،

الدكتور حامد عمار، إن "تكوين المنهج العلمي في عملية التعليم والتعلم أهم من اكتساب المعلومات ذاتها، حيث المنتج النهائي للعملية هو القدرة على إتقان توظيف المعلومة واعتياد البحث عن المعرفة ومعرفة سبل الوصول إلى مصادر المعلومات وإعمال الفكر فيها وتوظيفها بالشكل الأمثل في حل المشكلات أو إنتاج معارف جديدة [١١٣/١١].

وفي عام ١٩٨٧ أصدر الدكتور شرابي المهموم بأزمات المجتمع العربي، دراسة مفصلة بعنوان "المجتمع الأبوي"، وفيه قيم الأبوية "سمة العلاقة الاجتماعية المركزية للشكل الاجتماعي السابق على الرأسمالية". المجتمع الأبوي يشد المجتمع إلى الأنماط القديمة في الاقتصاد والسياسة والثقافة، وبذلك يقعد المجتمع عن اختراق مآزق التخلف والتبعية. هو الذي أفشل النهضة التنويرية، حيث أنه "نوع محدد من البنية الاجتماعية/السياسية، أي كان هذا النظام - من العائلة إلى العصابة والمنظمة الاجتماعية إلى الدولة - فإن الرأس يحتكر كل ما للمركز من هيمنة وسطوة ومسئولية مما يستتبع مع الزمن وتكرر في الممارسة ثقافة سلطوية/اتكالية تنعدم معها التشاركية كقيمة وسلوك، سواء في الحكم أو في منافع الحكم". تدخل سلطات الحكم لمنع الأفكار المغيرة للواقع نحو الأفضل، «وإذا حدث أن تمكن إبداع من الإفلات من هذه البنية المتحكمة بالعقل والآسرة للفكر، فإن الرقابة له بالمرصاد على مستوى النشر والتوزيع... يهدر الفكر الثقيل الفعال الحصب ويكتفي بالوجبات الفكرية السريعة عديمة القيمة الغذائية». [١٧٤/٦]

أيما توجهت في زوايا الحياة الاجتماعية تجد النظام الأبوي عاملا مشتركا يجمد الحياة الاجتماعية: في «تقرير التنمية الإنسانية» الثاني للعام ٢٠٠٣ حول موضوع «نحو إقامة مجتمع المعرفة» وجد أن «المعرفة هي الفريضة الغائبة في أمة العرب» [١٧٢/٦]. ليست القضية عزوف المتعلمين عن توظيف المعرفة؛ إنما هو محاربة النظام للأفكار الثورية. بينت «الأبحاث الحديثة على الدماغ البشري أن البيئة الرتيبة الخالية من المثيرات والإثارات، كما هو الحال في ظل أنظمة القمع والمنع والتحریم، تعمل على ترقيق القشرة الدماغية، وبالتالي إلى تدهور الكفاءة الذهنية. ويتجلى ذلك في قصور التخطيط والانتباه وصناعة القرار وحل المشكلات وتشكيل الخيارات وتنفيذها. ترقيق القشرة الدماغية تحد من الضبط العقلي مما يفتح السبل أمام غلبة السلوك الانفعالي الاندفاعي [١٦٩/٦]. ومن العراق توصل الدكتور قاسم حسين صالح مؤسس ورئيس الجمعية النفسية العراقية، بعد تجارب عدة إلى أن الواقع العربي طارد للإبداع^{١٣}.

الثقافة العربية لا تسترشد بالتفكير الاستراتيجي، حتى ولا بالعلم. تدير الحال ومقاربة المشاكل بالفهولة لا يترك ثمة حاجة للمعرفة العلمية، ناهيك عن البحث العلمي. «الواقع

أن البحث العلمي ذاته يظل عربيا ضمن أدنى المستويات العالمية بما فيها الدول الأكثر فقرا وتخلفا، من حيث الإنفاق عليه ، كما من حيث إنتاجيته... فليس من عجب أن يقع الإنتاج البحثي العلمي دون خط الفقر المعرفي تبعا للمعايير الدولية . ذلك جانب آخر من هدر الفكر والطاقات العلمية. ... ويفاقم من هدر البحث العلمي وما يسببه من خسائر فقدان فرص حقيقية لتكوين الفكر العلمي. أكد احد العلماء الباحثين أكثر من مرة أن الهدف من البحث العلمي ليس فقط تحقيق اكتشافات علمية بل يأتي قبلا تكوين الفكر العلمي ، أو إعداد العقل البحثي الذي يشكل الثروة الأثمن على الساحة الدولية راهنا" (١٧٧/٦).

والتحصيل العلمي يظل سطحيًا لا يتغلغل في الممارسة العملية مرشدا ، ولا يعزز الثقافة. توجد فجوة بين التحصيل العلمي والعادات الموجهة للسلوك. في مثل هذه الحال ليس مستغربا أن يطبل صباح مساء للتفكير النقدي والتسامح مع المخالف والمغاير ، بينما يدير بعض المثقفين دوائرهم .متمتهى الاستبداد ، حيث لا رأي إلا رأيهم ولا إرادة سوى إرادتهم... هناك إذن مأزق بنوي حقيقي قي عالم الهدر الفكري يجعل التجريم والتحرير والحجر والتطفيل قوى تتوالد وتعيد إنتاج ذاتها في الممارسة العملية ...

يقول شرابي في هذا الخصوص إن النهضة فشلت في تحقيق أهدافها في تحديث المجتمع و إقامة نظام عربي ديمقراطي صحيح وفشلت فشلا ذريعا خصوصا في تحرير المرأة، علاوة على الإخفاق ارتد فشل التنوير بالمجتمعات العربية - الإسلامية إلى تراجع حركة التحرر وعودة العصبية الدينية والقبلية والإثنية وسقوط المجتمعات والأنظمة في أتون الليبرالية الجديدة.

وجرى تكريس نظام التربية والتعليم في الأقطار العربية أداة تدعيم للنظام الأبوي:» من الواضح أن ثقافة الاستبداد وما تنطوي عليه من قهر وقمع ، تعمل على إعادة إنتاج الشخصية المستبدة التي تجيد ممارسة علاقات السيطرة والخضوع بإتقان بين القائمين على السلطات الإدارية بمستوياتها المختلفة ، وفي صفوف المعلمين أيضا، ولذلك نجد كل فرد من العاملين في المدرسة يمارس دور القامع والمقموع معا .. فهو يركز على المواضيع النظرية ويهمل الممارسة العملية في التدريس. وحيث تغرب المناهج عن الحاجات الاجتماعية يتبع أسلوب تدريس أوامري يعتمد التلقين ويتجنب الحوار ؛ ومن ثم يأتي مردوده الثقافي خلوا من الفاعلية الاجتماعية. [١٣/٦٢] . و«الثقافة العربية الراهنة تتسم بالتركيز على الكلام من دون ربطه بالعمل، حتى أصبح أداء الواجب في كثير من الأحيان يتمثل بالخطب والشعر، بدلا من الفعل والإنجاز، وأصبحت اللفظية أحيانا بضاعة رائجة في سوق الثقافة [١٣/١٥١]. واللفظية في الثقافة العربية ذات بعد سياسي؛ فقد تعهدتها الأنظمة القمعية والحركات السلفية، بعد الانتدابات الامريالية. «وما اللفظية والشعاراتية إلا صورتان لشيء واحد تقريبا، ولذلك

يمكن القول أن اعتماد السياسة العربية في كثير من الأحيان على الشعاراتية الزائفة أسهم في إيجاد اللفظية القهرية في التربية العربية». [١٣/١٥٤]

نخرج مما تقدم أننا بأمس الحاجة لثورة ثقافية. لا تتميز الثورة الثقافية بالصخب والهباج، أو بالفوضى؛ فهي "جهد هائل يتم بصمت في العقول الرشيدة التي تعي أهمية إعادة النظر في هذا الكم الكبير من الأوهام والخرافات والمفاهيم المغلوطة التي استقرت في الوجدان العام"^١.

الثورة الثقافية تحتاج العقل العملي وتتطلب تنمية التفكير الإبداعي في المدرسة والجامعة، "والتعود على النقد والواقعية لدى تناول القضايا تولد الجرأة على طرح مفاهيم جديدة ونقد المستقر ونقض عواره"^{١٥}، الثورة الثقافية مطلب الساعة نظراً لأن كل المشاكل والأزمات ناجمة عن خلل ثقافي موغل في القدم يشكل القوة الخفية الموظفة لصالح الركود والتبعية. حالة الصراع الجارية في المجتمعات العربية - الإسلامية قاطبة هي في جوهرها مواجهات ثقافية؛ ومن ثم فالثورة الثقافية هي الضامن للصحة النفسية وللسلامة العقلية العامة.

تتصدى الثورة الثقافية أولاً وقبل كل شيء لتدهور مستوى التعليم الحكومي والخاص، وتعالج ضعف الأداء الإعلامي وقصوره المريع، ناهيك عن رداءة ما يعرض على الشاشة التلفازية والمنتجات الفنية والإنتاج الدرامي، السينمائي والتلفزيوني. إن "تطوير نظم التعليم والسياسات الإعلامية المستنيرة كان يمكن أن تنوب عن (الثورة الثقافية) وتقوم بدورها بشكل مرحلي يؤدي إلى التثقيف العام ودفع العقل الجمعي إلى التطوير والخروج من حالة السطحية والسذاجة".

من هذا المنظور قيمت جمعية فؤاد نصار لأبحاث التنمية ما للتربية والتعليم من أثر فاعل على قضية التنمية الاجتماعية خاصة، وقضايا التقدم الاجتماعي بعامه، سلباً وإيجاباً؛ دعت إلى مؤتمر لمناقشة الموضوع بحضور عدد من الأكاديميين وأصحاب الخبرة. استمر المؤتمر يومي ٢٣ و٢٤ آذار ٢٠١٤ خرج بقرارات وتوصيات تتعلق بمجمل العملية التربوية. ومما جاء في قرارات المؤتمر:

(يتم تفعيل العقل وتحديث التفكير بالتفاعل مع ديمقراطية التربية والتعليم، فتغدو مهمة التعليم بذلك تحضير الطلبة للمشاركة الفعالة في النظام السياسي الديمقراطي وتمكنهم من تغيير الواقع الذي يعيشون فيه. إن من مظاهر تخلف المجتمع الفلسطيني فصم علاقة التعليم بالثقافة؛ وفي ضوء التربية كتغيير للمفاهيم وتربية للتفكير النقدي والإبداعي تظهر المعرفة على أنها إثراء

للحياة العملية، وهي بذلك نسبية جدلية، وليس من خاتمة لعملية المعرفة . والعلاقة جدلية بين إنتاج المعرفة وترقية القوة المادية والمعنوية للمجتمع.

”إن الوظيفة الاجتماعية للتربية يجب أن تكون رفع كفاءة التحدي للاحتلال الإسرائيلي الذي هو مظهر للعولمة في حياة ومعاناة المجتمع الفلسطيني. وهي مهمة تنجز بتحفيز الإبداع العلمي - الثقافي وتنشيط التنمية الاجتماعية وتعظيم دور العنصر البشري في إدارة عملية التقدم الاجتماعي، وذلك بمراعاة النقاط التالية:

التربية أداة اجتماعية وجزء عضوي من النظام السياسي ليس من اختصاص المرين وحدهم . جرى تسخير التربية منذ تصميم عملياتها من قبل الانتدابات الكولونيالية لتخريج متعلمين غير مثقفين يندمجون في هرم سلطوي يقدم الولاء على الإنجاز . وطوال عقود ظل نظام التعليم الكولونيالي يعزز المحافظة ويدعم التوجهات السلفية وأوضاع التخلف .

إن فشل التعليم في تربية التفكير والعقلانية قد أفسح المجال للانفعالية والنزق في مقاربة القضايا الوطنية والاجتماعية، ومنها مواجهة العدوان الإسرائيلي المتواتر . وليس بغير الحداثة والعقل العلمي المبدع والنقدي يمكن المواجهة الناجحة للاستيطان الصهيوني المتوجه بالحداثة الأوروبية.

والعطب القابع في ثنايا عملية التربية وتنتقل عدواه يجسده تعريض المعلم للاستلاب والهدر، فهو مجرد موظف معزول عن عمليات التخطيط والتنظيم ويخضع لعلاقة سلطوية بيروقراطية وتدنت مكانته الاجتماعية في مجتمع استهلاكي لا يحترم سوى الكسب ؛ فلم يترك له سوى القيام بوظيفة نقل التوجه السلطوي إلى الأجيال الناشئة وفرض ثقافتها، وتطويع الأجيال لسلطة الحاكم المستبد . والمعلم أيضا ضحية نظام اقتصادي لا يعبأ بالبحث والتحليل ولا يقدر المعرفة ، لأن مشاكله تحل بالفهلوة والشطارة والاحتتيال، ويقدم الولاء على الإنجاز .

هوامش

١. د. نصر حامد ابو زيد :النص السلطة الحقيقة - الفكر الديني بين إرادة المعرفة وإرادة الهيمنة-المرز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط٢ - ١٩٩٧
٢. د. يوسف زيدان: اللاهوت العربي وأصول العنف السياسي / ط٣ ، دار الشروق - القاهرة ٢٠١٠-
٣. د. نصر حامد أبو زيد :الاتجاه العقلي في التفسير-دراسة في قضية المجاز في القرآن عند المعتزلة، ط٥ -المركز الثقافي العربي-٢٠٠٣
٤. امين الريحاني : معجزة فوق الرمال
٥. د. حسين مروة : النزعات المادية في الفلسفة العربية - الإسلامية، ج١، ط٦، ١٩٨٥
٦. د.مصطفى حجازي: الإنسان المهذور ، دار الإنماء العربي، بيروت ، ٢٠٠٦
٧. د.أحمد العليبي : طه حسين ، رجل وفكر وعصر-، منقول عن تيمورص ١٦١-١٥٤
٨. -GAREKAI CHENGU: How The US Helped C reate AL Qaeda And ISIS COUNTERPUNCH,Sep19,2014
٩. HENRY GIROUX:Beyond The Spectacle Of Neoliberal Misery And Violence In The Age Of Terrism-Augost25,2014
١٠. د. مصطفى حجازي : الصحة النفسية - مركز الإنماء العربي
١١. د. حامد عمار: التربية والثقافة في تحدي العولمة ، كتاب الأسرة ، القاهرة ٢٠٠٦
١٢. الأستاذ الدكتور حسين الترتوري: وسطية الإسلام وواقعيتها-دار ابن الجوزي، القاهرة-٢٠٠٥
١٣. د. يزيد عيسى السورطي : التربية السلطوية_عالم المعرفة ٢٠٠٩
١٤. د. يوسف زيدان : ضرورة الثورة الثقافية-الأهرام ١٢/١١/٢٠١٤
١٥. نحو تعليم عصري في فلسطين - رام الله ٢٠١٤

قراءة في الاعترافات البرلمانية الأوروبية بدولة فلسطين

عماد موسى *

إن قرار الاعتراف بدولة فلسطين من قبل البرلمانات الغربية ، يعد خطوة هامة ، ويشكل تحولاً تاريخياً في بنى الفكر السياسي الغربي ، لأنه يأتي بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ، وارتكاب جرائم حرب ، وفي ظل تسارع وتيرة الاستيطان ، ومصادرة الأراضي ، ومع قيام تنياهو بالإيعاز إلى المتطرفين من غلاة المستوطنين والمتدينين باقتحام المسجد الأقصى ، والذي سبق بقتل الطفل أبو خضير وحرقة في القدس . والذي يعكس تطوراً دراماتيكياً في الصراع ، وهو سعي تنياهو الحثيث إلى تدين الصراع ؛ بهدف الحصول على اعتراف فلسطيني وعربي وإسلامي ومسيحي يهودية الدولة ، الأمر الذي يترتب عليه أمور سياسية ودينية وتاريخية ، لهذا أوعز للمتطرفين اليهود باقتحام المسجد الأقصى أسوة بقائده شارون ، والذي تسبب اقتحامه للمسجد بهبة الأقصى ، فهل تأتي قرارات البرلمانات الغربية في سياق التهدة وإطفاء الحرائق الدينية؟ أم أنها خطوة إستراتيجية بقصد ترسيخ الدولة الفلسطينية في الوعي والممارسة السياسية الغربية ... والسؤال هنا ما معنى الاعتراف بدولة ما من قبل أو دولة أو مجموعة دول حتى نفهم مدى أهمية هذه الاعترافات: ومن الجدير بالذكر أن معهد القانون الدولي قد عرف مسألة الاعتراف بدولة ما بأنه: «عمل تقر بمقتضاه دولة أو مجموعة من الدول بتنظيم سياسي في إقليم معين قادر على الوفاء بالتزاماته وفقاً لقواعد القانون الدولي» ، وقد بات واضحاً انه لا يجوز الاعتراف بدولة إلا إذا استوفت جميع الشروط والعناصر وتهيأت لها سبل الوجود كدولة .

وعود على بدء، نجد أن هناك من يعتبر أن: تصويت المشرعين في البرلمانات الغربية بالموافقة على الاعتراف بفلسطين كدولة ما هو إلا إجراء رمزي لن يؤثر على موقف هذه الدول الدبلوماسية إلا انه بالمقابل يظهر مدى تزايد الضيق الأوروبي من تعثر عملية السلام ، والتبرؤ من سياسات تنياهو .

فالخطوة في هذا السياق تعد رمزية ؛ تهدف إلى منح الشعب الفلسطيني دفعة معنوية في سياق تحقيق حلمه التاريخي وآماله . . ومبررهم في ذلك؛ أن القرار الصادر عن البرلمانات غير ملزم للحكومات ، وهنا نود القول: إن هذا صحيح فالاتجاهات السياسية داخل البرلمانات هي

اتجاهات حزبية ، متصارعة على السلطة بالوسائل الديمقراطية وعبر التمثيل البرلماني ، ولهذا فإننا نعتبر التصويت على الاعتراف بدولة فلسطين يعد توطئة وتهيئة تشريعية للحكومات كي تعترف رسميا بدولة فلسطين، وهكذا تم إزالة عقبة أمام الحكومات وهي العودة إلى البرلمانات للتصويت على الاعتراف بدولة فلسطين ، وترك توقيت الإعلان الرسمي للحكومات التي تحرص على دراسة مصالح دولها وشعوبها، في ظل التحولات الدراماتيكية في الشرق الأوسط.

ولكن هذا يطرح أسئلة كبيرة على القيادة الفلسطينية» منظمة التحرير وبرلمانها المجلس الوطني، والسلطة وحكومتها وخارجيتها، ومجلسها التشريعي المغيب والمعتل في آن واحد ، وقيادة الأحزاب السياسية الفلسطينية (منظمة التحرير)، والإسلامية»، والتي يمكن سردها على النحو الآتي:

أين هي علاقات المؤسسات الفلسطينية مع هذه الدول والأحزاب والحكومات والبرلمانات؟ كيف طورت المؤسسة الفلسطينية علاقاتها مع تلك المؤسسات الغربية ؟ ولماذا أخفقت في تمتين هذه العلاقات ..؟

وهنا يجذر بنا التوقف ملياً، لتساءل بصراحة ووضوح، هل القيادة الفلسطينية، كانت جاهزة للتعاطي مع هذه الاعترافات، ولتحويلها من حالتها الرمزية إلى الحالة الرسمية الواقعية؟ هل الأحزاب السياسية الفلسطينية لديها علاقات مع الأحزاب السياسية الغربية «اليسارية واليمينية على السواء» لتمارس الضغط على الحكومات لتحويل الاعتراف غير الملزم إلى اعتراف ملزم ، وهل البرلمانان الفلسطينيان الوطني والتشريعي ، في ظل حالة التجميد والموت والعطالة بمقدورهما النهوض و التفاعل مع البرلمانات الغربية؟ وهل بمقدور توصل الحزبان الرئيسان «فتح، وحماس» إلى حل مسالة الانقسام والإعمار والوحدة؟

إن هذه الأسئلة تؤسس لأسئلة هامة وخطيرة ؟ وهي: هل تشكل حالة الاعترافات البرلمانية سندا حقيقيا لمشروع القرار الفلسطيني- العربي الذي ستقدمه الأردن، لمجلس الأمن؟

في الوقت الذي ترغب فيه أمريكا استعمال الفيتو والذي استخدمته (٥١ مرة) ضد القضية الفلسطينية، أو عدم استعماله واستبداله بمشروع قرار آخر لمجلس الأمن لاحتواء الموقف العربي والفلسطيني، وكذلك لاعتراض مشروع القرار الفرنسي الذي ستقدمه فرنسا لمجلس الأمن.

إن تسارع مسلسل اعترافات البرلمانات الغربية بدولة فلسطين وضع العالم أمام مسؤولياته

، فالإدارة الأمريكية حائرة في السير على حبل السيرك السياسي المتأرجح نظرا التحول في الرأي العام الغربي.

وكذلك التحول في الرأي العام الأمريكي وخصوصا، في أوساط الشخصيات اليهودية والصهيونية والإسرائيلية التي تطالب البرلمانات الغربية للاعتراف بدولة فلسطين، واعتراف إسرائيل بدولة فلسطين واعتراف دولة فلسطين بدولة إسرائيل، ولكن حرص الإدارة الأمريكية على الحفاظ على وضعها ومركزها في قيادة العالم. ربما قد يدفعها للتعاطي مع المشروع الفرنسي على أن يتعاطى الفلسطينيون معه، وبهذا يتم احتواء جميع المشاريع المطروحة دون استخدام الفيتو.

كيف ستحول القيادات الفلسطينية السابقة الذكر، الاعتراف البرلماني الرمزي بدولة فلسطين إلى اعتراف واقعي؟ ما هي الخطوات العملية التي سوف تتخذها؟ وهي توجه أزمة بنوية خانقة متراكمة، وبتفكيك هذه الأزمة التي يواجهها الحزب الحاكم «حركة فتح» نجد أن الحركة تعيش هذه الأزمة قبيل المؤتمر العام السادس والى اليوم، فهل ستجح في عقد مؤتمرها وتوحيد صفوفها ببرنامج سياسي واجتماعي وثقافي يكون موحدا لفتح ولسائر القوى.

أما أزمة حماس، فلا تختلف كثيرا عن مركب الأزمة الفلسطينية فهي تعيش في رحم التاريخ والجغرافيا والتراث، فحماس تواجه مشكلة في التفكير فهي تدير الأزمات إما بقوة السلاح، أو بالحرب، فقد أدارت أزماتها مع فتح وتمكنت من الاستيلاء على السلطة في غزة بالحديد والنار والدماء، وقامت بتصفية تيارات إسلامية بالقوة المسلحة وهي تمارس الرعب ضد القوى السياسية الأخرى بهدف إخضاعهم، وتدير الصراع مع إسرائيل بالحرب مما يوقع دماراً وضحايا كبيرة غير متناسبة مع خسائر الاحتلال، والاهم أنها تواجه أزمة علاقة مع مصر بعد رحيل مرسي واستلام السيسي زمام الحكم بالانتخابات، وتعيش أزمة علاقة مع حلفائها السوريين وإيران وحزب الله، منذ ثلاث سنوات، وتعيش أزمة علاقة مع السعودية.

وأما اليسار الفلسطيني فهو امتداد للييسار العربي، وليس للييسار اللاتينوس (أمريكا اللاتينية)، فقد تقوقع على نفسه وقبل بالخصخصة فتحول إلى مجتمع مدني، ولم يبق منه سوى العناوين في المشهد السياسي الفلسطيني، والذي يحتاج إلى بيان وتصريح ومقابلة ويا فطة هنا، وأخرى هناك وإخفاء علم فلسطين، وإظهار علم الحزب، وأما فلسطينيو الشتات في المخيمات، فحدث ولا حرج، فيشعرون بالخذلان لأنهم يعتقدون انه تم التخلي عنهم لصالح بناء السلطة واختزال المشروع الوطني بما هو قائم لجزء من الشعب لذا، فلم يعد هناك ذكر لحق العودة، وهم يتعرضون للاعتقال والقتل والتهجير وعدم السماح لهم بالتنقل والعمل.

إذن نحن أمام أزمة بنيوية مركبة ومعقدة، فما هي أولويات القيادة الفلسطينية؟ وهل يمكن أن تسير في نسق أفقي عمودي بحيث لا يختل الميزان السياسي.

استناداً إلى كل هذا، فإننا نميل، إلى الرأي القائل بضرورة طرح فكرة «عقد مؤتمر وطني فلسطيني» خارج إطار الهيمنة الإسرائيلية، وهذا الرأي الذي بدأ يشكل قناعة سياسية لدى الكثير من الساسة والمهتمين، بما يتطلب فعليا، التفكير الجاد لطرح هذه الفكرة على جميع التيارات السياسية، بما فيها المجتمع المدني، والشخصيات الأكاديمية، والمستقلين للترويج لها، وتبنيها، مستعينين في الوقت نفسه، بالرأي العربي الحريص على إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية.

ويهدف المؤتمر أولاً وقبل كل شيء إلى بحث الأزمة السياسية البنيوية المستشرية في الوضع الفلسطيني الراهن، والتي تراكمت خلال العقدين السابقين، منذ قيام السلطة الوطنية والى اليوم، فربما قد لا نكون مبالغين، إذا ما قلنا بعد تفكيك الأزمة البنيوية الفلسطينية، أن هناك عدد كبير من الأزمات المتأسسة على الأزمة السياسية، والتي بعضها قد جاء نتائج عقود من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وبعضها جاء نتيجة الصراع الفلسطيني الفلسطيني، وآخر نشأ نتيجة الصراع الفلسطيني العربي، ولكننا لن ندخل في أتون التفسيرات لكيفية تشكل كل أزمة على حدة، في هذه العجالة، وإنما نرى بضرورة التعامل مع أزمنا البنيوية المركبة، والمتراكمة في إطار البحث والدراسة بهدف إيجاد مخرج يساعد على الخروج من هذه الأزمة، بحيث يمكن توحيد جهود الكل الفلسطيني، في حال لقيت الفكرة قبولا، وتم عقد مثل هذا المؤتمر، وتوجيهه صوب حل الأزمات، وعلى رأسها الأزمة السياسية، لان عليها تتركب كل الأزمات الفلسطينية.

فالأزمة السياسية، تتمثل في انسداد عملية السلام، وفشل المفاوضات السلمية، وعدم قيام الدولة الفلسطينية، أي فشل حل الدولتين، وتمثل أيضاً في الصراع على التمثيل للشعب الفلسطيني، في ظل ظهور تيارات (إسلامية) سياسية منافسة لمنظمة التحرير الفلسطينية. والأزمة تتمثل في قيام السلطة التي تمخض عن قيامها بروز أزمة ديمقراطية، وأزمة انتخابات للمجلس التشريعي ولرئاسة السلطة، وخلال فترة ممارسة السلطة الوطنية للحكم استناداً لاتفاقات أوسلو. فقد نتج عنها، تحمل السلطة الوطنية المسؤولية عوضاً عن الاحتلال وتفاقم أزمة البطالة في مناطق السلطة في رام الله، وغزة، وكشف عن أزمة التعليم والتعليم الجامعي في غزة والضفة على السواء، الذي يغرق سوق العمل بالآلاف من الخريجين ولا يجدون عملاً، والذين أصبحوا يشكلون تهديداً للأمن والاستقرار للنظاميين السياسيين في غزة والضفة، بالإضافة إلى تزايد الأزمات الاجتماعية المتراكمة وأبرزها ميلاد فئات برجوازية جديدة

وتشكل طبقة جديدة لا يربطها أي رابط بالهم الفلسطيني، لا وطنياً ولا ثقافياً، وتعيش ضمن ثقافة الاستهلاك.

وأخطر هذه الأزمات، أزمة المجتمع الأهلي الريعي وتنفيذه لأجندات خارجية تعمل على تمزيق الوجود الفلسطيني على أرضه مما أدى إلى تفسخاته، وقد تحول إلى عبء ديمقراطي بعد أن تحول إلى مشاريع اقتصادية أسرية، وتقف على قدم المساواة مع السلطة منظمة التحرير الفلسطينية في مواجهة المعضلة ذاتها، وهي عدم إمكانية إجراء انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني.

فالصراع المحموم على السلطة، والتنازع التمثيلي للشعب الفلسطيني، أفضى إلى صراع دموي وإلى أزمة انقسام جيوسياسي مؤدلج، مما طرح قضية المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية على بساط البحث السياسي، وقد طرح الانقسام أزمة الهوية الفلسطينية أيضاً، في ظل التخلي عن الشتات الفلسطيني، وإقصائه وتركه، وحيدا لمواجهة مصائره، مع بروز أزمة جديدة، وهي: أزمة التشتيت للشتات الفلسطيني الأخذ في التمدد والازدياد، الأمر الذي يطرح أزمة العلاقة مع الداخل الفلسطيني أيضاً، والذين نطلق عليهم مصطلح «عرب إسرائيل» وعلاقة فلسطيني الداخل الواقعين تحت الحكم الإسرائيلي بالسلطة في رام الله ومع سلطة حماس. وعلاقة الداخل الفلسطيني مع مجاميع الشتات.

ناهيك عما خلقه العدوان العسكري الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، والذي طرح أزمة العلاقة الحالية والمستقبلية، بين غزة والضفة، الناتجة عن تكريس الانقسام الرأسي والأفقي وتجلي ذلك في تباين المواقف لمعالجة نتائج العدوان الإسرائيلي على غزة، والمتمثل في إعادة الاعمار، والأخطر من ذلك كله على المستوى الاستراتيجي، هو أزمة غياب وتغييب للمشروع الثقافي الوطني الفلسطيني الرابط بين الفلسطينيين أنفسهم داخل الضفة وغزة والقدس وداخل الخط الأخضر وخارج فلسطين، في ضوء المتغيرات الدراماتيكية. وأخيراً أزمة الخطاب الإعلامي الفئوي والاسلامي والانقسام والتفتيت والإقصائي والاستبعادي.

مما يطرح سؤالاً مركزياً، هل ستفضي هذه الأزمات إلى ربيع فلسطيني يطيح بالبنى السياسية الفلسطينية القائمة؟ أم سوف يفضي إلى رحلة ضياع أبدية للقضية الفلسطينية؟ وذلك، لأن جميع التيارات السياسية، لم تتمكن حتى الآن من حل أي مشكلة من مشكلاتها السياسية القائمة، والتي تحولت مع الوقت إلى أزمة داخلية تكاد تعصف بكل تيار سياسي لوحده، وانتقال الأزمات إلى المجتمع الفلسطيني ما زاد في تشظياته واصطفافته على أسس قبلية ومناطقية. ونعتقد أن ذلك يرجع إلى مكونات العقل الفلسطيني من نزعة التأجيل والترحيل

والتجميد والتسويق والاستعلاء والتحقير والاستهزاء بالآخر والذاتية، بالترافق السيكلولوجي المعزز بالخوف والمتحول إلى فوبيا، المفضي إلى التنازل عن الجراءة السياسية في الوقت الراهن، بحيث تتطلب هذه الجراءة التوجه إلى الشعب الفلسطيني، في أماكن تواجده، وإلى حزبه أو فصيله السياسي أولاً، ليعلن في خطاب سياسي، واضح المخارج، وغير قابل للتأويل يعترف فيه بفشل سياساته، فالمنظمة يجب أن تعترف بفشلها، نتيجة فشل المفاوضات، وبالتالي فشل قيام دولة فلسطينية في حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس، وعلى حماس أن تعترف أنها مسؤولة عن حالة الانقسام أيضاً، وأنها قد فشلت في توحيد الشعب الفلسطيني، وفقاً لأجندتها وبرنامجهما الاخواني، وينبغي على اليسار الفلسطيني، أن يقر بعجزه الدائم بدءاً من توحيد نفسه، وانتهاءً بتطوير ذاته التنظيمية والحزبية، فكانت النتائج كما هي ماثلة للعيان والتي تتطلب بحث معمقاً لفكرة عقد مؤتمر وطني فلسطيني جامع شامل لكل الفلسطيني، فلا نقصد عقد مؤتمر كرنفالي، متلفزاً مصوراً بخطابات مجلجلة وأخرى مزللة، وخطابات ثورية، وأخرى حربجية. بل المقصود هنا: أن يكون سياسياً وطنياً يجمع شخصيات سياسية من كل الاتجاهات السياسية الفلسطينية في الداخل والخارج، والشباب وشخصيات مستقلة، وشخصيات قانونية، وأخرى مختصة بعلم الاجتماع السياسي والاقتصادي ومختصة في الثقافة والإعلام، من أجل بحث هذه الأزمات، والخروج بتوصيات تكون دليلاً إرشادياً ملزماً أخلاقياً، ووطنياً تهتدي به الفصائل قبل الذهاب إلى الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني الفلسطيني، ونعتقد أن الجهة الأكثر قدرة على عقد مثل هذا المؤتمر هي منظمة التحرير الفلسطينية، لأنها كانت وما تزال تحمل بذور الشراكة السياسية، والوحدة الوطنية، وأنها جهة التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني، ولأنها صاحبة خبرات سياسية متراكمة، وأنها ما تزال على علاقة بالشعب الفلسطيني في أماكن تواجده، ومطلبة على وضع الشتات والداخل على الرغم من تراجعاتها وخفوت تأثيرها على الشتات. ويمكن للمنظمة أن تشكل لجنة تحضيرية من فصائل منظمة التحرير ومن المنظمات الإسلامية ومنظمات المجتمع المدني، ومن المستقلين ومن الشتات بحيث تقوم بالتحضير للمؤتمر من الألف إلى الياء ولكن تحت مظلة منظمة التحرير لأنها الجهة الأكثر أهلية، والجهة التمثيلية المعترف بها عربياً ودولياً والميراث السياسي والوطني للشعب الفلسطيني.

خصوصاً أن المنظمة هي التي وقعت اتفاقات أوسلو، وخاضت التجربة التفاوضية، التي لم تسفر عن قيام دولة فلسطينية، وبمعنى أكثر دقة؛ فشل العملية التفاوضية. والجهة المعنية بإعادة النظر في مسيرتها، لتقويم وتقييم ومراجعة نجاحاتها وإخفاقاتها. ولأنها الوطن المعنوي لجميع الفلسطينيين. حتى لا يفهم أو يؤول البعض مقاصدنا بأننا نرمي إلى تأسيس جسم بديل للمنظمة أو للآخرين من الفصائل والمنظمات الفلسطينية الإسلامية والوطنية. فالملحوظ فلسطينياً:

- إنهاء ملف الانقسام
- البدء بملف الاعمار
- ترتيب منظمة التحرير وبإجراء انتخاب المجلس الوطني لإعادة بناء المنظمة
- تغيير أسس انتخابات المجلس التشريعي وتعديل قانون الانتخاب ليصبح قانون برلمان لدولة وهذا يجيب على أسئلة أي انتخابات نريد؟ ولماذا تجري الانتخابات؟ لإعادة إنتاج أو سلو؟. ماذا عن حق العودة. ماذا عن فلسطيني الشتات؟
- أن تعيد الفصائل الفلسطينية بناء ذواتها على أساس الدولة الديمقراطية وان تتحول إلى أحزاب سياسية بحيث تجري انتخاباتها الحزبية وفق برنامج سياسي واجتماعي واقتصادي.. جديد... الخ لأحزاب في ظل دولة لا ثورة.
- أن تعيد النقابات والاتحادات الشعبية بناءها على أساس الدولة وليس السلطة أو الثورة؟

إعادة إعمار غزة : قيود إسرائيلية و مخاوف فلسطينية

ريهام عودة *

مقدمة:

انتهت حرب الـ ٥١ يوم التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة خلال شهر تموز/يوليو من عام ٢٠١٤ تحت مسمى عملية الجرف الصامد، و انتهت مع هذه الحرب العنيفة أحلام الكثير من الغزيين بالعيش في وطن مستقر ينعمون به بالأمن و السلام، فقد راح ضحية هذه الحرب الشرسة نحو (٢١٣٧) شهيدا فلسطينيا من بينهم (١٦٤٣) مدنيا و (٥١٣) طفلا و (٢٩٤) امرأة فضلا عن إصابة نحو (١٠٧٤١) شخص بجراح و تدمير نحو (٩٢٢) منزلاً مستهدفاً بشكل مباشر تدميراً كلياً عبر قصفه بالطائرات الحربية الإسرائيلية وذلك حسب الإحصائيات الواردة في تقرير الأوضاع الإنسانية الصادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال شهر آب/أغسطس من العام ٢٠١٤.

و لقد تركت عملية الجرف الصامد الإسرائيلية أثراً مدمرة بالنسبة للغزيين، فبعد تدمير أحياء بأكملها في منطقة الشجاعية و خزاعة و رفح تم نتيجة لذلك تهجير نحو ٥٠٠ ألف شخص تهجيراً داخلياً أي ما يقارب ٢٨٪ من مجمل سكان القطاع، وقد اضطرت المئات من العائلات الفلسطينية للرحيل من منازلهن هروبا من خطر القصف الإسرائيلي و لجوءاً إلى بعض المدارس الحكومية و المدارس التابعة لوكالة الأمم المتحدة لغوث و تشغيل اللاجئين (الأنروا) و بعض المستشفيات العامة و الكنائس و ذلك من أجل البحث عن الحماية و الأمان.

تقييم خسائر الحرب

ومع انتهاء عملية الجرف الصامد بدون الإعلان عن هدنة رسمية بين حركة حماس و إسرائيل اللتان تفاوضتا بشكل غير مباشر في جمهورية مصر العربية خلال فترة الحرب الأخيرة من أجل إيقاف إطلاق النار بينهما، بدأ الفلسطينيون يقيمون خسائرهم البشرية و المادية و الاقتصادية

وفي كافة القطاعات الأخرى، وبدئوا يللمون جراحهم ويتعالون على الأمام لكي يستعدوا لمرحلة جديدة من التعافي وإعادة البناء لما دمرته آلات الحرب الإسرائيلية خلال فترة ل ٥١ يوم، فقد خسر الفلسطينيون الكثير من حياتهم وممتلكاتهم في العديد من المجالات المختلفة. وعبر بيان نشرته وزارة الاقتصاد الوطني بغزة خلال شهر أيلول/سبتمبر من عام ٢٠١٤، أعلنت وزارة الاقتصاد الوطني أن حجم الخسائر الاقتصادية التي حلت على قطاع غزة جراء عملية الجرف الصامد قدرت بنحو (٩٥٩،٦٢٠،٠٠٠ دولار أمريكي) وقد أشار البيان أيضا إلى أن قوات الجيش الإسرائيلي قد قامت بتدمير العديد من المصانع والمؤسسات الصناعية والخدمية والزراعية بمستوياتها المختلفة سواء كبيرة أو متوسطة أو صغيرة حيث لحقت بالمنشآت الصناعية خسارة قدرتها وزارة الاقتصاد الوطني بنحو (٧٥٠،٤٢٠،٠٠٠) دولار أمريكي.

أما بالنسبة للخسائر في القطاع الزراعي، فقد أعلنت وزارة الزراعة بقطاع غزة أن حجم الخسائر في القطاع الزراعي قد تجاوزت مبلغ ٥٥٠ مليون دولار أمريكي وأشارت الوزارة أنه تم استهداف آبار المياه وخزانات المياه العلوية وبرك تجميع المياه والخطوط الناقلة للمياه، إضافة إلى تدمير الأراضي الزراعية وتجريف التربة الزراعية الواقعة بمحاذاة الحدود الشرقية والبالغ مساحتها حوالي (٣٤،٥٠٠) دونما زراعيًا تم قصفها وتجريفها بالكامل.

و بالرجوع للخسائر ضمن قطاع الطاقة، فقد قدر الفريق الهندسي في المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) خسائر قطاع الطاقة في قطاع غزة بنحو ٥٤ مليون دولار أمريكي، حيث أعلن فريق عمل المجلس بغزة لوسائل الإعلام الفلسطينية أنهم قاموا بإعداد تقرير خاص يوضح تفاصيل الخسائر التي حلت بقطاع الطاقة في غزة بسبب الحرب الإسرائيلية الأخيرة، ووجد الفريق الهندسي أن تلك الخسائر كانت موزعة ما بين شركة توزيع الكهرباء التي قدرت خسائرها بنحو (٣٩) مليون دولار وما بين محطة توليد الكهرباء الوحيدة في قطاع غزة والتي قدر التقرير خسائرها بنحو (١٥) مليون دولار. ووجد الفريق الهندسي للمجلس أن معظم خسائر شركة الكهرباء كانت مركزة في المناطق الشرقية بقطاع غزة.

وقد شملت الخسائر الفلسطينية أيضا قطاع التعليم بغزة حيث كان من المخطط بدء العام الدراسي في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٤، ولكنه تأجل إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، مما أعاق وصول ما يزيد عن نصف مليون طفل إلى التعليم. وحسب تقرير الوضع (طوارئ غزة) الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي المحتلة الفلسطينية والذي تم نشره خلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، فإن الحرب الإسرائيلية الأخيرة أدت إلى تدمير نحو (٢٢) مدرسة بصورة كاملة و(١١٨) مدرسة تعرضت لأضرار نتيجة الحرب، منها (٧٥) مدرسة تابعه لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا)

وتأثرت عدة مرافق تابعة للتعليم العالي بالحرب الإسرائيلية مثل الجامعة الإسلامية التي تعرضت مبانيتها للقصف الإسرائيلي المباشر.

ونتيجة للأضرار الشديدة التي تعرضت لها المدارس بقطاع غزة و لجوء مئات من المهجرين إليها باعتبارها مراكز إيواء مؤقتة لحين توفير منازل لهم، اضطرت بعض المدارس التابعة لوكالة الأمم المتحدة لغوث و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا) إلى العمل بنظام الثلاث فترات دراسية بسبب الازدحام الشديد وتكدس أعداد التلاميذ الذين حرموا من الدوام في مدارسهم الأصلية التي تم استخدامها كمراكز إيواء.

وبناءً على حجم الخسائر الكبيرة التي ابتلي بها قطاع غزة، طالبت السلطة الفلسطينية الدول المانحة بدعم القطاع بنحو (٤) مليارات دولار على الأقل، ودعت إلى عقد مؤتمر دولي بالقاهرة من أجل حشد دعم دولي كبير لقطاع غزة لكي يتم تمويل مشاريع إعادة إعمار قطاع غزة .

ولكنني أعتقد هنا أنه مهما جمعت السلطة الفلسطينية أموالاً لإعادة إعمار غزة فإن ذلك لن يكفي لتلبية احتياجات القطاع الذي عانى من حصار إسرائيلي مشدد منذ عدة سنوات بالإضافة إلى معاناة أهله ليس فقط من الحرب الإسرائيلية الأخيرة بل إن معاناتهم تراكمت أكثر فأكثر مع مرور الزمن نتيجة للحربين الإسرائيليتين السابقتين ألا وهما عملية ”الرصاص المصبوب“ التي حدثت عام ٢٠٠٨ و عملية ”عمود السحاب“ التي حدثت عام ٢٠١٢، لكن هذه العملية الإسرائيلية الأخيرة ”الجرف الصامد“ كان وقعها الأشد على أهالي القطاع و اعتبرت من أفسى التجارب الحربية التي شهدتها قطاع غزة منذ عدة سنوات قليلة، حيث فقد الغزيين أثناء هذه الحرب أي أمل بالعيش في حياة كريمة مستقرة، فلم تدمر تلك العملية فقط البنية التحتية لقطاع غزة بل أيضاً دمرت أحلام و آمال الغزيين الذين أصابهم اليأس و الإحباط وجعل بعضهم يهرب نحو سفن الهجرة الغير شرعية، الأمر الذي يدعو لعمل تقييم جدي لكيفية إدارة ملف القضية الفلسطينية من قبل الساسة و القادة الفلسطينيين لكي يتم تجنب الشعب الفلسطيني من ويلات ومصائب الحروب الإسرائيلية التي تسببت بالكثير من الخسائر في صفوف المدنيين الفلسطينيين، لذا أعتقد هنا أنه من الأجدر أن تقوم القيادة الفلسطينية بعمل ليس فقط تقييم مادي و بشري لخسائر الحرب بل أيضاً يجب العمل على تقييم سياسي و أممي داخلي من أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه و بأسرع وقت ممكن لكي يتم المحافظة على أرواح المدنيين في قطاع غزة.

مؤتمر إعادة إعمار غزة

وفي ضوء الحاجة الملحة لإنقاذ الوضع الإنساني في غزة، ناشدت السلطة الفلسطينية والمنظمات الدولية الأخرى، وعلى رأسها وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا)، مجتمع المانحين عبر «نداء استغاثة» لتقديم مساعدات عاجلة لغزة وإعادة إعمارها.

لذا استضافت جمهورية مصر العربية في ١٢ تشرين الأول\أكتوبر ٢٠١٤ "مؤتمر إعادة إعمار غزة" وذلك تحت رعاية رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الذي شارك الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي افتتاح المؤتمر بالقاهرة، وقد تميز المؤتمر بمشاركة (٣٠) وزير خارجية وفود دولية تمثل نحو خمسين دولة، كما شارك في هذا المؤتمر عدد كبير من المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الإسلامي، بالإضافة إلى مشاركة عدد من الشخصيات الدولية رفيعة المستوى، مثل جون كيري وزير الخارجية الأمريكي، و كاثارين أشتون، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائبة المفوضية الأوروبية، وبان كي مون الأمين، العام لمنظمة الأمم المتحدة، وتدل هذه المشاركة الدولية البارزة على مدى أهمية المؤتمر ومدى جدية الدول المانحة بدعم قطاع غزة من أجل تحفيز الفلسطينيين بالاستمرار بإيقاف إطلاق النار وعدم العودة مرة أخرى للاقتتال مع إسرائيل.

لذا ركزت معظم كلمات الوفود المشاركة بالمؤتمر على ضرورة عدم السماح بإعادة هدم ما يتم بناؤه في المستقبل، فقد كان من أبرز الكلمات التي قالها ممثلو الوفود الدولية، هي كلمة وزير الخارجية الألماني، فرانك شتاينماير الذي قال في بيان له أن بلاده سوف تقدم مبلغ (٦٣ مليون دولار للمساهمة في إعادة إعمار غزة و أنه لا أحد يرغب في إنشاء بنية تحتية يتم تدميرها بعد فترة قصيرة، ولتحقيق ذلك لابد من التوصل لوقف دائم لإطلاق النار.

وتدل كلمات الوفود الأجنبية المشاركة في مؤتمر إعادة إعمار غزة حول مدى القلق الشديد الذي يسود الساحة الدولية تجاه جدية وقف إطلاق النار بين فصائل المقاومة الفلسطينية وإسرائيل حيث هناك عدة تخوفات دولية من أن تشتعل الساحة الفلسطينية مرة أخرى ويعود القتال في قطاع غزة مما سوف يؤدي إلى نسف الجهود الدولية الساعية لترميم ما هدمته الحروب الإسرائيلية المتكررة ضد قطاع غزة، حيث لا يوجد فرق زمني كبير بين الحروب الإسرائيلية الثلاثة التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة منذ عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٤، الأمر الذي يسبب إزعاج كبير للدول المانحة التي يتم مطالبتها في كل مرة بتقديم مساعدات إنسانية للفلسطينيين في نهاية كل حرب تشنها إسرائيل ضد القطاع، فتدفع في كل مرة هذه الدول المانحة فاتورة الحرب نيابة عن الحكومة الإسرائيلية التي لم تتكفل ولو لمرة واحدة بتعويض ضحايا حروبها من الفلسطينيين .

وفي نهاية المؤتمر نجح الفلسطينيون بالحصول على تعهدات دولية بتمويل مشاريع إعادة إعمار غزة ومشاريع إنسانية وإغاثة تبلغ قيمتها نحو (٥،٤) مليار دولار، وهو مبلغ فاق توقعات الفلسطينيون الذين طالبوا الدول المانحة في بداية الأمر بتوفير فقط مبلغ ٤ مليارات دولار أمريكي.

ومن الجدير بالذكر، أن أبرز التبرعات المعلنة في مؤتمر إعادة إعمار غزة، جاءت من قبل دول الخليج العربي مثل دولة قطر التي وعدت الفلسطينيين بالتبرع لهم بمبلغ قدره مليار دولار أمريكي، أما باقي التبرعات الأخرى فقد جاءت من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية الكبرى مثل ألمانيا وبريطانيا وفرنسا.

ولم يعلق الفلسطينيون أمالاً كبيرة حول نتائج مؤتمر إعادة إعمار غزة حيث شكك الكثير من العاملين في المجال الإنساني والتنمية من جدية الوعود الدولية بتمويل مشاريع إعادة الإعمار لأن الدول المانحة اشترطت على الفلسطينيين أن يتم تسليم التبرعات إلى حكومة الوفاق الوطني وهددت العديد من الدول الأوروبية بإيقاف التمويل في حين وصلت تلك الأموال والتبرعات إلى أيدي عناصر حركة حماس، فقد اعتبرت معظم الدول المانحة حكومة الوفاق الوطني التي يرأسها رئيس الوزراء الفلسطيني رامي الحمد لله، بأنها هي الجهة الرسمية الوحيدة الممثلة للشعب الفلسطيني والمخولة باستلام أموال المنح الدولية.

لذا برزت هنا عدة تحديات في الأفق، حول مدى قدرة حكومة الوفاق الوطني على إدارة ملف الإعمار في غزة، فما زال هناك صراع حول الصلاحيات بين حكومة الوفاق الوطني وعناصر حكومة حماس السابقة الذين مازالوا لم يتفقوا بشكل جدي حول كيفية إدارة الحكم في قطاع غزة، وما زال هناك اتهامات متبادلة بين السلطة الفلسطينية برام الله و ما بين حكومة حماس السابقة بغزة حول كيفية تسليم السلطة لحكومة الوفاق الوطني و بالأخص تسليم المعابر البرية و التجارية التي سوف تمر عبرها مواد البناء المخصصة لإعمار غزة.

القيود الإسرائيلية حول إعادة الإعمار

بالإضافة لآثار الانقسام الفلسطيني التي نتج عنها صراع حول السلطة والصلاحيات، ظهرت تحديات أخرى تكمن بالشروط والقيود الإسرائيلية التي تم فرضها على الفلسطينيين من أجل الموافقة على إعادة الإعمار، حيث بعد انتهاء مؤتمر إعادة الإعمار، أعلنت إسرائيل شروطها الرئيسية من أجل السماح لدخول مواد وأدوات البناء الخاصة بمشاريع الإعمار، فقد اتفقت الحكومة الإسرائيلية مع مبعوث الأمم المتحدة للسلام في الشرق الأوسط، روبرت سيرى ومع رئيس الوزراء الفلسطيني رامي الحمد لله، بأن يتم تنفيذ آلية دولية - إسرائيلية لمراقبة مواد البناء

التي تم عادة عبر المعبر التجاري كرم أبو سالم، وذلك لكي تضمن إسرائيل عدم استخدام مواد البناء في إعادة تأهيل البنية التحتية للأنفاق الهجومية التي تستخدمها المقاومة الفلسطينية من أجل شن عمليات عسكرية ضد إسرائيل.

ومع موافقة السلطة الفلسطينية على الشروط الإسرائيلية التي سمحت لإسرائيل بمراقبة أية مواد بناء يتم إدخالها للقطاع، بدأت بالفعل تتضح آليات المراقبة الإسرائيلية أكثر فأكثر فقد صرح الجيش الإسرائيلي في بيان له حول آلية المراقبة أن الآلية الدولية للإشراف والمراقبة تشمل على خطة مفصلة لمواد البناء والعتاد الهندسي ورجال الأعمال المختصين الذين ستنقل إليهم المواد لإعادة إعمار المباني السكنية والبنية التحتية بالإضافة إلى فرق إشراف ومراقبة تابعة للأمم المتحدة والتي ستشرف في الميدان، كما أن الآلية تضمنت مشاركة في بيانات الفئات المستهدفة لاستقبال مواد البناء بالإضافة إلى فرض وجود كاميرات مراقبة في المخازن التي يتم وضع الاسمنت فيها حيث يراقب موظفون من الأمم المتحدة هذه الكميات.

وقد بدأت إسرائيل بالفعل بإدخال الدفعة الأولى من مواد البناء إلى قطاع غزة و التي سوف يتم استخدامها من أجل بناء منازل للأشخاص الذين تدمرت منازلهم بشكل كلي أو جزئي أثناء الحرب الإسرائيلية.

مخاوف فلسطينية من آلية إعادة الأعمار

و مع بدء تطبيق آلية مراقبة مشاريع الإعمار بغزة من قبل إسرائيل، أعرب عدد كبير من الفلسطينيين عن مخاوفهم من تلك الآلية التي اعتبروها بمثابة قيود أمنية كبيرة على الفئات المتضررة من الحرب لذا رفض عدد كبير من منظمات العمل الأهلي و على رأسها شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية الإجراءات الإسرائيلية التي تم اتخاذها من أجل مراقبة آليات البناء بقطاع غزة بمساعدة الأمم المتحدة، و اعتبرت هذه المنظمات أن تلك الإجراءات الإسرائيلية هي انتهاكات لخصوصية الفئات المستهدفة التي سيتم مشاركة بياناتها الخاصة مع الجهات الإسرائيلية مما يعد خرقاً في حقوق المواطنين الفلسطينيين و تقييداً لحريةهم الشخصية.

و على صعيد آخر، شعر عدد كبير من متضررين الحرب بالخوف والقلق الشديد من عدم التمكن بإعادة بناء أو ترميم منازلهم المدمرة ومن تخاذل المانحين في دعمهم و تعويضهم حيث مازالت مئات من العائلات الفلسطينية دون مأوى و مازال عدد كبير منها يكتف في كرفانات متنقلة وفرتها لهم الأونروا بشكل مؤقت، وقد ازدادت مخاوف المتضررين أكثر مع

قدوم فصل الشتاء بأمطاره الغزيرة مما جعل العديد من المهجرين يشعرون بالقلق الشديد من تعرضهم لبرد الشتاء القارس ومن الغرق في برك الأمطار الغزيرة.

الخوف الإسرائيلي من الانفجار

وبعد انتهاء عملية الجرف الصامد بقطاع غزة، أعربت الحكومة الإسرائيلية عن مخاوفها من انفجار الأوضاع الإنسانية بقطاع غزة ومن انعكاس ذلك على الوضع الأمني الإسرائيلي، حيث اعتبر الجيش الإسرائيلي أنه هناك إمكانية كبيرة لاشتعال الأوضاع الأمنية مرة أخرى على حدود القطاع في حين شعر الفلسطينيون باليأس من عدم نجاح مشاريع إعادة الإعمار ومن إمكانية عدم فك الحصار كلياً على قطاع غزة، خاصة بعد رفض إسرائيل لشروط حركة حماس لإيقاف إطلاق النار التي تكمن بإعادة بناء مطار غزة وبتأهيل الميناء البحري لغزة، لذا بناءً على ذلك أعلن كل من وزير الجيش الإسرائيلي موشيه يعلون و رئيس أركان الجيش الإسرائيلي بني غانتس، أن الجيش الإسرائيلي سوف يتبنى سياسية إدارة الصراع مع قطاع غزة وليس حله وذلك عن طريق تقديم تسهيلات إسرائيلية تدريجية لسكان القطاع من أجل تخفيف الحصار على مواطني قطاع غزة ومن أجل تنفيس الضغط حتى لا يحدث الانفجار الأكبر، لذا كان من أولى المفاجآت التي حصل عليها الغزيين بعد انتهاء الحرب هو السماح لمئات من الغزيين مما تبلغ أعمارهم نحو ٦٠ عام فما فوق، بالصلاة في المسجد الأقصى وذلك لأول مره منذ عام ٢٠٠٧ و لم تكثف إسرائيل فقط بالسماح للغزيين بالصلاة في القدس بل وافقت أيضاً حول تصدير (١٥) صنفاً من أصناف الخضروات التي ينتجها مزارعو غزة إلى أسواق الضفة الغربية، وقد سمحت أيضاً للصيادين الغزيين بتصدير الأسماك إلى الضفة الغربية بعد أن كانت ممنوعة خلال السنوات السابقة.

لذا أرى هنا أن إسرائيل تستخدم مع الفلسطينيين سياسة العصا و الجزرة فهي من ناحية تقوم بعمل عقوبات جماعية من أجل ردع الفلسطينيين من تبني مشاريع المقاومة العسكرية ضدها وفي نفس الوقت تقوم بتقديم تسهيلات مؤقتة من أجل تحفيز الفلسطينيين على الاستمرار بالهدوء وعدم استخدام العنف ضدها، فهي تريد أن ترسل رسالة واضحة للفلسطينيين بأن إسرائيل تملك قرار تحديد مستقبلهم من حيث تسهيل حياتهم اليومية و السماح لهم بحرية استخدام المعابر التجارية و معابر الأفراد ومن ناحية أخرى يمكنها معاقبتهم و تدمير ممتلكاتهم في حين أصروا على محاربتهم.

مستقبل الإعمار

و بالنظر إلى مستقبل عملية الإعمار، فيبدو أن هناك توافقا دوليا وإقليميا على تمرير المراحل الأساسية من أعمال الإعمار والإغاثة لضمان استقرار وقف إطلاق النار، خصوصا وأن حركة حماس هددت أكثر من مره بالعودة لإطلاق النار في حين تعطلت مشاريع إعادة الاعمار من قبل السلطات الإسرائيلية، حيث أعلن المتحدث الرسمي لحركة حماس، سامي أبو زهري خلال تصريحات صحفيه له، أن على المجتمع الدولي أن يتدخل لإلزام إسرائيل برفع الحصار، وبدء الإعمار قبل نفاذ صبر غزة، ووصف أبو زهري تهديد وزير الجيش الإسرائيلي موشيه يعلون، بإيقاف جهود إعمار قطاع غزة، في حال تم ترميم حماس لأنفاقها الهجومية، بأنها نوع من الابتزاز و أن اتفاق التهدئة لا علاقة له بسلاح المقاومة.

لذا فإن استكمال الإعمار تعترضه الكثير من العقبات، حيث مازالت إسرائيل تهدد بإيقاف الإعمار في أي لحظة إذا عادت حركة حماس لترميم أنفاقها، لذلك أرى هنا أنه هناك تهديدات إسرائيلية جدية قد تعيق مشاريع الاعمار من أجل أن تضمن إسرائيل أكبر قدر ممكن من المكاسب السياسية وتحقيق أطول فترة من الهدوء الأمني، وسعيها إلى خلق تعارض بين مصالح المقاومة من جهة، ومصالح سكان القطاع من جهة أخرى، وذلك بربط مصالحهم الاقتصادية وخصوصا إعمار بيوتهم بتوقف أعمال المقاومة. ويضاف إلى هذه العقبات الإسرائيلية، تواجه السلطة الفلسطينية تحديات أخرى في مجال استلامها للمعابر الرئيسية لقطاع غزة من حكومة حماس السابقة و في مجال متابعتها بشكل مباشر لملف الإعمار بقطاع غزة حيث لا يوجد ضمانة للسلطة الفلسطينية أن لا تتدخل حركة حماس في ملف الإعمار.

خاتمة :

أخيراً يمكننا القول أن قطاع غزة هو من أكثر المناطق المهمشة والمنكوبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بسبب الحروب الإسرائيلية المتكررة عليه والتي كانت تشنها إسرائيل تحت ذريعة ردع فصائل المقاومة الفلسطينية ومنعها من حفر الأنفاق على الحدود الإسرائيلية وإطلاق الصواريخ على البلدات الإسرائيلية القريبة من حدود القطاع، لذا تعرض قطاع غزة خلال السنوات الأخيرة لأقسى الحروب الإسرائيلية التي أدت إلى تدمير البنية التحتية له والتي أنهكت من قوى الاقتصاد الفلسطيني وشردت مئات المدنيين الفلسطينيين من منازلهم، بالإضافة إلى الخسائر البشرية الكبيرة في صفوف الأبرياء، مما جعل مواطني قطاع غزة يفقدون الأمل في المستقبل.

أن قطاع غزة يحتاج إلى عشرات السنوات من أجل ترميم جراح سكانه و من أجل التعافي وإعادة ترميم بنيته التحتية و إنعاش اقتصاده الوطني على كافة الأصعدة.

واعتقد أيضاً، أنه هناك حاجة ملحة لإعادة تقييم الوضع الإنساني والسياسي والاقتصادي بقطاع غزة من قبل القادة والمسؤولين الفلسطينيين لكي يتم إنقاذ ما يمكن إنقاذه، و من أجل تجنب القطاع في المستقبل من أية حروب محتملة قد تؤدي إلى حدوث خسائر بشرية ومادية كبيرة في صفوف المدنيين، لذا من الأفضل أن يتم محاولة حل مشاكل القطاع عن طريق تبني حل سياسي بالدرجة الأولى يكمن في الوحدة الوطنية و بتطوير إستراتيجية وطنية تحاول أن تجد أفاق لمبادرات سياسية و إنسانية و اقتصادية لإنهاء مشاكل القطاع المتراكمة بسبب الحروب و الصراعات الداخلية.

فليس من المعقول أن يتم في كل مرة المطالبة بإعمار غزة، وبعدها أن يتم ذلك تأتي حرب إسرائيلية جديدة لتقضي على ما تم إعمارها ويعود الغزيين إلى نقطة الصفر، لذا يجب أن يكون هناك مسئولية وطنية كبرى من أجل عدم توريط قطاع غزة في أية حروب إسرائيلية مستقبلية و يجب الأخذ بعين الاعتبار مدى قدرة مواطني قطاع غزة على الصبر و تحمل ألام الحرب و خسائرها، فما يمكن أن نحققه عبر القوانين الدولية و الطرق الدبلوماسية يجب أن يعطينا عن تبني منهج المواجهة المباشرة و العنيفة مع الاحتلال الإسرائيلي، الذي لا يتردد أن يفرض عقابه الجماعي على كل المواطنين الفلسطينيين سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة تحت شعار «دفع الثمن» وقد دفع بالفعل الغزيين ثمناً كبيراً لهذا الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي المحتدم عبر عدة عقود من الزمن وقد آن الأوان أن يستريح الغزيون و أن يتعافوا من ألام المعارك و الحروب المتتالية التي أنهكت قوى كافة شرائح المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة، فمواطني قطاع غزة يحتاجون بكل بساطه إلى أن يعيشوا حياة الأمل و ليس فقط إلى أن ينجوا من ويلات الحروب .

العدوان و فعاليات الإغاثة الإنسانية

محسن أبو رمضان *

أنشطة الإغاثة في قطاع غزة ليست جديدة ، فقد ابتدأت بصورة واضحة بعد نكبة عام ٤٨ وتأسيس دولة إسرائيل على أنقاض الشعب الفلسطيني الذي طرد وشرذم من دياره ، وتوزعوا على مناطق مختلفة منها الضفة الغربية والشتات « الأردن وسوريا ولبنان » وكان قسم كبير منهم قد استقر في قطاع غزة .

أصبح عدد سكان قطاع غزة بعد هجرة عام ٤٨ حوالي ٢٩٠ ألف نسمة بالوقت الذي كان قبل هذا العام لا يتجاوز ال ٩٠ ألف ، وبدأت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الاونراو» التي تأسست بقرار من الأمم المتحدة لتقديم الخدمات والمساعدات للاجئين الفلسطينيين العمل عبر تقديم الخدمات في مجالات الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية وكذلك عبر تنفيذ بعض مشاريع التشغيل وبرامج التدريب المهني .

استمرت الأونروا بأنشطتها حتى هذه اللحظة ، ورغم تضاعف أعداد سكان قطاع غزة وازدياد معدلات الفقر والبطالة إلا أن الأونروا مستمرة في تقديم الخدمات ، ضمن التزام المجتمع الدولي ، وذلك بسبب استمرار عدم حل القضية الفلسطينية وفي المقدمة منها قضية اللاجئين. بمعنى استمرارية التزام المجتمع الدولي بالدعم المالي « تعويضاً » عن إخفاقه في تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤ .

وبسبب محدودية الموارد واستمرار تحكّم إسرائيل بالحدود والمعابر ، لم تستطع السلطة الفلسطينية من العمل على فتح مشاريع تساهم بالتصدي لمظاهر الفقر والبطالة ، الأمر الذي أدى إلى اعتماد نسبة كبيرة من السكان على برامج الإغاثة المقدمة من الأونروا وغيرها من وكالات التنمية والإغاثة بالعالم مثل برنامج الغذاء العالمي وكذلك عبر بعض المؤسسات الدولية غير الحكومية ، والمنظمات الأهلية أيضاً .

لقد عمق بروتوكول باريس الاقتصادي حالة التبعية الاقتصادية ، كما عطلت إسرائيل أثناء

الاحتلال أية مقومات للتنمية عبر تحويل الاقتصاد الفلسطيني إلى استهلاكي وتابع وفاقدا لمقومات الإنتاج ، حيث أصدرت إسرائيل سلسلة من القرارات العسكرية التي تعمل على الحد من أية إمكانية لبورصة اقتصاد فلسطيني إنتاجي سواءً بالقطاع الزراعي أو الصناعي ، وبالمقابل فقد شجعت سياسة التعاقد من الباطن عبر اعتماد منتجات مفيدة لصالح شركات التصدير الإسرائيلية مثل غريسكو أو لصالح بعض المصانع الإسرائيلية خاصة في مجال النسيج . إن استمرار سيطرة الاحتلال على الموارد الطبيعية وتحكمه بها خاصة الأرض والمياه وبعض الثروات الأخرى ، إلى جانب آلية التبعية التي عززها بروتوكول باريس بالإضافة إلى اعتماد السلطة على أموال المانحين وعدم نجاحها في زيادة المردود الناتج عن النشاط الاقتصادي الداخلي ، أو عبر توفير مصادر تمويلية بديلة قد حول الاقتصاد الفلسطيني إلى هش تابع وغير منتج .

أصبح هناك عنصرين تعتمد عليهم السلطة في تمويل موازنتها ومصاريفها الجارية وبعض أنشطتها وبرامجها التنموية ، يكمن العنصر الأول في أموال المانحين ، كما يكمن العنصر الثاني بأموال الضريبة « المقاصة » التي تقتطعها إسرائيل بفعل بروتوكول باريس الاقتصادي لصالح السلطة الفلسطينية ، وعليه فإذا توقفت فاعلية واحدة من هذين العنصرين الهامين فإن السلطة معرضة للدخول في أزمة مالية واقتصادية كبيرة ، بل إلى انهيار شامل ، خاصة إذا أدركنا تضخم عدد الموظفين بها ليصل في نهاية عام ٢٠١٤ إلى حوالي ١٤٠ ألف موظف وإذا حسبنا موظفي حكومة حماس والبالغ عددهم ٥٠ ألف تقريباً فإننا نتحدث عن حوالي ١٩٠ ألف موظف يعملون بالوظيفة العمومية سواءً بالأجهزة المدنية أو الأمنية .

لقد ساهم الانقسام في تقويض وحدة المؤسسة الوطنية الفلسطينية الجامعة وقد أدى ذلك إلى بلورة حالتين اقتصاديتين مختلفتين عن بعضهما البعض ، فبالوقت الذي سادت به النزعة الاستهلاكية وسياسية الليبرالية الجديدة بالضفة الغربية ، ضمن تحالف السياسة والمال ، تم إدارة اقتصاد قطاع غزة بصورة مركزية في تراوج واضح ما بين الحكومة والحزب الحاكم .

لم تنجح سياسة جذب المستثمرين بالضفة الغربية التي قام بها د. سلام فياض فترة توليه رئاسة الحكومة ، رغم انعقاد عدة مؤتمرات للاستثمار في كل من بيت لحم و نابلس ، لأن الرأسمال بحاجة إلى بيئة جاذبة ومحفزة له ، وهذا غير متوفر في ظل استمرارية الاحتلال وسيطرته على الموارد والثروات ، حيث يسيطر على ٨٥٪ من منابع المياه ، ويصادر مساحات واسعة من الأراضي ويسيطر كذلك على منطقة الأغوار التي تبلغ مساحتها حوالي ٢٣٪ من مساحة الضفة الغربية ، كما أن منطقة خلف الجدار وهي منطقة زراعية أيضاً تبلغ مساحتها حوالي ١٤٪ من مساحة الضفة الغربية ، كل ذلك في ظل استمرارية الحواجز وتقطيع الأوصال ،

علماء بأن هذه السياسة « تشجيع الاستثمار » المرتبطة مع سياسة بناء المؤسسات لم تنجح أيضاً في الوصول إلى أهداف شعبنا المجسدة بدحر الاحتلال وتحقيق الحرية والاستقلال ، حيث لا يمكن أن تعتبر عملية بناء المؤسسات رغم أهميتها أنها المدخل المناسب لإنهاء الاحتلال ، كما من غير المنطقي أن يتم الرهان على الاستثمارات الاقتصادية للشركات العربية والفلسطينية والعالمية في ظل بيئة مقيدة أو معيقة لعملية النشاط الاقتصادي، علماً بأن إسرائيل تشجع سياسة السلام الاقتصادي عبر تعزيز العلاقة من رجال أعمال إسرائيليين وفلسطينيين للاستثمار حتى داخل « المستوطنات » بالضافة إلى جانب العمل على إنشاء مناطق صناعية سيكون الربح الأساسي بها الرأسمال الإسرائيلي على حساب العمال الفلسطينيين وعلى حساب الأرض والبيئة الفلسطينية أيضاً .

ورغم التحسن النسبي لمعدلات النمو الاقتصادي بالضافة الغربية إلا أن هذا التحسن مظهري وغير متين أو راسخ ، حيث لعبت البنوك دوراً رئيسياً به عبر برامج الإقراض المغرية لفئة الموظفين والطبقة الوسطى بصورة عامة، دون أن ترتبط مسألة الحصول على القروض بتنفيذ مشاريع إنتاجية وتنموية تساهم في دعم الاقتصادي الوطني وفتح فرص عمل .

شهد قطاع غزة بسبب سياسة الحصار والانقسام وتحكم طرف سياسي محدد بالعملية الاقتصادية تدهوراً بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، فقد تراجعت مساهمات كل من قطاعي الزراعة والصناعة بالنتائج القومي الإجمالي ، وتوقف التصدير وارتفعت معدلات الفقر والبطالة لتصل إلى ٧٠٪ - ٥٥٪ « من حجم القوى العاملة » على التوالي ، وأصبح ٨٠٪ من المواطنين يتلقوا مساعدات إغاثية وغذائية من الأونروا وغيرها من وكالات الإغاثة الإنسانية سواء الدولية أو المحلية ، ووصل معدل انعدام الأمن الغذائي إلى حوالي ٦٧٪ من المواطنين ، كما دخلت أزمة المياه طوراً جديداً من خلال شحها وعدم وصولها إلى كافة المواطنين إلى جانب ملوحتها وتلوثها .

لقد شهد قطاع غزة حصاراً مشدداً في منتصف حزيران / ٢٠٠٧ وشتت إسرائيل ثلاثة عمليات عسكرية كبيرة وذلك في أعوام ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ ، ٢٠١٢ ، ٢٠١٤ ، وهو العدوان الذي كان الأكثر قسوة وشدة ، ارتكبت بها إسرائيل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية واستهدفت المقومات الاقتصادية إلى جانب المدنيين بصورة رئيسية .

اقتطعت إسرائيل منطقة على الحدود الشرقية والشمالية من القطاع بمعدل مساحة تصل إلى ٢٥٠٠ م ، الأمر الذي حرم حوالي ٢٠ ألف مزارع من حق الوصول إلى هذه الأرض كما حرم الصيادين من الصيد إلا لمساحة لا تتجاوز في أحسن الأحوال ٦ أميال .

يتخرج من جامعات القطاع حوالي ١٦ ألف خريج سنوياً ، ومعظمهم يصبحوا عاطلين عن العمل بسبب انسداد آفاق التنمية ، وتشبع كل من القطاع الحكومي والخاص والأهلي ، بما لا يسمح من إمكانية استيعاب المزيد من الموظفين في صفوفهم أخذاً بعين الاعتبار أن المشاريع الصغيرة لا يتم التركيز عليها بصورة كبيرة باستثناءات محددة ، خاصة إذا أدركنا أن معظم الحاصلين على القروض سواء من البنوك أو برامج الإقراض الصغير ومتناهي الصغر موظفين وأن نسبة محدودة منهم هي التي تستخدم هذه الأموال للتنفيذ العملي للمشاريع الصغيرة أو متناهية الصغر .

إن إعلان الرئيس محمود عباس عن قطاع غزة منطقة منكوبة أو كارثة إنسانية خلال العدوان الأخير على قطاع غزة الذي استمر ٥١ يوماً استشهد بها حوالي ٢٢٠٠ شهيد وجرح حوالي ١١ ألف جريح علاوة على تدمير البنية التحتية والمنازل والمصانع والمدارس والشوارع ومحطة الكهرباء الوحيدة ، ومحطات المياه ، والمنتزهات العامة ، إن هذا الإعلان يعكس مدى الأزمة والكارثة التي ألمت بالقطاع الأمر الذي يستلزم التفكير الجاد بطرق تجاوز هذه الكارثة بحلول عملية وعلمية .

لقد وقع الإحباط واليأس وفقدان الأمل بمئات الشبان والعائلات مما دفعهم للهجرة ، بما يعكس حجم الأزمة وصعوبتها وحدتها .

إن انعقاد مؤتمر إعادة الاعتمار بالقاهرة في ١٢/١٠/٢٠١٤ كان من المفترض أن يشكل فرصة لإعادة الأمل لدى المواطنين الفلسطينيين وخاصة للأجيال الجديدة ، إلا أن تحديد نصف المبلغ الموعد والمحدد ب ٥,٤ مليار \$ لتغطية العجز في ميزانية السلطة للأعوام ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ ، ٢٠١٧ ، إلى جانب الشكوك التي ما زالت تراود الجميع بما يتعلق بعدم وجود تأكيدات لتحويل هذه الوعودات إلى التزامات عملية ، كما دلت تجربة العلاقة مع المانحين بالإضافة لعدم تشكيل هيئة وطنية للإشراف على عملية الأعمار تتكون من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ، أدى إلى تراجع هذه الآمال .

إن آلية الرقابة التي عرفت باسم آلية « روبرت سيري » على عملية إدخال مواد البناء والتي أدت إلى مأسسة وتشريع وتدويل الحصار بما أنه يشكل عقاباً جماعياً على شعبنا وفق القانون الدولي بالإضافة إلى أن هذه الآلية غير عملية ، ستطيل أمد عملية الإعمار لمدة زمنية طويلة ، ودخول فصل الشتاء التي تسبب بدخول القطاع في كارثة طبيعية بعد كارثة العدوان ، عبر الفيضانات التي غطت أحياء بكاملها ، إن هذه الآلية عملت على تعزيز خيبة الأمل وفقدان الثقة بإمكانية وجود مستقبل أفضل لدى أبناء القطاع .

المنظمات الأهلية والإغاثة :-

نصت خطة إعادة الإعمار على ثلاثة محاور رئيسية تبدأ المرحلة الأولى في برامج الإغاثة والخدمات ثم تنتقل إلى مرحلة الإنعاش المبكر، ثم مرحلة إعادة الإعمار، علماً بأن الخطة والتي قدمت لمؤتمر المانحين بمبلغ محدد ب ٤ مليار \$ ، لم تؤكد عن عملية التنمية التي كما ذكرت بحاجة إلى توفر مقوماتها وخاصة إنشاء مطار وميناء ومناطق صناعية والسماح بحرية الحركة للبضائع والأفراد .

لقد قامت منظمات العمل الأهلي متسلحة بتاريخها بالعمل الطوعي وبدورها في تقديم الخدمات إبان الانتفاضة الشعبية الكبرى ٨٧ - ٩٣ ، وذلك عبر شعار التنمية من اجل الصمود والذي كان أحد مظاهره الاقتصاد المنزلي ، ومحاولة الاعتماد على الذات ومقاطعة المنتجات الإسرائيلية ذات البديل الوطني ... الخ ، قامت هذه المنظمات وعبر خبرتها الطويلة والغنية باستعادة زمام المبادرة والقيام بنشر الفرق ، وذلك بهدف جمع التبرعات بالضفة الغربية وإرسالها إلى مؤسساتهم النظرية بالقطاع ، كما قام عشرات المتطوعين في تقديم الأطعمة والألبسة والمفروشات والأدوية الطبية إلى آلاف العائلات الذين تم إيوائهم في مدارس الاونروا أو عند ذويهم وأقاربهم أيضاً.

رغم الحديث عن تشكيل النخب في إطار العمل الأهلي والانسلاخ عن الفئات الاجتماعية المهمشة والضعيفة وفقدان قيم العمل الطوعي والتوجه نحو المهنية على حساب المبادرة والترابط مع حقوق ومصالح الفقراء بفئاتهم الاجتماعية المختلفة ، إلا أن القائمين على العمل الأهلي اثبتوا أنهم ما زالوا يحملون قيم العمل التطوعي والاستعداد للتضحية عبر القيام بتوزيع المساعدات تحت القصف وفي ظروف بالغة الصعوبة أي أثناء الهجمات وعمليات استهداف المدنيين والبنية التحتية والمرافق الإنتاجية .

إن حديث خطة الإعمار عن ضرورة البدء بالمرحلة الأولى والمجسدة بالإغاثة التي تسبق مرحلتها الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار، كان الفضل به للمنظمات الأهلية بالجهاز بالإضافة إلى دور الأونروا الكبير وبعض المنظمات الدولية غير الحكومية ، الأمر الذي يشير إلى الأهمية العملية للمرحلة الأولى المجسدة بالإغاثة والخدمات الإنسانية ، والتي لعب موظفي وعاملو المنظمات الأهلية دوراً كبيراً به خاصة إذا أدركنا أن الأونروا لها درجة نسبية من الحماية عبر علم الأمم المتحدة رغم أنها تضررت على مستوى ضرب العديد من المنشآت التابعة لها وخاصة المدارس والتي تعرضت للقصف وكذلك عبر استشهاد وجرح بعض المسعفين العاملين والموظفين التابعين لها ، الأمر الذي يدفعنا إلى القول بأن عمل العاملين بالمنظمات

الأهلية كان مبنى على القناعة والاستعداد للتضحية والإيثار حيث كان المدنيين مستهدفين لأن العمليات العسكرية الإسرائيلية كانت لا تفرق، حيث أن ثلثي الشهداء كانوا من المدنيين وتلثهم من الأطفال .

المنظمات الدولية والاعاثة :-

انتشرت بعد عدوان ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ عشرات المؤسسات الدولية غير الحكومية في قطاع غزة وأصبح عددهم حوالي ٨٠ مؤسسة ، وذلك بهدف استثمار نتائج مؤتمر شرم الشيخ الذي عقد في ٢٠٠٩/٣/٢ والذي وعد بمبلغ ٥,٤ مليار \$.

عملت هذه المنظمات على الأجندة الاعاثة والإنسانية أكثر من الأجندة التنموية ، كما أصبحت تنفذ المشاريع بصورة مباشرة ودون التنسيق والشراكة مع مؤسسات العمل الأهلي ، بما يمهّد لتعزيز سياسة « الإحلال والاستبدال » وبما يشكل خطراً حقيقياً على المؤسسات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني ويدفع المجتمع لمزيد من الانكشاف للأجندة الخارجية ذات الطابع الإغاثي والإنساني بصورة رئيسية .

كما قامت منظمات الأمم المتحدة بتشكيل قطاعات مهنية متخصصة أسمتها « Clusters » أي "العنقوديات" ، والتي يتم بها تجميع المؤسسات الدولية وبعض المؤسسات المحلية في إطار واحد وذلك برئاسة واحدة من المنظمات التابعة للأمم المتحدة التي تقود هذا القطاع المعين مثل " الحماية ، الأمن الغذائي ، المياه ، الصحة .. إلخ " .

إن عمل المنظمات الدولية غير الحكومية المباشر من جهة وقيام مؤسسات الأمم المتحدة بقيادة القطاعات من جهة ثانية جعل الأجندة محددة منهم ، وأضعف من فرص بلورة أجندة محددة وطنياً من ذات المؤسسات الأهلية الأمر الذي ، أدى لتعزيز حالة الانكشاف وأضعف من دور وفاعلية منظمات المجتمع المدني .

لقد استمر عمل المنظمات الدولية غير الحكومية وزاد مؤخراً خاصة بعد العدوان الأخير في تكرار لتجربة مؤتمر شرم الشيخ ، مستفيدين من مؤتمر إعادة الإعمار الذي نظم بالقاهرة في ١٢ / أكتوبر / ٢٠١٤ بعد انتهاء العدوان البربري على قطاع غزة والذي وعد به المانحين بمبلغ ٥,٤ مليار \$ أيضاً نصفها مخصص لدعم موازنة السلطة للثلاثة أعوام القادمة والنصف الآخر لعملية إعادة إعمار قطاع غزة .

إن حصول المنظمات الدولية على نسبة كبيرة من التمويل على شكل خبراء ونفقات إدارية على حساب الأموال التي تأتي للشعب الفلسطيني دفع العديد من المنظمات للاحتجاج على سياسة وتوجهات تلك المنظمات التي إذا ما استمرت بهذه الكيفية فإنها ستؤدي إلى تجفيف موارد المنظمات المحلية بما سيساهم سواءً عن قصد أو بدون قصد إلى إضعاف مقومات الصمود .

إن حالة الضعف التي يعاني منها الشعب الفلسطيني بسبب الانقسام قد أدى إلى تجرؤ الأمم المتحدة على المشاركة في آلية الرقابة التي أصبحت تعرف بألية ” سيرى ” والتي أدت إلى شرعنة ومأسسة الحصار، كما أنها ستطيل عملية الإعمار وستجعل الاحتلال هو المتحكم بها بصورة رئيسية .

ستستمر الأوضاع الإنسانية بالتراجع والتدهور بقطاع غزة إذا استمرت ذات الأسباب والمحددة بالحصار والعدوان ، وإذا بقيت هذه الأوضاع نتيجة لتلك الأسباب فمن الضروري التصدي للأسباب ذاتها التي أدت وستؤدي إلى مزيداً من التدهور والتراجع الذي لن ينتهي بدون إنهاء الحصار وبدون إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني بصورة ديمقراطية وموحدة .

قوانين
وتشريعات

الأطفال في ظل النزاعات المسلحة في العالم العربي

د/ محمد محمود العطار *

مقدمة :

تمثل القوى البشرية أساس التنمية والتطور في مختلف المجتمعات وعلى مر العصور حيث يعد الإنسان أغلى ما تمتلكه المجتمعات الإنسانية متقدمة أو نامية لما يقوم به من دور في تطويرها وتحديثها، ولذلك فلا بد من الاهتمام باستثماره، فالتنمية البشرية هدف أساسي للتنمية المتكاملة، والأطفال هم مصدر الثروة في المجتمع على المدى البعيد فهم جيل المستقبل، ويعد الاهتمام بهم ورعايتهم من الضروريات الأساسية لخلق جيل منتج قادر على العطاء (العطار، ٢٠٠٦م، ص ١٤٥).

وأطفال اليوم بلا شك هم شباب الغد ورجال ونساء المستقبل وهم مرآة المجتمع وعليهم تعقد الأمم والمجتمعات آمالها ومن ثم تقوم بإعدادهم إعداداً سليماً، فقد يكون منهم القائد القادر على حل مشاكل البشرية، ووضع الحلول المناسبة حتى يستطيع العالم بأجمعه أن يعيش في سلام بعيداً عن الحروب التي ينتج عنها تشرذم العديد من الأطفال الأبرياء الذين لا ذنب لهم إلا أنهم أبناء هذا الوطن (العطار، ٢٠٠٣م، ص ٧).

ولقد اهتم العالم بالطفل؛ فنجدته قد خصص يوماً للاحتفال بالطفل وصدر إعلان الطفل الذي اعتبر اعترافاً من المهتمين بشئون الطفولة بأن للطفل حاجات أساسية خاصة به منها حقه في الحياة، وفي أن ينعم بطفولته، وحقه أن يعيش في جو يسوده المحبة، والتفاهم لتكون له شخصية سوية، وحقه في أن يحظى بالوقاية المناسبة كي ينشأ نشأة طبيعية بديناً واجتماعياً وروحياً.

* أستاذ مساعد - جامعة الباحة

وتقوم بعض المؤسسات في الدول المتقدمة بدفع تعويض مادي للطفل في حالة تعرضه للحوادث والإصابات، وإذا كان هذا هو الحال في الدول المتقدمة، فما هو التعويض الذي سيحصل عليه أطفالنا في فلسطين والعراق ولبنان وسوريا واليمن .. هؤلاء الأطفال الذين ولدوا في جو يسوده الظلم والقهر وعدم الأمان، فأطفالنا في فلسطين لا يملكون إلا الحجارة من أجل الدفاع عن وطنهم وفي المقابل يجدوا رصاص الأعداء (العطار، ٢٠٠٢م، ص ١٢١) .

تشكل النزاعات المسلحة خطراً كبيراً على الأطفال، فالنزاعات المسلحة تحرم الأطفال من حقهم الطبيعي في العيش في أمان، وتحرمهم من طفولتهم، كما تحرمهم من ذويهم وبيوتهم وتعرض حياتهم للخطر .

ولقد أصبحت النزاعات المسلحة أمراً مخيفاً في العالم العربي، خاصة في ظل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وخاصة ما قامت به إسرائيل بالتعدى على لبنان وما حدث في شهر يوليو ٢٠٠٦ حيث كان العالم على موعد مع مجزرة ” قانا ” الثانية التي راح ضحيتها أكثر من ٦٠ شهيداً من الأطفال والنساء والشيوخ، حيث كانوا نيماً في منزل لجأوا إليه بعد أن هدمت إسرائيل منازلهم وشردتهم (مجلة نصف الدنيا، ٢٠٠٦م، ص ٤)، والحال لا يختلف كثيراً في ظل الاحتلال الأمريكي - البريطاني للعراق الذي يعد بحق أم الكوارث بالنسبة لكل العرب وليس بالنسبة إلى أطفال العراق وحدهم، فخلال الشهور الخمسة الأولى من عام ٢٠١٣ رصدت منظمة أطفال الحرب قتل ٧٠٠ طفل في العراق حيث قالت حينها إن أوضاع الأطفال في العراق تمثل واحدة من أكبر الأزمات المهمة في العالم، وإن العراق أصبح واحداً من أسوأ الأماكن للأطفال في الشرق الأوسط (جريدة الرياض، ٢٠١٤م)، وشهد عام ٢٠١١م في قطاع غزة العديد من الأحداث المرتبطة بالنزاع المسلح تسببت في قتل أطفال فلسطينيين، حيث بلغ عدد القتلى (٢٣) قتيلاً من بينهم (١٣) طفلاً قتلوا على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي، فيما قتل (١٠) أطفال نتيجة أحداث داخلية، بينما بلغ عدد الإصابات (١٥٣) إصابة، من بينهم (٢١) أصيبوا نتيجة أحداث داخلية (مركز الميزان لحقوق الإنسان، ٢٠١٢م، ص ص ٣٩-١)، كذلك تشير إحصاءات المستشفيات في غزة إلى أن عدد الشهداء الذين سقطوا من جراء العدوان الصهيوني في منتصف عام ٢٠١٤ قد وصل إلى أكثر من ٦٦١ شهيداً، كان أكثر من ثلثهم من الأطفال حيث تجاوزا ٢١٢ طفلاً (جريدة الرياض، ٢٠١٤م) .

إن النزاعات المسلحة وما يحدث للأطفال في العالم العربي يضع الضمير الإنساني وجهاً لوجه أمام مسؤوليته الأخلاقية .. فكيف يقبل الضمير الإنساني القذائف التي تنهمر في عشوائية على المدنيين العزل لتحصد أرواح الأبرياء وتدفن تحت الأنقاض عشرات الجثث لأطفال

ونساء وشيوخ، فالإحصائيات والرصد لحالات قتل الأطفال في العالم العربي أصبحت مخيفة ومقلقة ومخيبة للآمال، وسط مخاوف من أن الأزمات مستمرة وتستمر على حساب تدمير البراءة وقتل الطفولة .

النزاعات المسلحة الأرقام والإحصاءات : -

أشار إحصاء إلى أن البشرية شهدت منذ عام ١٤٩٦ ق.م، وحتى عام ١٨٦١ ميلادية ٢٢٧ سنة من السلام في مقابل ١١٣٠ سنة من الحروب على مدار فترة زمنية طولها ٣٣٥٧ عاماً، وإذا تم مد تلك الفترة الزمنية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية يمكن القول بأن البشرية شهدت ١٤٥٣١ حرباً بمعدل ٢,٦١٣٥ حرب كل عام (يوسف، ٢٠٠٢م، ص ١٥٩).

وفي الفترة من ١٩٨٩ حتى عام ٢٠٠٠ كان هناك ١١١ نزاعاً مسلحاً في ٧٤ موقعاً حول العالم، ويصنف الخبراء هذه النزاعات طبقاً لحدتها، فبعضها صغير (١٥ نزاعاً عام ١٩٨٩) ارتفع إلى ٢٣ عام ١٩٩٢ وانخفض إلى ٩ عام ٢٠٠٠، أما النزاعات التي يمكن وصفها بأنها وصلت إلى مرحلة الحرب، فقد بلغ عددها ١٨ عام ١٩٨٩ انخفضت إلى ١٢ عام ٢٠٠٠، وبالنسبة إلى جميع النزاعات فقد وصل عددها في هذه الفترة إلى ١١١ نزاعاً ٤٧ عام ١٩٨٩، انخفضت إلى ٣٣ نزاعاً عام ٢٠٠٠ (السعدى، ١٩٩٥م، ص ١٣٢).

ويؤكد التقرير السنوي لصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ” اليونيسيف ” أن الأطفال أصبحوا وقوداً للحروب في أكثر من (٣٠) نزاعاً مسلحاً شهده العالم في أفريقيا وحدها منذ عام ١٩٧٠ ؛ نتيجة القصف والألغام المضادة للأفراد وعمليات تجنيد الأطفال، بينما تشير تقارير ورشة العمل التي ينظمها المركز الإقليمي للأمن الإنساني بالمعهد الدبلوماسي في الأردن في ٢٦ أغسطس ٢٠٠٣ إلى إنه خلال الـ ١٥ عاماً الماضية قتل أكثر من مليوني طفل في نزاعات مسلحة في العالم، كما أصيب حوالي ستة ملايين آخرين، بعضهم كانت إصابته بالغة، وبعضهم عانى إعاقات دائمة . وهناك عشرة آلاف طفل تعرضوا للأذى النفسي والرعب من جراء هذه النزاعات والحروب (مجلة المرأة اليوم، ٢٠٠٣م، ص ٣٣) .

ومعاناة الأطفال العرب كما تعكسها الأرقام والوقائع، الآلاف قتلوا في العراق وسورية وفلسطين واليمن والسودان وليبيا، حيث بين تقرير مشترك صادر عن المنسق الإنساني للأمم المتحدة وممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في اليمن استمرار الانتهاكات الجسدية لحقوق الطفل في اليمن . ووفقاً للتقرير، الصادر في حزيران/يونيو ٢٠١٣، تم التأكيد من تجنيد واستخدام ما لا يقل عن ٥٣ طفلاً في اليمن / بينهم ٢٥ تم تجنيدهم واستخدامهم من

قبل القوات المسلحة الحكومية، و ١٩ تم تجنيدهم من قبل أنصار الشريعة، ومما جاء في التقرير، لقي ٥٠ طفلاً على الأقل (بينهم ٥ فتيات) مصرعهم في العام ٢٠١٢، وتشوه ١٦٥ طفلاً بسبب الألغام الأرضية والذخيرة غير المتفجرة مقارنة بمقتل ٢٨ طفلاً وتشوه ٩ أطفال في العام ٢٠١١ (أنباء موسكو، ٢٠١٣م).

إن النزاعات المسلحة تنتهك جميع حقوق الطفل بما فيها الحق في الحياة، والحق في الوجود ضمن عائلة ومجتمع، والحق في الصحة والحق في النمو، والحق في الرعاية والحماية .

ظاهرة الحرب.. التعريف والمفهوم :-

الحرب لغة هي القتال بين فئتين . وورد ذكر الحرب في القواميس المختلفة، فالحرب في « المورد » تعنى حالة الحرب أو فن الحرب، وهي تعنى العداة والخصام والنصارع. وفي قاموس « أكسفورد » تعنى كلمة الحرب War التحارب، وجاء حرب هوادة Knife to the War أى حرب شعواء اشتد وطيسها . وفي قواميس أخرى تعادل كلمة war كلمة figth و battle وكلها على وجه التقريب تعطى المفهوم نفسه . وجاء في ” الموسوعة العربية العالمية ” (١٩٩٦) أن الحرب هي صراع بين مجموعتين كبيرتين تسعى إحداهما لتدمير الأخرى .

ويؤكد البعض أن الحرب بمفهومها المعاصر- نظراً لخطورتها القسوى- باتت مرفوضة، لأنها شر مطلق يجب الامتناع عنه. وقد نادى قلة من المفكرين المصلحين في قرون خلت بوقف الحرب ونبذها، فيما كان القادة العسكريون والسياسيون ينظرون إلى الحرب على أنها عمل سياسى بوسائل مختلفة، أى بمعنى أنها عمل مشروع، أما اليوم فيجمع الناس على أن الحرب أمر يجب عدم الاقتراب منه، حتى ولو كانت عادة . والجدير بالذكر أنه حتى المنافقون من الساسة والقياديين لا ينفكون عن التغنى بمنافع السلام والأمن ومهاجمة العسكريين والمتهورين، الذين لا يترددون في خوض غمار الحرب.

ويرى ” كنسى رايت ” (Quincy Wrigth)، الذى يهتم بالمظهر التشريعى للحرب، أن الحرب هي الأساس القانونى الذى يتيح لجماعتين، أو عدة جماعات متعادية، أن تحل النزاع بينها بقواتها المسلحة. أما ” كلوفتزر ” (Clouvtz) فيذكر أن الحرب عمل من أعمال العنف يهدف إلى إرغام الخصم على تنفيذ إرادة الآخر. ويرى آخرون مثل ” مارتين ” (Martin) أن الحرب عبارة عن صراع بين الناس أو بين دول مستقلة، ويعرف ” فون بوجلسلافسكى ” (von Pogulslawaski) الحرب بأنها المعركة التي تشنها جماعة معينة من الرجال أو القبائل أو الأمم أو الشعوب أو الدول ضد جماعة مماثلة أو شبيهة لها .

ويعرف "لوجريت" (Legorgette) الحرب بأنها حالة من الصراع العنيف الذى يقوم بين جماعتين أو عدة جماعات من أفراد ينتمون إلى النوع نفسه بناء على رغبتهم أو إرادتهم. واقترح "توماس بلاس" وزملاؤه في كتابهم "العنف والإنسان" تعريفاً آخر يقول، إن الحرب صراع مسلح ودموى بين جماعات منظمة، وهي صورة من صور العنف لها خاصية أساسية، هي أنها منهجية ومنظمة بالنسبة للجماعات التي تقوم بها، وبالنسبة للطرق التي يديرونها بها، وهي قواعد تتغير وتبدل تبعاً للأماكن والعصور، وتكمن خاصيتها الأخيرة في كونها دائمة، إذ إنه عندما لا تؤدى الحرب إلى تدمير حياة البشر لا تعدو أن تكون نزاعاً أو تبادل تهديدات (سلطان، ٢٠٠٦م، ص ٢٦، ٢٧).

أسباب النزاعات المسلحة :-

النزاعات والحروب قبل ظهور النظام الدولى الجديد تعود إلى أسباب متعددة. منها تعدد مراكز الولاء وتنازعها داخل الكثير من الدول الحديثة العهد بالاستقلال، وإلى عوامل قبلية أو عنصرية أو طبقية معينة مما ينتج عنه غياب الاتفاق القومى، وانقسام المجتمع على نفسه، وهذا الأمر يمكن أن يتطور فيه الصراع في اتجاه الاقتتال بوسائل العنف المسلح، ويضاف إلى هذا عوامل الضغوط الناتجة من عملية تحديث هذه المجتمعات، مما يؤدى إلى تفسخ الأنماط التقليدية وفي الوقت نفسه بروز قوى تقاوم التغيير والتحديث، ومن هنا ينشب الصراع، ويشتد بين القوى الجديدة التي تحاول أن تنسفه من جذوره، أو أن تحدث فيه، أو على الأقل، تغير تغييراً راديكالياً في المعاملة مسايرة لمنطق التطور، وتجاوباً مع مقتضياته، كما يمكن للصراع الداخلى أن ينفجر بسبب تفاعلات سياسية أو اجتماعية معينة، أو بسبب ضغط بعض المواقف المصرية على القوى والأطراف في تلك الصراعات (الهيئة، ٢٠٠٣م، ص ١٣٤، ١٣٥).

ومع أن الأسباب مازالت عوامل للنزاعات والحروب، إلا أن الوضع الدولى الجديد، وظاهرة العولمة، وما رافقها من تعديلات قد آلت إلى ارتباك في سلام الولاءات، وزيادة في التطرف والتعصب، وانحسار الفكر السياسى المستنير، ثم إلى تزايد مشكلة النزاعات المسلحة، واشتداد أوزارها (مرسى ١، ٢٠٠٥م، ص ٤٩).

ومع أن كثيراً من صناعات النزاعات والحروب هم ضحايا أيضاً في النهاية إلا أن الضحايا الحقيقيين هم مجمل الذين يساقون إلى ساحاتها، ومجمل الذين يجدون أنفسهم في وسط المعارك، ومجمل الذين تدفع بهم القوى إلى النيران التي تصيب حتى أولئك الذين ليس لهم أى شأن بالنزاع، بمن فيهم سكنة أكواخ الصفيح، الذين يحز الفقر والمرض برقابهم، بل تصيب النيران الأطفال الذين لا يفهمون للنزاعات سبباً، ولا يدركون لها مبرراً.

الحرب والطفل : -

إن مشاركة الأطفال في الحروب أمر ليس بجديد على التاريخ البشري، إلا أنهم كانوا يشاركون من قبل عبر القيام بأعمال مساعدة كقارعين لطبول الحرب، غير أنه من التطورات المؤسفة التي شهدتها السنوات الأخيرة زيادة استخدام الأطفال كمقاتلين . وقد شارك الأطفال حديثاً في الحروب في ٢٥ بلداً . وتشير التقديرات إلى أن عدد الجنود الأطفال بلغ عام ١٩٨٨ فقط نحو ٢٠٠ ألف طفل، ويمكن القول بأن هناك تزايداً مستمراً لمشاركة الأطفال في الحروب وذلك على الرغم من الجهود المبذولة في هذا الإطار .

ويعود جانب كبير من الاستخدام المتزايد للأطفال كمقاتلين إلى انتشار الأسلحة الخفيفة كالبنادق، إذ تتسم هذه الأسلحة بسهولة استعمالها ورخص ثمنها وتوافرها على نطاق واسع، فعلى سبيل المثال يمكن شراء بندقية آلية في أوغندا بما يعادل ثمن دجاجة، وفي كينيا بسعر رأس من الماعز، علاوة على ذلك فإن الأطفال الجنود يتمتعون بميزات أخرى، منها أنه يسهل تخويفهم وتهديدهم بحيث ينفذون ما يطلب منهم أياً ما كان، كما أن احتمال فرارهم من ساحة القتال أقل منه بين الجنود البالغين، وإضافة إلى ذلك فإنهم لا يطلبون رواتب. كما يمكن تشغيلهم في الأوقات الهادئة نسبياً في المخيم في أعمال الطبخ وحمل الماء. وغالباً ما يكون الأطفال الجنود وقوداً للمعارك فخلال الحرب الإيرانية العراقية تم إرسال الأطفال الجنود على شكل موجات إلى ساحة القتال عبر حقول الالغام. ومن ناحية أخرى، فإن انخراط بعض الأطفال في صفوف الجيش قد يكون في بعض الأحوال الطريقة الوحيدة للبقاء والعيش، ففي الصراعات الممتدة والتي ينجم عنها تفكك وتشتت الأسر وتفتت الوحدات الاجتماعية كالقبيلة أو العائلة الممتدة تكون الوحدة العسكرية بالنسبة للطفل بمثابة أسرة بديلة (قاعود، عبدالقدوس، عبدالحالق، ١٩٩٩م، ص ١٢).

إن الحرب تسبب الصدمات أو على الأقل تزعزع الحياة اليومية، وهي على الأرجح انتهاك لحقوق الأطفال .

الطفولة العربية خلف الأسوار :

الأطفال من أكثر الفئات تضرراً بالحروب وذلك من أوجه عديدة . فإغلاق المدارس والمستشفيات وإتلاف المحاصيل ينعكس سلباً على النمو السوي للأطفال. ويجرى في الوقت الحاضر استخدام الأطفال للقتال في الحروب .

ولقد تسببت الحروب في قتل أعداد غير معروفة من الأطفال أو جرحت أو يتمت، ولم ير ملايين آخرون عائلاتهم أبداً. وتشير الإحصائيات أن هناك حوالي سبعة ملايين طفل معظمهم في أفريقيا يعيشون في مخيمات للاجئين، وغالباً ما يكون هؤلاء الأطفال محرومين من الهوية والجنسية والغذاء والرعاية الصحية والتعليم، يضاف إلى هذا العدد مماثل من الأطفال النازحين من بيوتهم دون أن يعبروا حدود بلدانهم إلى بلدان أخرى، ولن يجد الكثير من هؤلاء الأطفال سبيلاً للنمو بشكل طبيعي، وكسب المهارات أو العثور على عمل أو مكان في المجتمع (عبدالهادي، ١٩٩٣م، ص ص ١١٩، ١٢٠).

ويشكل الأطفال نسبة عالية من مجموع ضحايا النزاعات المسلحة، ويتفاهم وضعهم لأن النزاعات المسلحة المعاصرة غالباً ما تستهدف المدنيين بشكل متعمد، إما لغايات استراتيجية أو لأن تدمير المدنيين هو بحد ذاته الهدف الأساسي للأعمال القتالية، بالرغم من أن كل ذلك يشكل خرقاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني. ومن المؤلفين الآن القول إن نسبة عدد ضحايا الحروب من المدنيين قد ارتفعت بقدر كبير لتصل إلى نحو ٧٥٪ بل تجاوزت حتى هذه النسبة، ومثال ذلك ما يحدث في الأراضي العربية المحتلة من انتهاكات صارخة ومريعة والتي تصدر عن المحتل الإسرائيلي الصهيوني الأكثر وحشية وشراسة من النازية في تعامله مع أطفال الحجارة، أطفال فلسطين المحتلة، حيث يعد كارثة اجتماعية وإنسانية خطيرة مسكوتاً عنها، حيث يعيش جيل الطفولة في الأرض المحتلة محروماً من أدنى حقوقه الإنسانية، حيث استبدل العدو الصهيوني بسلاسل الأرجوحة سلاسل التعذيب وفرض عليهم أن يفكروا بالسبل والوسائل النضالية الممكنة والمتاحة تحت ظلم الاحتلال بأن تصنع منه الجيل الأكثر صلابة وتمرساً على العمل. ومنذ بدء الانتفاضة الثانية في سبتمبر ٢٠٠٠، قتل أكثر من ٢٠٠ طفل وجرح أكثر من ٧٠٠٠ طفل ويعانى ٥٠٠ طفل من المصابين بحالات عجز طويل الأمد. وفي الأشهر الأولى من الانتفاضة، قتل أو جرح كثيرون على يد الجيش الإسرائيلي. واستخدمت الذخيرة الحية والرصاص الفولاذي المغطى بالمطاط والغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين في استخدام مفرط للقوة وغير متناسب مع الأحداث، دون الاهتمام بحياة السكان المدنيين وممتلكاتهم (مركز غزة للحقوق والقانون، ٢٠٠٢م، ص ص ١٢٥-١١٩).

كما جاء في التقرير السنوي الذي أصدرته المنظمة العربية للإصلاح الجنائي أخيراً، أن عدد الأطفال الفلسطينيين الأسرى في السجون الإسرائيلية ٣٠١ بينهم ٦ فتيات أسيرات، كما يوجد ٤٧٠ أسيراً كانوا أطفالاً لحظة اعتقالهم وتجاوزوا سن الـ ١٨ عاماً ولا يزالون في الأسر، ويعانى ثلث الأطفال الأسرى تقريباً من أمراض مختلفة ولا يجدون الرعاية الصحية المطلوبة. أما عدد النساء الأسيرات فيبلغ عددهن ١٢٢ سيدة، منهم ١٦ سيدة لديها أطفال وعددهم ٦٣ طفلاً (جريدة الأهرام، ٢٠٠٦م، ص ٢).

ويعيش أطفال العراق حالة من البؤس نظراً للحرب ولفترتها الطويلة التي عاشوها حيث تشير التقديرات إلى أن ٨٢٪ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين عام وخمسة أعوام يعانون من سوء تغذية مزمن، وترتفع هذه النسبة إلى ٣٦٪ لدى الأطفال الذين يعيشون في أسر المعوزين (الصاوي، ٢٠٠٦م، ص ١٧).

كما نجد أن إسرائيل، بسبب اعتداءاتها المسلحة المتكررة على لبنان، غالباً ما تنشر قنابل من أنواع مختلفة في مناطق الاعتداءات، بعضها بشكل ألعاب خاصة للأطفال تنفجر عند تحريكها، كما أنها تزرع مساحات من مناطق زراعية أهلة بالسكان بالألغام في قضاءى راشيا والبقاع الغربي اللبنانيين وحدهما (مرسى ٢، ٢٠٠٥م، ص ٥٢).

أن الغالبية العظمى من الأطفال العرب يعيشون بلا طفولة حقيقية ويشيخون قبل الأوان، فهم وقود كل الحروب العربية- العربية، وهم ضحايا الفقر الذى يحرمهم من حقهم في التعليم ويلقيهم مبكراً إلى أسواق العمل، وحتى الذين تتاح لهم فرص التعليم والترقى يقعون ضحايا النظم التعليمية المتخلفة التي تقتل ما في داخلهم من إبداع، وتزرع فيهم الخوف والريبة من الحياة الدنيا (العسكري، ٢٠٠٢م، ص ٤٥، ٤).

ويرى أعداء الأمة أن أطفالنا هم أختارنا؛ لذا اختاروهم للقتل، ربما لأن أطفالنا أكثر جسارة، وأشد نبلاً، ولأنهم احتياطنا الاستراتيجى، لذا كانوا هدفاً للرصاص بالأيدى الصهيونية (العطار، ٢٠٠٤م، ص ٦٨).

أن الطفل من حقه أن يحظى بالحب والحنان والاهتمام والاحترام والإحساس بالأمان والرعاية الصحية والحماية من العنف أو الاستغلال ومن حقه أن يلعب ويضحك ويتعلم بلا معاناة ومن حقه التعبير عن رأيه والحصول على معلومات والإسهام في الأنشطة الفنية والثقافية، وإلى الرعاية الحقة من القائمين على المؤسسات التى لها صلة بالطفولة وإلى الأمن النفسى وعدم الخوف من الجار والصدىق، إنهم بحاجة إلى الحماية من الإهمال والنبد .. إنهم بحاجة إلى الحماية من كل من يخاف الله فيهم وفى براءتهم .

فكل يوم نرى آلاف الأطفال في كل أنحاء العالم يموتون من الجوع والفقر، فنرى أيتام ينقصهم الأمن والدفء والحنان، كما أن كثيراً منهم يعانون من ويلات الحروب ويعيشون كلاجئين، ومنهم من هو محروم من أبسط حقوقه وهو التعليم والرعاية الصحية (قنديل، ٢٠٠٤م، ص ٨٦).

لقد أفرزت الحرب في الأراضى العربية المحتلة إلى تزايد عدد الأطفال المشردين، وفي حرب

العراق وخلال فترة العقوبات التي سبقتها ظهرت مشكلة أطفال الشوارع والمتسولين، أما في لبنان فقد فاق عدد الأطفال القتلى أعداد القتلى من المحاربين، كما اضطر الأطفال الذين تيمموا إلى النزوح من مناطق الحرب واللجوء إلى الشارع . فكل الحروب بشعة وأعزل الناس تضرراً من بشاعتها هم الأطفال والنساء .

تقديرات الخسائر للحروب العربية :-

منذ فترة طويلة تعيش بعض البلدان العربية حروب، سواء كانت هذه الحروب مع أطراف أجنبية أو حروب بينية عربية أو صراعات داخلية بين بعض نظم الحكم وفئات مناهضة لها، وشهد بعضها صراعات طائفية داخل الدولة الواحدة أيضاً .

وعلى مدار النصف الثاني من القرن العشرين ظلت إسرائيل - ولا تزال - هي الهم والتحدى الأكبر للدول العربية، كانت سبباً مهماً في استنزاف الطاقات والموارد العربية الهائلة، وكان من الممكن لو تم استثمار هذه الطاقات والموارد في ظل ظروف سياسية أفضل، وبعيداً عن الخلافات التي كانت القضية الفلسطينية من العوامل الرئيسية في إثارتها، لكان من الممكن أن تخطو المنطقة العربية على أعتاب القرن الحادي والعشرين وهي قوة ضخمة تستطيع ان تتعامل بندية مع الكيانات الكبرى التي من المعتقد أنها ستسود العالم خلال الفترة المقبلة، الولايات المتحدة - أوروبا الموحدة - اليابان - الصين (الحجري، ٢٠٠٢م، ص ٧) .

ولقد عاشت المنطقة العربية العديد من الحروب ولعل أبرزها وأقدمها الحرب العربية الإسرائيلية، والتي عرفت أربع محطات رئيسية حرب ١٩٤٨ و ١٩٥٦ و ١٩٦٧ و ١٩٧٣، والعدوان الإسرائيلي على لبنان في عام ١٩٨٢ والذي انتهى باحتلال الجنوب اللبناني . ولعل أبرز نتائج هذه الحروب الطويلة الاحتلال الكامل لفلسطين وتدهور أوضاعها الاقتصادية وانتشار معدلات الفقر بين شعبها في غزة والضفة الغربية . كما مرت المنطقة بأزمات الخليج المتعددة الأولى بحرب إيران والعراق والتي استمرت لنحو عشر سنوات، ثم أزمة الخليج الثانية بغزو العراق للكويت، ثم احتلال العراق في مارس من عام ٢٠٠٣ . كما كانت هناك الحرب الأهلية في لبنان والتي استمرت خمسة عشر سنة (١٩٩٠ - ١٩٧٥) والحرب الأهلية في اليمن (٤٩٩١)، والحرب الأهلية في السودان والتي بدأت مع منتصف الثمانينيات ولم تنتهي بعد، والحرب الأهلية في الصومال التي بدأت منذ أوائل الثمانينيات ولا تزال قائمة .

وهذه الحروب لها تكاليفها الاقتصادية المرتفعة، فبالنسبة للعراق مثلاً كانت احتياطياته من النقد الأجنبي تقدر بنحو ٣٢ مليار دولار، ومع انتهاء الحرب الإيرانية العراقية بلغت ديون

العراق نحو ٧٠ مليار دولار (الصاوي، ٢٠٠٦م، ص ٧)، كما حصدت الحرب الأمريكية - البريطانية وذلك حسب تقرير مجلة " لانسيت " البريطانية فقد تم قتل ٦٥٥ ألف عراقي خلال الثلاثة أعوام الماضية والنسبة الأعلى كانت خلال عام ٢٠٠٦ حيث تراوح عدد القتلى في بداية العام ما بين ألفي قتيل حتى وصل في نهاية العام إلى ٣٧٠٠ قتيل شهرياً وذلك حسب تقارير الأمم المتحدة (فوزي، ٢٠٠٦م، ص ٦١) .

وفي الحرب الأهلية اللبنانية حصد مسلسل العنف ١٤٤٢٤ قتيلاً، ١٨٤٠٥١ جريحاً، ١٧٤١٥ مفقوداً، ١٣٩٦٨ مخطوفاً و١٣٤٥٥ معاقاً، كما بلغت خسائر الحرب اللبنانية ٤٥ مليار دولار، وهو ما أثر بالسلب بالطبع على متوسط دخل الفرد والذي انخفض عام ١٩٨٤م بنسبة ٠٤٪ عنه في عام ١٩٧٤م، كما ارتفعت نسبة العاطلين عن العمل من ٥،٤٪ عام ١٩٧٥م إلى ١٢٪ عام ٥٨٩١م، كما هاجر حوالي ٤٠٠ ألف شخص لبناني إلى الخارج نهائياً، وترك حوالي ٤٠٪ من مجموع اللبنانيين أي ٩٠٠ ألف شخص منازلهم (قاعود، عبد القدوس، عبدالخالق، ١٩٩٩م، ص ٢١، ٢٠).

كما ان الخسائر التي منيت البلدان العربية من جراء حرب الخليج الثانية قدرت بنحو ١٦٨،٥ مليار دولار تمثلت في خسائر عوائد النفط والتجارة والتدفقات المالية والسياحة وعودة نحو ٢ مليون عامل من العراق والدول الخليجية إلى بلدانهم .

وتشهد الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة عدواناً صارخاً على الشعب الفلسطيني يتمثل في تدمير المنازل والزراعات وإغلاق الأراضي الفلسطينية المحتلة في وجه العمالة الفلسطينية، وتدمير البنية الأساسية، فضلاً عن شروع الاحتلال الإسرائيلي في بناء الجدار العازل .

وحسب تقرير صادر عن منظمة اليونيسيف في مطلع شهر آذار ٢٠١٣م، نجد أن قوات الاحتلال تحتجز كل عام قرابة (٧٠٠) طفل فلسطيني قاصر أعمارهم أقل من ١٨ عام، تعتقلهم من بيوتهم في جنح الظلام، وعلى أيدي جنود مدججين بالسلاح، الأطفال المعتقلين يتعرضون لسوء معاملة واسع ومُنْتَظَم ومُنْهَج، وحسب وزارة شؤون الأسرى والمحررين فإن ٩٥٪ من الأطفال المعتقلين ويتعرضوا لأساليب تحقيق وحشية واعتداءات وضغوطات نفسية خلال اعتقالهم واستجوابهم، مما ترك آثاراً نفسية عليهم وهدد مستقبلهم، (٢٣٥) طفل ما زال رهن الاعتقال حتى تاريخ ٢٤ آذار ٢٠١٣م في سجون الاحتلال الإسرائيلي ([HTTP: //www.pcc-jer.org/new/articles.php?id=127](http://www.pcc-jer.org/new/articles.php?id=127)) وعلى الرغم من ان اليمن أنهى حروبه في عام ٤٩٩١ إلا أن نزاعاً مع ارتيريا شعب مع نهاية

التسعينيات مع مجموعة من الجزر في البحر الأحمر إلا أن اليمن لجأ إلى الطرق السلمية لحل هذه الأزمة عبر الأمم المتحدة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن اليمن يشهد على الصعيد الداخلي نوعاً من عدم الاستقرار من قبل جماعات العنف وأيضاً ممارسات بعض القبائل التي تتسم بالعنف وذلك من أجل الحصول على بعض الخدمات الخاصة بالتعليم والصحة (الصاوى، ٢٠٠٦م، ص ١٧، ١٦).

إن النزاعات المسلحة التي يشهدها عديد من دول العالم، وبصفة خاصة المنطقة العربية، والصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، والإسرائيلي العربي، والنزاعات المسلحة داخل السودان، والنزاع المسلح الدولي في العراق، أدت إلى تحويل معظم موازنات تلك الدول لصالح قضايا الدفاع والأمن الداخلي؛ الأمر الذي انعكس بالسلب على مخصصات التعليم والصحة للأطفال؛ وجعل انخراط الأطفال في العمل المسلح بأشكاله المختلفة، فرصة مثلى للحصول على الخدمات الأساسية.

ويمكن القول أنه رغم الخسائر الاقتصادية والسياسية والبشرية التي منيت بها المنطقة العربية بسبب زرع دول غربية عنها في قلبها، إلا أن هناك فائدة أخرى غير مباشرة وهي إيقاظ الوعي القومي وإدراك أن المعركة مع إسرائيل هي حضارية في المقام الأول.

وأخيراً وليس آخراً.. تبقى قضية العراق حالة واضحة في تشابك مشكلة الحرب والفقير، فالعراق لم ولن يكون فقيراً في ظل موارده، ولكن سلسلة الحروب التي مر بها جعلت منه بلداً مديناً بعد أن كان لديه فائض من احتياطي النقد الأجنبي، والذي نستطيع قوله أن العراق أفقر من خلال الحرب وحتى بعد ثلاث سنوات من وقوع العراق تحت الاحتلال لم يتم التوصل إلى صورة تجعل منه بلداً مستقراً باستطاعته تنفيذ خطة للنهوض بأبناء الشعب من وطنة الفقر والعوز التي حلت بهم.

الأطفال ومشاهد الحرب :-

كثرت الحروب والنزاعات في عصرنا الحاضر، وكثرت معها الخسائر البشرية والمادية التي لحقت بالشعوب جراء استخدام التقنيات الحديثة، ولكننا لو نظرنا إلى ما يترتب على هذه النزاعات من آثار ورواسب سترى أن ذلك لا يعتبر مقتصرًا فقط على الجيوش المشاركة في المعركة وعلى هزيمتها العسكرية فحسب، بل إن ذلك يمتد إلى ظهور العديد من التأثيرات النفسية والاجتماعية الخطيرة التي تلحق الضرر بجيوش أخرى من نوع آخر، وهم الأطفال الأبرياء البعيدون عن ميدان المواجهة المباشرة، وقد تختلف هذه التأثيرات البادية عليهم باختلاف

المراحل العمرية التي يمرون بها، حيث يميلون إلى التعبير عن الواقع المحيط بهم بتلقائية وعفوية وبشты الطرق، ويظهرون سلوكيات غير مألوفة من قبل تنم عن وجود اضطرابات في النظام الحياتى النفسى للطفل .

والخوف من الغد أو من المستقبل، وعدم الاحساس بالأمان، وعدم قدرة رب العائلة «الأم أو الأب» على فرد حمايته، هي أحاسيس يتميز بها الأطفال الذين يعيشون أجواء الحروب فهم يدركون أن هؤلاء الكبار لا حول لهم ولا قوة، وأن قدراتهم أقل بكثير مما كانوا يعتقدون، وخاصة عندما يلمحون نظرات الذعر ودموع الخوف في عيون هؤلاء الآباء والأمهات .

وتولد هذه الأحاسيس لدى الأطفال خوفاً دائماً من الغد، وعدم القدرة على الحلم والتخطيط للمستقبل، لأن كل شئ قد يضيع في لحظة .. والمثير أن هؤلاء الأطفال يرفضون بعد فترة نظرات الشفقة والحب من الآخرين، بالرغم من أنهم يفتقدون الحب والأمان والحنان، ويميلون للتشاؤم والضيق واليأس، بالإضافة إلى المشكلات الدراسية في مدارسهم، حيث نجدهم أكثر ادعاء للمرض، ومشتتى الدهن ومشوشى الأفكار مما يؤدي إلى انخفاض مستوى تحصيلهم بشكل عام .

ويجب أن يخضع هؤلاء الأطفال لبرامج إعادة تأهيل إجتماعى وعلى القائمين على هذا البرنامج أن يتحلوا بالصبر الشديد والأناة ولا يتعجلوا النتائج، فصوت المدافع والانفجارات في ذاكرة هؤلاء الأطفال قد يغطى على صوت النصائح التي يتلقونها (مجلة المرأة اليوم، ٢٠٠٣م، ص ٣٣) .

ولا يختلف الأمر كثيراً عند الحديث عن ذوى الاحتياجات الخاصة الذين يعانون من تأخر في القدرات العقلية أو السمعية أو الحركية، كونهم فئة حية تعيش نبض الواقع الذى تفرضه عليهم التغيرات السياسية المحيطة بهم بكل مفرداتها .

وهذا ما يتضح جلياً عند الحديث عن المشاعر الانفعالية والنفسية التي يمر بها الأطفال المعاقون في فلسطين في ظل الانتفاضة، وما واكبها من سياسات القتل الجسدى والترويع النفسى المرتكبة في حق المجتمع الفلسطينى، حيث تكشفت هذه المظاهر السلوكية الجديدة بعد الملاحظة السلوكية اليومية لهؤلاء الأطفال سواء في مؤسسات الرعاية والتأهيل الخاصة بهم أو في البيت، وكذلك بعد تحليل الأنشطة التي يمارسونها بما فيها الرسم، وتتبع التغيرات التي طرأت على طبيعة ألعابهم، واستمزاغ آراء أولياء أمورهم والمحيطين بهم حول هذه التغيرات . وقد لوحظ وجود حالات من التبول اللاإرادى عند مجموعة من الأطفال من ذوى الإعاقات السمعية والذهنية والتي لم تكن موجودة قبلاً، وقد يرتبط هذا بحالة الخوف والذعر التي

أصابتهم وعدم شعورهم بالأمن، وتزداد حالة القلق والخوف هذه عند اقتراب الظلام واقترانه بالقصف الليلي وإطلاق النار، مما يبرر رفض مجموعة من الأطفال النوم بمفردهم .

وفي ذات الوقت ظهرت لدى البعض الآخر منهم عادات جديدة، مثل قضم الأظافر، والتي تعتبر انعكاساً لحالة القلق التي تشغل بال الطفل، وكذلك عادة مص الأصابع والتي تظهر حاجة لدى الطفل تتمثل في رغبته بالنكوص والتراجع لمرحلة عمرية سابقة كانت بالنسبة له أكثر أمناً واستقراراً .

أما حالات الانطواء والانعزال التي ظهرت عند مجموعة من ذوى الإعاقة الذهنية، فكانت مصاحبة لحالة من الشرود الذهني والسرхан واللامبالاة وعدم الاكتراث بالواقع المحيط ومحتوياته، حتى الألعاب التي اعتاد الأطفال على ممارستها ما عادت تجذب انتباههم، مما يدل على وجود تغيير في اهتمامات الطفل رغم اعتناقه، نتيجة الواقع المؤلم الذي يعيشه .

كما نجد ظهور الأحلام المزعجة والكوابيس عند هؤلاء الأطفال المعاقين، والذين كانوا يتحدثون عنها لأمهاتهم وأخوتهم، وغالباً ما يدور موضوعها حول المشاهد اليومية المؤثرة التي يرونها سواء على شاشة التلفاز أو على أرض الواقع، والتي تتمثل بالممارسات الوحشية التي ترتكب بحق الآخرين، مما زاد تخوفهم من وصول رصاص جيش الاحتلال الصهيوني إليهم كما وصل للعديد من الأطفال الأبرياء الذين كانوا متوجهين إلى مدارسهم، الأمر الذي يفسر ارتفاع مستوى غياب الأطفال عن مدارسهم (عبدات، ٢٠٠٣، ص ٤٤، ٤٥) .

ويجد الأطفال في التلفزيون مشاهد عديدة للنزاعات المسلحة التي تتسابق بعض القنوات الفضائية إلى عرضها، إذ يشاهد الأطفال أطفالاً تقل أعمارهم عن ثماني عشرة سنة مجندين ومقاتلين في نزاعات مسلحة، على رغم أن ذلك محرم دولياً، إذ يبلغ عدد الأطفال المجندين في العالم اليوم مئات الآلاف ويجد الأطفال في الجو التلفزيوني الذي تشكله الفضائيات للنزاعات المسلحة أطفالاً لاجئين مع ذويهم أو آخرين افتقدوا الأهل والأرض، إذ يزيد عدد اللاجئين من الأطفال اليوم على نصف أعداد مجمل اللاجئين في العالم. ويشاهد جمهور التلفزيون من الأطفال أقرناً لهم قتلى تلقى أجسادهم في ساحات المعارك، وآخرين بترت أعضاؤهم بسبب المقذوفات . كما يشاهدون أطفالاً يتعرضون لظروف قاسية ومعاملة سيئة، مثلما يشاهدون أطفالاً رسم الفقر والجوع على وجوههم وأجسادهم علامات بارزة . ويشاهد جمهور الفضائيات من الأطفال أطفالاً لا يجدون لعباً غير أن يلعبوا بالألغام التي يفرسها المتنازعون في بوئر النزاع، تلك الألغام التي سرعان ما تنفجر في وجوه اللاعبين الصغار . ويشاهد جمهور الفضائيات من الأطفال مئات المشاهد العنيفة في عالم نزاعات الكبار مثلما

يشاهدون الموتى الذين تتركهم الحروب ضحايا وقد انتفخت أجسادهم أو تقاطرت منها الدماء، مثلما يشاهدون أعمال العنف الأخرى والتعذيب والاعتقال والترحال (مرسى ٢، ٢٠٠٥م، ص ٥٣).

وهكذا يتعرض الأطفال إلى أعمال العنف والرعب ومن ثم ينتشر القلق في نفوس الأطفال وتزيد مخاوفهم، وعلى هذا فإن الأطفال ضحية للعنف والنزاعات المباشرة، حيث يلاقون الموت والإصابات والخوف والدمار، بسبب المشاركة في النزاعات المسلحة، وهم حين يكونون جمهوراً للتلفزيون؛ يتأثرون بما يعرض عبر شاشته على المستوى المشاعر، والتفكير، والسلوك. وقد ثبت أن برامج العنف والنزاعات المسلحة من أكثر الموضوعات تأثيراً في الطفولة (الهيئة، ٢٠٠٣م، ص ١٣٧).

إن أخطر آثار الحروب على الأطفال ليس ما يظهر منهم وقت الحرب، بل ما يظهر لاحقاً في جيل كامل ممن نجوا من الحرب وقد حملوا معهم مشكلات نفسية لا حصر لها تتوقف خطورتها على قدرة الأهل على مساعدة أطفالهم في تجاوز مشاهد الحرب. أن أطفال العالم العربي يتعرضون مثلما كثير من أطفال العالم لتأثيرات النزاعات المسلحة بصورة مباشرة، ويتعرضون أيضاً لمشاهد الكثير من النزاعات عبر الفضائيات.

حماية الأطفال من النزاعات المسلحة :

المفزع في أسلوب حرب اليوم أن أصبح المدنيون أهدافاً مقصودة من أهداف الحرب بدلاً من أن يكونوا ضحايا يسقطون عرضاً في هذه الحروب، والنساء والأطفال على وجه الخصوص يستهدفون عن قصد حيث يواجهون القتل والاعتصاب والاختطاف وتقطيع الأطراف والتهجير، وفي حرب اليوم أيضاً لم تعد القوات المسلحة الحكومية وحدها هي التي تحارب بل ظهرت وحدات الميليشيات والجماعات المتمردة والأشخاص المبعدون الذين يجبرون على القتال إضافة إلى أنماط أخرى غير تقليدية من المحاربين.. فلقد أصبحت الخطوط الفاصلة بين المدنيين والعسكريين المحاربين باهتة سواء كضحايا للحروب أو كمتسببين فيها.

وإذا كانت جراح الحرب دائماً قاسية فإن جراح حرب اليوم بما شهدته من تحولات من حيث الكم والكيف في إطلاق الحروب أصبحت أكثر تعقيداً واستطالة عبر الزمن حيث يظل المدنيون يتعرضون ويعانون على مدى سنوات وأحياناً على مدى أجيال ولعل المناطق الأكثر سخونة في العالم التي تقع في قارتي أفريقيا وآسيا خير دليل (باشا، ٢٠٠٦م، ص ٥٤، ٥٢).

ويحتاج الأطفال إلى حماية خاصة في حالات النزاع المسلح، فالأطفال هم أكثر الفئات تضرراً في حالات الحروب والنزاعات المسلحة . ولقد تسببت الحروب في قتل أو جرح أو تشريد أعداد كبيرة منهم، ولم ير ملايين آخرون عائلاتهم أبداً، هذا فضلاً عن أن الكثير منهم لن يجدوا سبيلاً للنمو بشكل طبيعي .

ولقد بدأ الاهتمام بحماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة بعد الحرب العالمية الثانية ؛ حيث لم يعد من الممكن، بعد ويلات هذه الحروب، تجاهل وضع أطر لحماية الاطفال . وقد أدت جهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر في هذا المجال إلى اعتماد اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ، ولاسيما اتفاقية جنيف الرابعة حول حماية المدنيين في الحروب ؛ إلا أنه على الرغم من اعتماده هذه الاتفاقية، ظل الأطفال عرضة للنزاعات المسلحة، مثل المدنيين الراشدين .

وهناك اتفاقيات ومعاهدات تحظر أسلحة أو خططاً عسكرية معينة أو تحمي بعض الفئات من الأشخاص او المنشآت وتشمل على سبيل المثال لا الحصر (اسماعيل، ٢٠٠٦م، ص ٤٢) :

- اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح وبروتكولاتها .
- اتفاقية عام ١٩٧٢ بشأن الأسلحة البيولوجية .
- اتفاقية عام ١٩٨٠ بشأن استخدام بعض الأسلحة التقليدية وبروتكولاتها .
- اتفاقية عام ١٩٩٣ بشأن الأسلحة الكيميائية .
- معاهدة أوتوا لعام ١٩٩٧ بشأن الألغام المضادة للأفراد .
- البروتوكول الإختياري لعام ٢٠٠٠ بشأن حظر مشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة .

ولقد نصت المادة ٣٨ من اتفاقية حقوق الطفل على التالي : (تتعهد الدول الأطراف بأن تحترم قواعد القانون الإنساني الدولي المنطبقة عليها في المنازعات المسلحة وذات الصلة بالطفل، وأن تضمن احترام هذه القواعد) .

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة عملياً، لكي تتضمن ألا يشترك الأشخاص الذين لم يبلغ سنهم خمس عشرة سنة اشتراكاً مباشراً في الحرب .

تمتنع الدول الأطراف عن تجنيد أى شخص لم تبلغ سنه خمس عشرة سنة في قواتها المسلحة، وعند التجنيد من بين الأشخاص الذين بلغت سنهم خمس عشرة سنة، ولكنها لم تبلغ ثمانى عشرة، يجب على الدول الأطراف أن تسعى لإعطاء الأولوية لمن هم أكبر سناً .

تتخذ الدول الأطراف، وفقاً لالتزاماتها بمقتضى القانون الإنساني الدولي بحماية السكان المدنيين في المنازعات المسلحة، جميع التدابير الممكنة عملياً لكي تضمن حماية ورعاية الأطفال المتأثرين بنزاع مسلح .

والجدير بالذكر أن الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته لعام ١٩٩٠ قد أكد على أهمية حماية الأطفال من ويلات الحرب، وحث الدول على اتخاذ التدابير لمنع نشوب نزاعات مسلحة جديدة وذلك بغية توفير مستقبل سلمي وآمن للطفل، وتعزيز قيم السلم والتفاهم والحوار في تعليم الأطفال، وحماية الاحتياجات الأساسية للأطفال والأسر في أوقات الحرب وفي المناطق الراضحة تحت وطأة العنف، وضرورة الالتزام بفترات هدوء وتوفير منافذ للإغاثة الخاصة لصالح الأطفال، حيث تكون الحرب والعنف محتدمين .

وفي عام ١٩٩٣، تبنت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل توصية لوضع بروتوكول إختياري ملحق باتفاقية حقوق الطفل، بهدف رفع الحد الأدنى لسن مشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة إلى الثمانية عشرة، كما أشار الإعلان العربي لحقوق الطفل الصادر عام ٢٠٠١ إلى معاناة أطفال فلسطين من الممارسات الإسرائيلية العدوانية الموجهة لقتل الأطفال وإصابتهم بعاهات مستديمة وعدم توافر آليات حمايتهم، وإهدار إسرائيل لكل القيم وحقوق الإنسانى والمواثيق الدولية، ورفضها الإنسحاب من الأراضي العربية المحتلة وإقامة السلام العادل طبقاً لقرارات الشرعية الدولية، وهو ما يزيد من معاناة السكان العرب تحت الإحتلال ويحرم أطفالهم من كل الحقوق التي أرستها الشرائع السماوية والقانون الإنساني (زيدان، ٢٠٠٥م، ص ١٩) .

إن إسرائيل تنفذ مخططاً لإبادة الشعوب العربية بصفة عامة والشعب الفلسطيني بصفة خاصة، وتسابق الزمن لتنفيذ مخططاتها، ضاربة عرض الحائط بالقوانين والاتفاقيات الدولية التي تكفل الحماية والأمن للفلسطينيين تحت الإحتلال والحصار، وهذا ما يمثل انتهاكاً خطيراً لمبادئ القانون الدولي الإنساني دون أن تتحرك القوة المؤثرة في العالم لكي تعاقب المعتدى أو تعمل جاهدة لوقف عدوانه .

ولقد أقرت الشريعة الإسلامية قواعد سامية لحماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة، وقد أرسى الرسول (ص) أسس شريعة القتال، فلم يجز قتال الصغار والنساء والشيوخ والصبيان والمرضى وأصحاب العاهات والعجزة عن القتال والفلاحين في حرثهم والرهبان والعباد . ذلك أن الحرب في الإسلام هي ضرورة ملجئة محصورة في نطاق معين ومحدد في غاية ضيقة، وهي مقصود الجهاد، وقد وضع ذلك من حرب المسلمين في صدر الإسلام والعهود التالية، فلم يقاتل المسلمون إلا من قاتلهم.

وقد نهى رسول الله (ص) عن قتال الأطفال . وعن أنس، أن رسول الله (ص) قال، انطلقوا باسم الله وعلى ملة رسول الله لا تقتلوا شيخاً فانياً، ولا طفلاً صغيراً ولا امرأة^١.

وقد أجمع الفقهاء على تحريم قتل النساء والصبيان إذا لم يقاتلوا، فإن قاتلوا، قال جماهير العلماء يقتلون .

وعلة الجهاد في الإسلام ليست الكفر وإنما المحاربة والتي لا تحقق فيمن لم يقاتل المسلمين . والنص القرآني «فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَحْصُرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ» (سورة التوبة- الآية ٥) .

وقد سئل الإمام مالك عن نساء العدو وصبيانهم يكونون على الحصون يرمون بالحجارة ويعيثون على المسلمين يقتلون؟ فقال نهى رسول الله (ص) عن قتل النساء والصبيان بحال حتى ولو تترس أهل الحرب بهم لم يجز رميهم ولا تحريقهم . ويلاحظ إن هذا الرأي صحيح إذا كان المقصود من الترس هو الدفاع والاحتماء، أما إذا كان بغرض التحصين والهجوم ويعرف ذلك بالقرائن والإمارات فلا بد من القول بجواز قتلهم لاقتضاء المصلحة ذلك .

وقد أقرت الشريعة الإسلامية إجراءات لصالح الأطفال أثناء النزاع المسلح . فقد نهى الرسول (ص) عن التفريق بين الأم وولدها، فقد قال الرسول (ص) ”من فرق بين أم وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة“^٢ .

وإذا كانت قواعد القانون الدولي الإنساني لا تجيز تجنيد الأطفال في القوات المسلحة قبل بلوغ الخامسة عشرة، فإن الإسلام لا يوجب الجهاد على الصبي لضعف بنيته ولذلك (فقد رد رسول الله (ص) البراء بن عازر وغيره يوم بدر ممن لم يبلغوا خمس عشرة سنة). وقد روى عن ابن عمر رضی الله عنه، قال، (عرضت على رسول الله (ص) يوم أحد وأنا ابن أربعة عشرة فلم يجزني في المقاتلة) (آل خليفة، ٢٠٠١ م، ص ٣٨، ٣٩) .

إن الإسلام يحرم قتل من لا يشتركون في النزاعات المسلحة ويحافظ على الأسرة ويحرص على حقوق المدنيين، وهي نفس الحقوق التي أقرها القانون الدولي الإنساني .

١- أخرجه أبو داود ح (٢٦١٤).

٢- رواه الترمذي (١٢٠٤) وحسنه الألباني في صحيح الترمذي .

الخاتمة والتوصيات :

إن النزاعات المسلحة أفعال عدوانية، تكون النفوس البشرية أغلى ضحاياها، بمن فيهم نفوس الأطفال، وإذا كانت البشرية تهفو إلى وقف هذه النزاعات وسيادة السلام بين الجماعات والمجتمعات المختلفة، فإن ذلك لا يتحقق بإلقاء السلاح فحسب، بل بتوفير ظروف حياة جديدة، قوامها الحياة النفسية والعاطفية السليمة، التي لا يمكن البدء في بنائها إلا من خلال سلوك الأطفال بناء سليماً، وتكوين شخصياتهم وفق أسس مرنة وواقعية وموضوعية بعيداً عن التعصب والنظرة العدوانية .

و لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها ما يلي :

- ١ . أن تقوم جامعة الدول العربية ببذل كل الجهود لعقد اجتماع للدول الأطراف في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، وذلك لحمل إسرائيل على تنفيذ إلتزاماتها. بموجب هذه الاتفاقيات وخاصة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والاحتلال والتي تنتهكها إسرائيل منذ أكثر من خمسين عاماً .
- ٢ . العمل على تشجيع الدول على إبرام المعاهدات التي تضمن حماية حقوق الأطفال .
- ٣ . العمل على تفعيل دور المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة .
- ٤ . العمل على سن القوانين التي تمنع انخراط الأطفال في الجيوش .
- ٥ . وضع آليات لحل النزاعات المسلحة، وتوفير قوات حفظ السلام ومحكمة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الطفل، ورفع الحصانة عن مجرمي الحرب، والعمل على رفض الحروب .
- ٦ . العمل على ضمان توفير التعليم بالنسبة للأطفال في ظل النزاعات المسلحة وللأطفال اللاجئين كضمان لمستقبلهم واندماجهم في المجتمع .
- ٧ . ضرورة توفير الرعاية الصحية للأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة .
- ٨ . العمل على اشتراك الأطفال في عمليات المصالحة وبناء السلام ونبذ النزاعات المسلحة .
- ٩ . الاهتمام بالنساء ووضعهن في النزاعات المسلحة، خاصة وإنهن يعانين بشكل كبير نتيجة للصراعات والنزاعات المسلحة .

المراجع :

- آل خليفة، خالد بن علي (٢٠٠١): "حماية الطفل في النزاعات المسلحة"، مجلة الطفولة والتنمية، المجلد ١، العدد ٤، المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة.
- أبناء موسكو (٢٠١٣): "أطفال العرب في يوم الطفل العالمي"، في: anbamoscow. http // com
- اسماعيل، كريم (٢٠٠٦): "نحو نزاعات مسلحة أكثر إنسانية (١)"، مجلة النصر، السنة ٩٤، العدد ٠١٨، إدارة الشؤون المعنوية للقوات المسلحة، القاهرة.
- الحجري، ضياء (٢٠٠٢): إسرائيل من الداخل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- السعدي، غازي (١٩٩٥): مجازر وممارسات، دار الخليل للنشر، عمان.
- الصاوي، عبد الحافظ (٢٠٠٦): "الفقر والحرب .. ثنائية العدوان على الإنسان العربي"، مجلة الوعي الإسلامي، السنة ٣٤، العدد ٩٨٤، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.
- العسكري، سليمان إبراهيم (٢٠٠٢): "الطفل العربي ومأزق المستقبل"، في: ثقافة الطفل العربي، كتاب العربي، العدد ٥٥، مجلة العربي، الكويت.
- العطار، محمد محمود (٢٠٠٣)، "أطفال فلسطين"، مجلة الكويت، العدد ٢٤١، وزارة الإعلام، الكويت.
- العطار، محمد محمود (٢٠٠٣): "عالم صغير جداً جداً"، المجلة العربية، السنة ٢٨، العدد ٣١٦، المملكة العربية السعودية.
- العطار، محمد محمود (٢٠٠٤): "هموم الطفل الفلسطيني من منظور نفسى تربوي"، مجلة الطفولة والتنمية، مجلد ٤، العدد ٤١، المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة.
- العطار، محمد محمود (٢٠٠٠): الدستور وأطفال الشوارع، مجلة رواق عربي، العددان ٣٩ - ٣٨، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة.
- الهيتي، هادي نعمان (٢٠٠٣): "النزاعات المسلحة .. من تأثيراتها المباشرة في الأطفال، إلى تأثيرات الفضائيات فيهم"، مجلة الطفولة والتنمية، المجلد ٣، العدد ٩، المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة.
- باشا، هبة محمد (٢٠٠٦): "أمهات في زمن الحرب"، مجلة نصف الدنيا، السنة ٧١، العدد ٠٤٨، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
- جريدة الأهرام (٢٠٠٦): السنة ١٣١، العدد ٤٣٧٨٢، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
- جريدة الرياض (٢٠١٤): العدد ١٦٨٣١، مؤسسة الإمامة الصحفية، الرياض.
- زيدان، فاطمة شحاتة (٢٠٠٥): "الحماية الدولية للأطفال في النزاعات المسلحة"، مجلة السياسة الدولية، السنة ٤١، العدد ١٥٩، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
- سلطان، غانم (٢٠٠٦): "هل يستطيع العامل أن يتجنب الحروب والنزاعات المسلحة؟"

- ” مجلة العربي، العدد ٥٦٨، وزارة الإعلام، الكويت .
- عبدات، روى (٢٠٠٣) : ”الأطفال المعاقون الفلسطينيون في ظل واقع انتفاضة الأقصى“، مجلة المنال، العدد ١٧٤، مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية، الإمارات العربية المتحدة.
 - عبدالهادي، عبد العزيز محييمر (١٩٩٣) : ” إتفاقية حقوق الطفل خطوة إلى الأمام أم إلى الوراء“، مجلة الحقوق، السنة ١٧، العدد ٣، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت .
 - فوزى، أمل (٢٠٠٦) : ” ٢٠٠٦ عام المشاهد السياسية الدامية “، مجلة نصف الدنيا، السنة ١٧، العدد ٨٨١، مؤسسة الأهرام، القاهرة .
 - قاعود، علاء وعبدالقدوس، نادرة و عبد الخالق، عبدالرحمن (١٩٩٩) : الأطفال والحروب حالة اليمن، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة .
 - قنديل، محمد متولي (٢٠٠٤) : ” حقوق الطفل الخاص ورفاهيته في سنوات العمر الأولى“، دعوة إلى تكافؤ الفرص ومناهضة التمييز، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثاني لمركز رعاية وتنمية الطفولة، كلية التربية، جماعة المنصورة .
 - مجلة المرأة اليوم (٢٠٠٣) : ” ذئاب يغتالون الطفولة “، العدد ١١٢، المؤسسة العربية للصحافة والنشر والتوزيع، أبو ظبي .
 - مجلة نصف الدنيا (٢٠٠٦) : السنة ١٧، العدد ٨٦٠، مؤسسة الأهرام، القاهرة .
 - مرسى ١، محمد مرسى محمد (٢٠٠٥) : ” تأثيرات النزاعات المسلحة في الأطفال من خلال الفضائيات “، مجلة الفيصل، العدد ٣٤٤، دار الفيصل الثقافية، المملكة العربية السعودية .
 - مرسى ٢، محمد مرسى محمد (٢٠٠٥) : ”تجنيد الأطفال في الحروب وأثر مشاهد النزاعات المسلحة عليهم“، مجلة الحرس الوطني، السنة ٢٧، العدد ٢٨١، رئاسة الحرس الوطني السعودي، المملكة العربية السعودية .
 - مركز الميزان لحقوق الإنسان (٢٠١٢) : انتهاكات حقوق الأطفال في قطاع غزة خلال عام ٢٠١١، غزة، فلسطين .
 - مركز غزة للحقوق والقانون (٢٠٠٢) : ”انتهاكات حقوق الأطفال الفلسطينيين“، مجلة الطفولة والتنمية، المجلد ٢، العدد ٨، المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة .
 - يوسف، أشرف عبد العزيز (٢٠٠٢) : ” الحماية الدولية للطفل في قانون المنازعات المسلحة ودور التشريع الوطنى المصرى في تفعيلها“، مجلة الطفولة والتنمية، المجلد ٢، العدد ٨، المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة . [HTTP: //www.pcc-jer.org/new/](http://www.pcc-jer.org/new/articles.php?id=127) (articles.php?id=127(30

تقارير

هجرة الشباب حلم أم هروب من الواقع ..؟!*

طلال أبو ركة *

مقدمة :-

إن أي محاولة لدراسة الظواهر التي تعتلي المجتمعات إيجاباً أم سلباً بمنأى عن دراسة الواقع السياسي والاجتماعي والبيئة الحاضنة لها يعتبر دربا من الخيال والوهم ، فلا بد لأي دارس للمشاكل والأزمات التي قد تعتلي المجتمعات ، الوقوف بعمق أمام البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، حتى يستطيع دراسة المتغيرات التي أدت إلي بزوغ هذه الظاهرة أو تلك.

فلسطينياً يبدو الأمر جلياً للغاية إذ أن سلسلة الأزمات المتلاحقة التي يمر بها المجتمع الفلسطيني ، جعلت الواقع السياسي والاجتماعي صعباً وقاسياً للغاية ، هذا ناتج بالمقام الأول عن الاحتلال الإسرائيلي الذي اقتلع شعباً بأكمله من أرضه وزج به في تجمعات مختلفة ومتباينة بين الداخل والخارج ، وعلاوة على ذلك قام بمنع التواصل الاجتماعي والإنساني حتى داخل الأرض المحتلة فهناك ثلاثة تجمعات فلسطينية تعيش في ظروف مختلفة نسبياً من حيث الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، وإن كانت تتشابه من حيث وقوعها تحت الاحتلال ونضالها المستمر للخلاص منه ، وهي (قطاع غزة ، الضفة الغربية ، فلسطينيو الـ٤٨) هذا غير التجمعات الفلسطينية في الشتات العربي والدولي.

ومن ناحية أخرى عمل الاحتلال منذ النكبة ومن ثم النكسة على تصدير الأزمات للمجتمع الفلسطيني على الأرض الفلسطينية وأقصد هنا قطاع غزة والضفة الغربية ، وواصل على الدوام سياساته الرامية لزعزعة الثقة والأمن لدى المواطن الفلسطيني في قدرته على النهوض بأوضاعه وتحسين مستوياته المعيشية ، وتنطلق السياسة الإسرائيلية في ذلك من نظرية ماسلو للحاجات ، حيث يعتبر الاحتلال أن الفلسطيني إذا ما نجح في تحقيق حاجاته الأساسية ، وتواصله الاجتماعي والثقافي فإنه سيبدأ في مرحلة البحث عن الذات وتقديرها وهو ما يعني بصورة أو بأخرى مقاومته والتخلص منه ، لذلك فإن مجمل السياسات الإسرائيلية تهدف لمنع

* مدير تحرير مجلة تسامح

الوصول الفلسطيني لهذه المرحلة ، وما نشاهده ونلمسه من حصار ، وحواجز ، واستيطان ، وجدار الفصل العنصري ، إضافة لسلسلة الاعتداءات بشكليها الحربي والاستيطاني على المجتمع والأرض الفلسطينية إنما يهدف بالمقام الأول لرسم واقع اجتماعي وثقافي وسياسي مشوه يدفع الفلسطيني بالتالي للتفكير بالهروب من جحيم الواقع المعاش .

أما على المستوى الفلسطيني الداخلي ومنذ انطلاق عملية التسوية بين منظمة التحرير ودولة الاحتلال ، والتي شكلت بدايات الانقسام في الموقف الفلسطيني والذي بات يعتريه ويشوبه الضبابية في التعامل مع سياسات الاحتلال ، نتيجة التباين في المواقف وغياب الرؤية والسياسة الموحدة لمواجهة تلك السياسات .

ولقد ازداد الأمر تعقيداً الانقسام السياسي الذي حصل بين شطري الوطن بعد أحداث حزيران في العام ٢٠٠٧م

مما أوجد واقعا سياسياً منقسماً ومتبايناً في المواقف والرؤى تجاه كافة القضايا كان عنوانه الكبير ، (التناحر الحزبي) والذي انعكس على الواقع الاجتماعي في الأراضي المحتلة حتى بات التصنيف الحزبي عنواناً لكافة التعاملات داخل المجتمع بدءاً من التوظيف في مؤسسات السلطة ، وصولاً للزواج والعلاقات الاجتماعية داخل المجتمع .

مما لا شك فيه أن الانقسام توغل عميقاً في بنية المجتمع الفلسطيني لدرجة اهتزت فيها القيم الوطنية والاجتماعية هزة عنيفة جداً ويمكن لأي مراقب أن يتلمس ذلك بمجرد النزول للشارع والاستماع لأراء الناس في ذلك .

يكفي الإشارة هنا إلي تراجع الحريات وهو ما أشارت إليه كافة التقارير الحقوقية خلال فترة الانقسام ، وكانت شريحة الشباب هي الأكثر تضرراً بفعل ذلك ، حيث أن مستويات البطالة ارتفعت بين صفوفهم بدرجات كبيرة ، نتيجة التمييز في التوظيف والقائم في شطري الوطن على أسس حزبية ، يكفي أن نذكر مفهومي السلامة الأمنية في قطاع غزة ، والتشيك الأمني للتدليل على ذلك ، (ولعل أزمة تنفيذ اتفاق المصالحة الأخير تقف فيه قضية رواتب موظفي غزة حجر عثرة حتى اللحظة)، ناهيك أيضاً عن ارتفاع معدلات البطالة بين صفوف الخارجين ، وعدم قدرة الجامعات على ربط التخصصات بسوق العمل ، إضافة لتغييب العمل النقابي بداخلها ولم يحظى الشباب لفرصة للتعبير عن آرائهم حتى داخل الجامعات .

كل هذا الواقع بما يحمله من إشكاليات خلق بدون شك جملة من التحديات التي تواجه الشباب الفلسطيني ، مما دفعهم لمواجهة أما بالتفكير في الخلاص من بمحاولة الهجرة مشروعة

أو غير مشروعة ، أو بالانكفاء والانعزال وعدم المبالاة في كثير من القضايا من خلال استنزاف قدراتهم ووقتهم في العالم الافتراضي خلف شاشات الانترنت في المقاهي والبيوت ، أو بانصرافهم نحو الميل العدواني والتطرف في التعامل مع جملة القضايا والتحديات

الواقع السياسي والاجتماعي ... عامل فلسطيني مناهض أم مساعد :-

في طبيعة أي صراع بين طرفين أن يستخدم كلاهما ضد الآخر كافة الوسائل لإلحاق الهزيمة بالآخر وتمرير سياساته ، ومن الطبيعي أيضاً أن يقوم الطرف الآخر بمواجهة هذه السياسات والمخططات وعدم السماح بتمريرها عليه ، ولكي نستطيع ذلك فعلياً تقديم رؤية نقدية للواقع الفلسطيني السياسي والاجتماعي بكافة مكوناته ليس بهدف جلد الذات ، وإنما بقصد تصويب المسار واستخلاص العبر ، والبحث عن حلول جذرية لكافة الأزمات المتركمة في الواقع الفلسطيني .

الواقع السياسي والاجتماعي في الحالة الفلسطينية :-

لكي تتمكن من فهم المتغيرات التي قد تنشأ في أي مجتمع فإنه لا بد من إدراك الواقع السياسي والاجتماعي لهذا المجتمع وذلك للوقوف على حقيقة هذه المتغيرات ، وهنا سنتوقف الورقة أمام أربع أجسام هامة في محاولة لرسم صورة للواقع الفلسطيني وطبيعة الدور الذي لعبته في دفع الشباب نحو الهجرة وهي :-

أولاً :- الانقسام الفلسطيني الداخلي :-

مما لا شك فيه أن الانقسام الفلسطيني الداخلي كان عاملاً سلبياً في الحياة الفلسطينية ، ولعل المستفيد الأول من كان ولا يزال هو الاحتلال الإسرائيلي ، إذ أدى هذا الانقسام إلى تصنيف المجتمع على أساس حزبي مقيت ، شوه صورة الفلسطيني في الداخل والخارج ، وضرب بعمق في بنية وتكوين المجتمع وقيمه الوطنية ، مما عزز من الشعور بالاعتزاز الداخلي والذي يعاني منه شريحة عريضة من الشباب الفلسطيني ، وبدأ التناحر والتشويه في الخطاب الرسمي والشعبي على المستوى الداخلي في فرض شعور بحالة من الإحباط واليأس في صفوف الشباب الفلسطيني ، ولعل ما حدث من قمع ناعم أو خشن لكافة التحركات الشبابية لإنهاء الانقسام زادت من يأس الشباب ودفعهم بالتفكير في الهروب من هذا الواقع المرير .

ولعل أهم إفرازاته في غزة ، هو قيام السلطة في رام الله بوقف التوظيف لأبناء القطاع طوال فترة الانقسام ، إضافة لقيام سلطة غزة بتوظيف أبناء حركة حماس فقط أو من يحصلون على

السلامة الأمنية للتوظيف وهم بالغالب من المنتمين لحركة حماس ، وفي نفس الوقت تمارس السلطة في الضفة نفس الآلية حيث التشيك الأمني من قبل الأجهزة الأمنية هناك وهو في الغالب لمصلحة أبناء فتح ، لتصبح بذلك سلطة الحزب أو التنظيم وليس سلطة الشعب .

ثانياً :- فشل الأحزاب في تبني مشاكل الشباب :-

فشل الأحزاب السياسية الأخرى في حمل هموم الشباب وتطلعاتهم في ضوء حالة الانقسام ، وبدلاً من أن تكون رافعة للشباب وحاضنة لهم ، تماهت مع الانقسام وتكيفت معه ، وبقيت قياداتها متكلسة حريصة على امتيازاتها ومصالحها ، بل أنها انحازت بشكل واضح لصالح الانقسام وعجزت عن تقديم رؤية أو أفق حقيقي للخروج من الأزمة ، ولقد أهملت بقصد أو بعجز دورها النضالي في احتواء الشباب الفلسطيني وتعزيز صمودهم ، وتقوية قيم الانتماء والارتباط بالأرض وبال الهوية .

ثالثاً :- مؤسسات المجتمع المدني ،، والحصاد المر :

رغم أن معظم المؤسسات في المجتمع المدني الفلسطيني تعمل على أجندة تكاد تكون واحدة ، وهي تعزيز قيم الديمقراطية والتسامح والمشاركة ، وتستهدف في معظمها فئة الشباب ، إلا أن للأسف حصادها كان مرأً للغاية إما بفعل التزامها بشروط الجهة المانحة والتي في كثير من الأحيان كانت لا تناسب المجتمع المحلي ولا تفي باحتياجاته الأساسية ، أو بفعل التعالي على المجتمع من قبل بعض القائمين عليها في التعامل مع قضايا الشباب ، وكانت جل أطروحاتها للشباب نظرية بعيدة عن الواقع ، بل وصل الأمر ببعض هذه المؤسسات باستغلال الشباب في القيام بمهام لها بدون مقابل تحت مسمى العمل التطوعي ، والذي تراجع كثيراً في الحياة الفلسطينية .

رابعاً :- الجامعات الفلسطينية بين العجز وتسليع التعليم :-

تعتبر الجامعات رافداً مهماً من روافد المجتمع المدني ، ويناط بها وضع حلول لكافة الأزمات التي يعاني منها المجتمع ، ولكن في الحالة الفلسطينية كان الوضع مختلف للأسف ، حيث كانت الجامعات جزءاً من حالة الانقسام وتصنف على أساس حزبي ، وهي بالتالي لم تنجح في القيام بدورها ، بل كانت للأسف مسرحاً للتوتر والأزمات نتيجة هذا التصنيف ، إضافة لذلك جنوحها نحو تسليع التعليم من ناحية ، وغياب الرؤية الواضحة لهذه الجامعات من حيث تلبية احتياجات المجتمع .

إضافة لوجود مشكلة في أسلوب التعليم إذ أن الاعتماد على الأسلوب التلقيني والذي يفتقر للأساليب الإبداعية ويحدد من قدرات الشباب في البحث والاستنباط والتحليل . كل

هذا يؤثر على مدى عمق التجربة التعليمية للشباب وقدرتها على التجاوب مع احتياجات وتطلعات الشباب الفلسطيني وتأهيلهم لمواجهة تحديات العصر. بالإضافة إلى ذلك هناك قصور في المنهاج على كافة المستويات ولكن بالأخص ما يتعلق غي إعداد الشباب للحياة

الهجرة في المفهوم والموروث الفلسطيني :-

ارتبط مفهوم الهجرة في الوجدان والذاكرة الفلسطينية بالصور المؤلمة والأحداث المأساوية التي رافقت تاريخ الشعب الفلسطيني الحديث ، حيث لا تزال ذكريات النكبة والاقتل من الأرض ، والتهجير القسري التي عاشها الشعب الفلسطيني منذ نكبة العام ١٩٤٨م، حاضرة في الوجدان والشعور الفلسطيني حتى اللحظة .

ومنذ اللحظة الأولى لتلك الهجرة القسرية التي عاشها الفلسطيني ، وبعد أن تبذرت غيوم المأساة عن حجم الكارثة، واتضح عمق الجرم الذي مورس بحق شعبه بأكمله ، بدأ الفلسطيني نضاله الطويل نحو استعادة الحق المسلوب .

تجسد النضال الفلسطيني في أحد أوجهه في مواجهة سياسية التهجير التي حاول الاحتلال الإسرائيلي على مدار عقود طويلة أن يسهلها ويشجع عليها، فكانت محاربة الهجرة شرعية أو غير شرعية وسيلة نضالية فلسطينية في مواجهة تلك السياسة الرامية لإفراغ الأرض من أهلها ، تحقيقاً للدعاية الإسرائيلية التي انطلقت بأن فلسطين أرض بلا شعب ، لشعب بلا أرض.

طوال سنوات الثورة الفلسطينية والنضال الفلسطيني مستمر في مواجهة الهجرة ، والتأكيد على التشبث بالأرض والتمسك بحق الوجود على هذه الأرض ، حتى أطلق محمود درويش مقولته الخالدة ”على هذه الأرض ما يستحق الحياة“ .

ومع بدء مرحلة التسوية السلمية بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الاحتلال ، بدأ وكأن هناك خلل قيمي أصاب منظومة القيم الوطنية في فلسطين ، ساعد في ذلك دون شك الانقسام في الموقف الفلسطيني من عملية التسوية حيث أصبح المجتمع الفلسطيني يتجاوزه تياران ، الأول مؤيد ومدافع عن عملية التسوية ، والثاني معارض ورافض لها ، لتبدأ من هنا مسيرة التناقضات في الخطاب الوطني الفلسطيني ، وتبدأ رحلة الخلل الذي بدأ يتراكم على منظومة القيم الفلسطينية ، حيث بدأت مفردات التشويه والتخوين تسيطر على الحالة الفلسطينية ، ومن ضمنها بلا شك أصبح الارتباط بالأرض والهوية محل جدل ونزاع كبيرين .

وتتوالى الأحداث والمواقف وصولاً إلى تلك اللحظة القاسية في التاريخ الفلسطيني وأقصد هنا الانقسام السياسي والجغرافي والقيمي الذي تجسد واقعياً في الرابع عشر من حزيران ٢٠٠٧م ، بدأت مرحلة الاغتراب الذاتي والتي أصبحت تسري في الجسد الفلسطيني ، تصادف أو توافق معها حصار إسرائيلي ظالم ومنافي لكل الأخلاق والأعراف الدولية على قطاع غزة ، وتقطع أوصال الضفة الغربية ، ليساهما معا في خلق هذا الشعور من الاغتراب والإحساس بضيق الروح والمكان ، لبدأ معها سبل البحث عن الخلاص من هذه الحالة المرهقة والمتعبة للجسد الفلسطيني ، وخصوصا في ظل انتشار الفقر والبطالة ، التي واجهت جيل الشباب خصوصا في هذه المرحلة ، فكانت الهجرة حلاً مقترحاً ، ولكنه ليس سهلاً المنال في الحالة الفلسطينية لأسباب متعددة ، مما دفع الشباب الفلسطيني للجوء للهجرة غير الشرعية أو الغير قانونية للهروب من واقع مأساوي جعلهم بين سندان الحصار ومطرقة البطالة .

شكلت حادثة العبارة المصرية المحملة بمئات الفلسطينيين الذين فقدوا في عرض البحر قبالة الشواطئ الإيطالية بعد انتهاء العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني بغزة ، صدمة كبيرة لكافة مكونات المجتمع الفلسطيني ، الذي بات عليه مراجعة ذاته وتقديم قراءة نقدية لواقعه المعاش وذلك بهدف تصويب المسار من جديد والوقوف على وضع الحلول والخطط الرامية إلى الحد من هذه الظاهرة ، والتي بدأت تستشري في المجتمع الفلسطيني .

الأسباب التي تقف خلف هجرة الشباب الفلسطيني :-

المتابع للشأن الفلسطيني يلاحظ دون أدنى مشقة حجم التحديات التي تواجه المجتمع الفلسطيني عامة ، والشباب الفلسطيني خاصة في ظل سياسات عدوانية إسرائيلية تستهدف بدون شك بقاء الإنسان على أرضه ، فهذا الاحتلال الكولونيالي لا يثنائي عن ممارسة كافة المضايقات والممارسات التي تجعل الأرض تضيق بسكانها ، فمن هدم البيوت بحجة الترخيص في القدس المحتلة ، إلى سياسية الحواجز التي تعيق حركة الفلسطيني من ممارسة حياته العادية ، حتى وصل الأمر بأن قامت إسرائيل بوضع حاجز على مدخل كل قرية وشارع في الضفة المحتلة ، أضف لذلك ما يعانيه المواطن الفلسطيني من جراء سياسية الاستيطان والجدار العازل وغيرها من الممارسات التي خنقت الحياة الفلسطينية وجعلتها دواما في حالة توتر دائم وترقب لما سيسفر عن السلوك الإسرائيلي .

أما في غزة فحدث ولا حرج عن الممارسات الإسرائيلية ويكفي ذكر الحصار الذي خنق المجتمع في غزة بأكمله وأفقده كل أمل في الحياة والنجاة من هذا العقاب الجماعي ، وانعكاسه على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في غزة ، وهو ما ضعف بنية المجتمع الاقتصادية ، إضافة لشن إسرائيل ثلاثة اعتداءات على القطاع في غضون ست سنوات أي بمعدل عدوان شامل كل

عامين ، وهو ما أفقد المواطن شعوره بالأمن أيضا ، كل هذه السياسات كان لها انعكاسات مباشرة على التفكير في الهجرة والبحث عن حياة أفضل وخاصة في ظل الانقسام السياسي والجغرافي بين شطري الوطن ، ولقد لعبت مطرقة الاحتلال دوراً كبيراً في تحفيز ودفع الشباب على الهجرة ، ولعل متابعة مؤشرات البطالة والواقع الاقتصادي بين صفوف الشباب تدل بشكل قاطع على هذه الحقيقة ، حيث وصلت نسبة البطالة بين الشباب إلى (ما يعادل ٦٥٪) ، في حين بلغت نسبة الفقر حوالي ٩٠٪ في القطاع جراء السياسات الإسرائيلية حسب ما نشرته وكالة معا بتاريخ ١٧/١٠/٢٠١٤ على صفحتها)

أولاً: الاحتلال الإسرائيلي وانعكاساته على الشباب لدفعهم نحو الهجرة :

المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي ومعظم الشباب هم جيل لم يعيش إلا تحت الاحتلال . الاحتلال هو نوع من التسلط والقهر والظلم والعدوان ويأخذ أشكالاً مختلفة ، احتلال أراضي ، احتلال ثقافي ، مجازر ، حروب ، لاجئين ، عنف ، حواجز ، وكل هذا جسده الاحتلال الإسرائيلي بممارساته القمعية ضد الشعب الفلسطيني عبر السنين . وبدأ ظلم الشعب الفلسطيني منذ بداية القرن العشرين على اثر وعد بلفور ، وتجسّد في ١٩٤٨ بإعطاء الأمم المتحدة إسرائيل الحق في إقامة دولة لليهود على أرض فلسطين ، على حساب وجود الشعب الفلسطيني وانتهاكا صارخا لجميع حقوقه .

تحولات في التاريخ الفلسطيني وانتقاله من مأساة إلى مأساة وجرح إلى جرح آخر ومذبحة إلى مذبحة أخرى من دير ياسين إلى كفر قاسم حتى انتفاضة الأقصى .. ٢ ، كلها صنعها المحتل الغاصب للأرض والكرامة لترقيع الفلسطينيين وإجبارهم على النزول عن حقوقهم المغتصبة ولدحض آمالهم في التحرر والعيش في حياة كريمة وآمنة .

المواطن الفلسطيني وبتجاربه القاسية من التشرد والجريمة والتهديد الوجودي والإنساني له من خلال انتهاكات جميع حقوقه وتقسيمه إلى أشلاء ، تقسيمات المناطق ٤٨ ، ٦٧ ، ضفة غربية ، قطاع غزة ، القدس ، فلسطيني الداخل والشتات ، حولت الشارع الفلسطيني إلى مجموعة من عدة قطاعات متناثرة لا يوجد بينهما تلاحم ، وخلفت شرخا كبيرا في التواصل الثقافي ، الحضاري والسياسي للشعب الواحد ، وأصبحنا مثل تجمعات سكانية مقولة على شكل العلاقة مع الجهة القابعين تحت تأثيرها وسيادتها ، وفي بعض الأحيان أدى هذا الظرف إلى تضارب في المصالح والنزاعات بين أبناء الشعب نفسه .

والتاريخ النضالي للشعب الفلسطيني كان له أثر جبار في مقاومة الاحتلال وبتبعاته ، وترسيخ واقع للصمود والتصدي للقهر والعدوان ، والتأكيد على الهوية والثوابت الوطنية . إلا أن

الحلول المفروضة و اتفاقيات السلام وللأسف لم تتجاوب مع نضالات الشعب وطموحاته، بل أنها خلقت حالة عامة من خيبة الأمل إذ أنها جملت الاحتلال ورسخته وخلقت مبررات لتصعيد عنفه وقمعه، كما أنها فاقمت من الشعور بالاعتراب عند الشباب، فالعدو اليوم غير واضح المعالم كما في السابق، كما أن الواقع السياسي تشوبه الضبابية والتخبط وعدم وضوح الهدف.

ثانياً: مطرقة البطالة في المجتمع الفلسطيني بين الشباب :-

بحسب دائرة الإحصاء المركزية في فلسطين في العام ٢٠١٢ ، لقد بلغ عدد العاطلين عن العمل حسب تعريف منظمة العمل الدولية حوالي ٢٧١ ألف شخص في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث ٢٠١٢، منهم حوالي ١٥١ ألف في الضفة الغربية وحوالي ١٢٠ ألف في قطاع غزة.

و ما يزال التفاوت كبيراً في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة حيث بلغ المعدل ٣١,٩٪ في قطاع غزة مقابل ٢٠,٤٪ في الضفة الغربية، أما على مستوى الجنس فقد بلغ المعدل ٢٠,٧٪ للذكور مقابل ٣٩,٠٪ للإناث في الأراضي الفلسطينية.

أعلى معدلات بطالة في الأراضي الفلسطينية سُجلت للفئة العمرية ٢٠-٢٤ حيث بلغت ٤٣,٨٪ في الربع الثالث ٢٠١٢. أما على مستوى السنوات الدراسية، فقد سجلت الإناث في الأراضي الفلسطينية اللواتي أنهين ١٣ سنة دراسية فأكثر أعلى معدلات بطالة من إجمالي الإناث المشاركات في القوى العاملة، حيث بلغت ٥٠,٩٪.

سجلت محافظة طولكرم أعلى معدل بطالة في الضفة الغربية حيث بلغت ٢٩,٩٪، بينما سجلت محافظة خانينوس أعلى معدل بطالة في قطاع غزة بنسبة ٣٧,٥٪.

وحسب التعريف الموسع للبطالة فقد ارتفع معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية من ٢٤,٩٪ في الربع الثاني ٢٠١٢ إلى ٢٧,٨٪ في الربع الثالث ٢٠١٢.

وبحسب هذه المعطيات فان مطرقة البطالة وسندان الاحتلال والذات باتا يحاصران الشباب الفلسطيني هما عاملا الطرد الرئيس الذي يدفع الشباب نحو التفكير بالهجرة والمخاطرة بحياتهم من أجل الهروب من هذا الواقع الأليم.

الأدوار المطلوبة من كافة مكونات المجتمع الفلسطيني لمحاربة الهجرة المنظمة والغير شرعية قد يبدو للبعض وهو يحاول تشخيص الحالة الفلسطينية بأن الصورة مأساوية وهذا حقيقي ، ولكن الأمل لا يزال قائما في تجاوزها ، والعبور نحو شاطئ الأمان عبر تعزيز صمود المواطن الفلسطيني ، ولكن المطلوب هو وقفة جادة وحقيقة مع الذات نستطيع من خلالها تجاوز كافة أزماتنا الداخلية والنهوض بالإنسان الفلسطيني حتى نتمكن جميعا متحدين في مواجهة آلة القتل والبطش الصهيوني والتي لا تستثني ولا تميز بين فلسطيني وآخر ، حيث أن الوجود الفلسطيني هو الهدف الأول والأخير لها ، وعليه فأنا المسؤولة تقع على عاتق كافة مكونات المجتمع الفلسطيني والمطالب بما يلي :-

- لا بد بأن يتحمل الجميع مسؤولياته تجاه هذه القضية بدءاً من السلطة الوطنية الفلسطينية حيث عليها أن تقوم بوضع الخطط المناسبة لمواجهة السياسات الإسرائيلية وتوفير مقومات الصمود.
- دعوة للمؤسسات لمراجعة برامجها تجاه الشباب والتركيز عليهم في المرحلة القادمة .
- مطالبة وزارة العمل الفلسطينية بضرورة وضع البرامج الوطنية لمواجهة هجرة العقول، وإنشاء مراكز للبحوث التنموية، والعلمية، والتعاون مع الهيئات الدولية والإقليمية المعنية لإصدار الوثائق والأنظمة التي تنظم أوضاع المهاجرين من الكفاءات.
- ضرورة أن يأخذ الإعلام دوره للحد من الظاهرة من خلال حملات توعية للشباب وأليات مواجهة جملة التحديات لديهم.
- البحث عن رؤية واضحة واستراتيجيات مشتركة لحل معضلة تزايد نسبة المهاجرين والراغبين في الهجرة من الشباب الفلسطيني .
- إعداد سياسة تعليم عال لإحداث حالة تمايز قادرة على الاستجابة لاحتياجات القطاع الخاص والتي يمكن من خلالها توفير فرص عمل للشباب .
- والتأكيد على توفير مأسسة الحماية الاجتماعية كوسيلة لجذب الشباب نحو البقاء في الوطن، وعدم التفكير بالهجرة.
- التركيز على التربية على المواطنة في البرامج المدرسية لتحفيز الشباب على التعلق بوطنهم وعدم التفريط فيه.

ثقافة

التسامح وحقوق الإنسان في فكر رثيف خوري

علي خليل حمد *

ولد رثيف خوري في «نابيه» بلبنان عام ١٩١٣، وتلقى دراسته الابتدائية في مدارسها، والثانوية في مدرسة برمانا للفرنسيس؛ ثم التحق بالجامعة الأميركية في بيروت حيث حصل على شهادة البكالوريوس في الأدب والتاريخ عام ١٩٣٢.

وبالرغم من أن مهنة حياته كانت التعليم إلا أنه كان متعدد مجالات النشاط التي اشتملت على الصحافة والنقد الأدبي وكتابة الشعر والمقالة والقصة، وذلك إلى جانب الأنشطة الثقافية والسياسية والوطنية في المؤتمرات والجمعيات المختلفة.

بعد تخرجه، عمل في سلك التدريس في لبنان وسوريا، ثم جاء إلى فلسطين في عام ١٩٣٥ ليدرس الأدب في مدرسة «المطران غوبات» في القدس؛ وفي فلسطين شارك في تأسيس «جمعية الطلبة العرب في القدس» عام ١٩٣٨، وكذلك رابطة المثقفين العرب؛ على أن العمل الأكثر أهمية في أثناء إقامته في فلسطين كان دوره النشط في ثورة الفلاحين عام ١٩٣٦ ضد الانتداب البريطاني، حيث شارك في إعداد مطالب الإضراب الكبير آنذاك.

وفي عام ١٩٣٨ ذهب رثيف خوري إلى نيويورك، ممثلاً للشباب العربي في مؤتمر الشبيبة العالمي هناك، ومدافعاً عن قضية فلسطين فيه؛ وكانت نتيجة ذلك أن منعت حكومة الانتداب من العودة إليها، فعاد إلى لبنان ليمارس التدريس هناك، وليصدر مع عمر فاخوري وأنطون ثابت مجلة «الطريق» عام ١٩٤٠؛ وفي هذه الفترة أصدر كتاب «جهاد فلسطين»، باسم مستعار وهو «الفتى العربي»، الذي تحدث فيه عن ثورة عام ١٩٣٦، ورصد ريعه لمجاهدي فلسطين.

كان رثيف خوري محاوراً بارعاً، تجلّى ذلك في مناظراته لطله حسين في موضوع «لن يكتب الأديب، للكافة أم للخاصة؟» بدعوة من هيئة المحاضرات في كلية المقاصد الإسلامية في بيروت عام ١٩٥٥.

وكما كان محاوراً بارعاً، كان كذلك مفكراً عنيداً، مستقلاً في تفكيره، فهو بالرغم من شيوعيته رفض موافقة زعيم الحزب الشيوعي خالد بكداش على قرار تقسيم فلسطين، وتمسك بالرؤية القومية في الصراعات الدولية؛ وفي الوقت نفسه لم يحجم في خطابه للرئيس المصري عبد الناصر عن انتقاده له، لما شهده في إبان حكمه من غياب الديمقراطية.

في الحديث عن حقوق الإنسان، يتفرد رثيف خوري بإصداره كتاباً خاصاً بهذا الموضوع ، وهو كتاب «حقوق الإنسان» الصادر عام ١٩٣٨، سابقاً بعشر سنوات، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي قرره الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨ مقتصرًا على الحقوق المدنية والسياسية في مستوى الأفراد، في حين عالج رثيف خوري في كتابه، فضلاً عن هذه الحقوق، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي بينها العهد الدولي الخاص بها بعد عام ١٩٦٦ (!)

توفي رثيف خوري عشية ١٩٦٧/٦/٥، قبل أن يشهد الاحتلال الاسرائيلي للبقية الباقية من فلسطين، البلد الذي ناضل من أجله في أثناء وجوده فيه، وبعده أيضاً.

سنناقش في هذه المقالة: إسهام رثيف خوري في مجال التسامح وحقوق الإنسان ضمن العناوين الآتية: الأيديولوجيا، والديموقراطية، وحقوق المرأة، الحقوق بين البورجوازية والاشتراكية، والتسامح وسعة الفكر؛ والحرية، والإنسانية مقابل التعصب القومي والمذهبي، والغازية والفاشية وحقوق الإنسان.

الأيديولوجيا

تعني الأيديولوجيا الأفكار والآراء التي تمثل مصالح طبقة أو جماعة من الناس؛ ومن الطبيعي عند رثيف خوري، بصفته ماركسياً، أن تكون هذه الجماعة العمال والفلاحين بصفتهم أكثرية الشعب من جهة، والأكثر تعرضاً للاضطهاد من جهة أخرى.

وفي الحديث عن أيديولوجية رثيف خوري، يمكن القول إنه:

مفكر تنويري ماركسي متميز:

أما الفكر التنويري، فمن مبادئه الأساسية: العقلانية، والانفتاح على الآخر، ومرجعية الطبيعة، وتاريخية النص، والقول بصنع الإنسان للتاريخ.

وسنعرض هنا بعض هذه المبادئ، كما وردت عند رثيف خوري. في مؤلفاته المختلفة:

« العقلانية :- تعني العقلانية الربط بين المسببات وأسبابها كما يرى ابن رشد، أو هي الربط القائم على التفكير النقدي بين الظواهر وأسبابها.
وفي هذا الشأن يقول رثيف خوري في كتابه «الفكر العربي الحديث» (ص ٥٩):
«العلم صرح يرتكز على دعائم العقل، فلا علم بلا عقل يختبر بالاستناد إلى الحواس والأدوات الفنية المساعدة لها، ولا علم بلا عقل يرجع إلى قوانين المحاكمات العقلية، لا إلى موجبات النقل والتقليد».

« مرجعية الطبيعة:- يقصد بها الاستناد إلى الطبيعة والتجربة في استنتاج القوانين والارتباطات بين الأشياء، وكذلك في الحكم على صحة هذه القوانين والارتباطات، يقول خوري في المصدر السابق (ص ٥٩):
«لا علم بلا مباشرة الطبيعة، فالطبيعة بما فيها المخلوق الإنساني هي ميدان العلم ومجاله الذي فيه يخوض، فلولا الطبيعة لبقى العلم بلا موضوع أو لما كان علم».

الانفتاح على الآخر

لا يحتاج المرء إلى مناقشة الانفتاح على الآخر عند مفكر ماركسي مثل رثيف خوري؛ إلا أن من الجدير بالذكر إلحاحه على رفع التناقض أو توكيد الانسجام بين الجديد الغربي في الفكر والقديم العربي منه، فيما يتعلق بحقوق الإنسان، كما يتبين من تكرار عبارات صريحة بهذا الشأن في كتابه «الفكر العربي الحديث» الذي يدلّ فيه على تأثر الكتاب والأدباء العرب في العصر الحديث بمبادئ الثورة الفرنسية؛ ومن هذه العبارات قوله (ص ١٦٣):

«وإننا لتستطيع أن نمضي في هذا الكتاب إلى غاية يمتد معها أجل الكلام في إثبات التوفيق الذي ذهب إليه أعلامنا ومفكروننا بين الثورة الفرنسية ومبادئها والتراث القديم وصفوة مثله وقيمه».

ويقول (ص ١٦٤): «ليس بالغريب مطلقاً أن تتلاقى، عند أعلام أدبائنا ومفكرينا، صفوة من التراث القديم بصفوة الثورة الفرنسية ومبادئها».

كما يقول (ص ١٦٥) مفسراً لهذا التلاقي من الجانبين:
«فإذا تلاقى عند أدبائنا ومفكرينا، صفوة من التراث القديم بصفوة من الثورة الفرنسية ومبادئها، فذلك طبيعي ما دام التراث القديم قد استهدف عدل الحكومات وحرية الناس ورقبيهم، وما دامت الثورة الفرنسية وأدباؤها ومفكرونها قد استهدفوا أيضاً عدل الحكومات وحرية الناس ورقبيهم».

بل هو يذهب إلى أبعد من استحسان هذا التلاقي بين الجانبين، فيقدم نصوصاً ممثلة لهذا التلاقي عند الجانبين، مما له صلة وثيقة بحقوق الإنسان، وذلك في الفصل المعنون «تياران يتفاعلان» (ص. ١٥٤-١٦٦).

« صنع الإنسان للتاريخ: - يتفق أصحاب الفكر التنويري على أن الإنسان هو صانع تاريخه الخاص، إلا أنهم يختلفون فيما بينهم، فينقسمون بوجه عام إلى قسمين: اليمين الذي يعزو ذلك إلى النخبة الفكرية (والتكنولوجيا)، واليسار الذي يلح على دور الجماهير في ذلك.

ومن الطبيعي، أن يقف رثيف خوري بصفته مفكراً ماركسياً، إلى جانب اليسار، وهو يدافع بقوة ووضوح عن هذا التوجه في مختلف مؤلفاته، ومن ذلك، قوله في كتابه «الفكر العربي الحديث» (ص ١٢١):

«لنقل إن هذا الانقسام النظري لا يزال ظاهراً في تفكيرنا الحديث بين فريقين: فريق يؤمن «بعقري» أو نخبة مختارة، يفرضون أفكارهم وبرامجهم الإصلاحية على الأمة، وفريق يؤمن بأمة تناضل بجماهيرها نضالاً يشار كها فيه أفذاذ الرجال، وتعلمهم ويعلمونها، وتقودهم ويقودونها».

«ولنقل أيضاً: إن فريقاً كبيراً من أدبائنا ومفكرينا السابقين، في مطلع النهضة، أدركوا أنهم مهما سمت آراؤهم وطابت مقالاتهم، لا يستطيعون وحدهم، كما لا يستطيع زعيم، ولا تستطيع هيئة كالجيش مثلاً، أن تحقق انقلاباً عميقاً وإصلاحاً راسخاً في أمة لم تتيقظ صفوفها، وفي بلاد لم تقم فيها دعائم مادية لبناء الإصلاح».

وبعدم مشاركة الجماهير في حركة إخوان الصفا، يفسر رثيف خوري فشل تلك الحركة؛ فيجيب في كتابه «الأدب المسؤول» (ص. ٩٣، ٩٤) عن السؤال: «لماذا لم يحقق إخوان الصفا أغراضهم، بالرغم من موقعهم المستنير من تعدد الأديان، ثم تعدد الشيع في الدين الواحد؟» بقوله إنهم «علقوا الأمل في تنظيم جماعتهم على قلة من الناس سموهم «الخيار الفضلاء»... ولم يطلقوا المجاري بينهم وبين الكافة أو الجماهير كيما تباح لأفكارهم أن تتحول من رسائل بالحرير إلى قوة وثابة في الشعب».

ولعلّ التجلي الأعمق لهذا التوجه لديه ما نراه في مسرحيته الشعرية ثورة بيدبا، عندما حاول الحكيم دبشليم حشد مناصرين له في الثورة على الملك الطاغية دبشليم لدى تلاميذه «المثقفين»، فقد تخاذل هؤلاء عندئذ، بل أخذوا يسخرون من بيدبا وتطاوله على الطاغية، وإنما وجد أنصاره الأشداء في أبناء الجماهير المضطهدة الذين ثاروا لاعتقال بيدبا، واقتحموا قصر الملك، وأطاحوا بالطاغية.

ما من شك في أن رثيف خوري كان اشتراكياً حتى النخاع، كما يقال، غير أنه كان في الوقت نفسه قومياً مخلصاً لقوميته، وكان ديمقراطياً مخلصاً لديمقراطيته، كما سيتبين لاحقاً في هذه المقالة.

التسامح وسعة الفكر:

يربط رثيف خوري بين التسامح والاعتدال لدى الفرد وما لديه من سعة في الفكر؛ ويمثل ذلك بشخصية الجاحظ المعتزلي المعروف، فيقول في كتابه «النقد والدراسة الأدبية لطلاب البكالوريا» (ص ٨٨، ٨٩):

«في هذه الشخصية [الجاحظ] أيضاً صفات لازمة للعالم والأديب الصحيح هي سعة الفكر والتسامح والاعتدال. ولسنا ننكر أن صاحبنا عرف شيئاً من التعصب العنيف كما يبدو من حكمه الذي أطلقه على زرادشت، المفكر الديني الفارسي، إذ قال في حقه بعد أن ألصق به تهماً وحمل عليه مثالب: «ولولا أنه صادف دهرراً في نهاية الفساد وأمة في غاية البعد من الحرية ومن الغيرة والأنفة والتقزز والتنظف [؟] لما تم له هذا الأمر».

ويضيف رثيف خوري قائلاً:

«إلا أن الواقع يظل أن كاتبنا كان واسع الفكر متسامحاً معتدلاً، وهو معتزلي، والمعتزلة آنئذ يمثلون طائفة أحرار الفكر، فإذا سمعنا أحكامه التي يرسلها في معارض النقاش حول المواضيع التي كانت مثار تعصب شديد تبين لنا ما ندعيه».

نتوقف هنا قليلاً، قبل متابعة حديث رثيف خوري عن أحكام الجاحظ، فنشير إلى أن الربط بين التسامح والاعتدال برغم صحته، ليس صحيحاً بإطلاق، فقد كان المعتزلة من المتشددين في بعض الأمور الدينية، ومنها استحالة العفو عن بعض الذنوب التي يقترفها الناس، بخلاف ما تراه جماعة السنة من إمكان ذلك؛ وقد دفع هذا التشدد المعتزلي الشاعر المعروف أبو نواس إلى انتقاد المعتزلي الكبير إبراهيم النظام بقوله:

فقل لمن يدعي في العلم فلسفة:
حفظت شيئاً، وغابت عنك أشياء
لا تحظر العفو إن كنت امرئاً حرجاً
فإن حظره في الدين إزرأء.

أما الأحكام التي أشار رثيف خوري إلى صدورها عن الجاحظ، والتي تمثل الارتباط بين سعة الفكر والتسامح والاعتدال، فمنها حكم الجاحظ على الذين يفضلون كل قديم في الأدب على

كل جديد، حيث يقول الجاحظ: «وقد رأيت نشاءهم يبهرون أشعار المولدين ويستسقطون من رواها، ولم أر ذلك قط إلا في راوية للشعر غير بصير بجوهر ما يروي، ولو كان له بصر لعرف موضع الجيد ممن كان وفي أي زمان كان».

ومن هذه الأحكام أيضاً، قول الجاحظ بصدد ما كان رائجاً من مفاخرة بين عناصر الجيش ومن انتقاص بعضهم لبعض: «إن كان لا يمكن ذكر مناقب الأتراك إلا بذكر مثالب سائر الأجناد فترك ذكر الجميع أصوب».

حقوق الإنسان - يعرف رثيف خوري حقوق الإنسان في كتابه «حقوق الإنسان» بقوله (ص ٩):

«نحن عندما نقول حقوق الإنسان في المجتمع نقصد حتماً حقوق الإنسان بالنسبة إلى دولة وحكومة المجتمع».

وقد قسم رثيف خوري تاريخ حقوق الإنسان في الكتاب إلى ثلاث مراحل:

- مرحلة الإنسان بلا حقوق - وهي تمتد منذ القدم، عبر عصور العبودية والإقطاع ومختلف الإمبراطوريات الرومانية وغيرها، إلى حين قيام الثورات الهولندية والإنجليزية والأمريكية والفرنسية.
- مرحلة الإنسان بحقوق سياسية ومدنية - وهي مرحلة الديمقراطية الرأسمالية والمساهلة [= التسامح]
- مرحلة الإنسان بأوسع حقوقه - وهي مرحلة الاشتراكية التي تشمل على الحقوق الاقتصادية وتحرير الشعوب.

ويجد قارئ كتابه «حقوق الإنسان» الكثير من الأفكار المشتركة مع حقوق الإنسان التي تشيع في وسائل الإعلام، وبخاصة المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلا أنه يتميز بالإلحاح على أمرين تغض تلك الوسائل الحديث عنها في العادة، وهما الحقوق الجماعية، والحقوق الاقتصادية.

ففي شأن الحقوق الجماعية، التي تتصل بالبعد القومي في فكره، يقول في كتاب «الأدب المسؤول» (ص. ٢٢-٢٣) ما فحواه إن للإنسان جانبين: أنه مدني بالطبع أو أنه جزء من جماعة، وأنه فرد؛ ولذا فإن له حقوقاً هنا وهناك، حقوقاً في أن تكون له دولة قومية مستقلة تامة السيادة تعيش بمساواة وسلام مع باقي البلدان، وحقوقاً خاصة به تمثل في أن تكون له شخصية مستقلة متطورة تمارس حريتها في التعبير عن نفسها ومطامحها.

وعن الحقوق الاقتصادية، يقول في كتابه «الفكر العربي الحديث» (ص ١٤٢):
«ليس يكفي أن تعلن للمواطن حرّيته الفكرية مثلاً، وحقه في الدعوة إلى رأيه، مع كون هذا المواطن لا يستطيع القراءة والكتابة، ولا يتمتع بالطاقة الاقتصادية التي تمكنه من بث فكرته عن طريق التأليف والطباعة؛ وبكلمة أخرى إن الحرية السياسية والمدنية لا تتوطد ويعز شأنها ما لم تتوفر باليسر الاقتصادي الشامل».

حقوق الإنسان بين البرجوازية والاشتراكية

يقدم رثيف خوري في كتابه «حقوق الإنسان» (ص. ٥٢، ٥٣) خلاصة لحقوق الإنسان التي أثمرتها الديمقراطية البورجوازية، وهي:
حق الحرية والحرية الشخصية: - لا يمنع الإنسان من التمتع بحياته وحرّيته شخصاً - أي: لا يقبض عليه، ولا يوقف، ولا يسجن، ولا يعذب، إلا بالشكل الذي ينص عليه القانون، وبعد أن يكون قد أبيع له حق الدفاع عن نفسه بإباحة كاملة ووجده القانون مسؤولاً عن ذنب يقتضي إجراء العقاب بحقه.

حق التعبير: - يتمتع الإنسان بحق حرية الفكر والكلام والطباعة والنشر والخطابة والتظاهر وعقد الاجتماعات، وحق حرية الانتخاب لمثليه في الحكومة، ورفع الاحتجاجات والعرائض إلى السلطات...

حق الملكية: - يتمتع الإنسان بحق ملكيته الخاصّة، فلا يجوز النيل من هذا الحق بأي صورة من الصور، سواء أكان ذلك بالمصادرة أو الحجز أو فرض الضرائب، إلا في أحوال تقتضيها المصلحة العامة ويستوجبها القانون بنصوص معينة.

حق العقيدة والعادات: - يتمتع الإنسان بحق ممارسة عقيدته الدينية وعاداته وحفظ تقاليده. والقانون يحميه من اضطهاد يناله بسبب ذلك، ومن تحقير يمس بكرامة عقيدته وعاداته ويستفزه.

ينتقد رثيف خوري البورجوازية في قصرها حقوق الإنسان على الحقوق المدنية والسياسية، وغضّها النظر عن الحقوق الاقتصادية التي تحظى بالرعاية في حالة الديمقراطية البروليتارية (النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي)، ويقدم بعض المواد من الدستور السوفياتي لأغراض المقارنة، نكتفي منها هنا بإيراد ما يتعلق بالجانب الاقتصادي (ص. ٦٦-٦٨):

الفصل الأول - المادة ١٠:

حق المواطنين في الملكية الخاصة للأرباح والتوفيرات الناتجة عن عملهم، ولبيوت السكن وتوابعها، وللبضائع والأدوات المنزلية، ولأمتعة الاستعمال والراحة الشخصية، حق يحميه القانون، وكذلك حق وراثته هذه الملكية الخاصة.

الفصل العاشر - المادة ١٨:

مواطنو «اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية» لهم الحق في العمل. وذلك يعني الحق في شغل مكفول مع أخذ جزاء جهودهم حسب مقدارها وقيمتها.

الحق في العمل مضمون بتنظيم الاقتصاد الوطني تنظيمًا اشتراكيًا، وبنمو القوى المنتجة في المجتمع السوفياتي نموًا مطّردًا، وبانعدام إمكان حصول الأزمات الاقتصادية، وبتلاشي البطالة.

المادة ١١٩:

مواطنو «اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية» لهم الحق في الراحة وتنزيه النفس. الحق في الراحة مضمون بإنقاص ساعات العمل اليومي إلى سبع فيما يخصّ الأكثرية الساحقة للعمال والمستخدمين مع دفع أجورهم، وبإنشاء شبكة عظيمة من المصحّات وملاجئ الراحة والأندية توضع تحت تصرّف الشعب العامل.

المادة ١٢٠:

مواطنو «اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية» لهم الحقّ في الضمان المادي أثناء شيخوختهم، وفي حالات المرض أو فقدان القدرة على الشغل.

هذا الحق مكفول للعمال والمستخدمين بنموّ الضمان الاجتماعي على حساب الدولة نموًّا واسعًا، وبإسعاف طبي مجاني للعاملين، وبشبكة من مراكز المعالجة والاستشفاء توضع تحت تصرفهم.

الديموقراطية

تكاد كلمتا «الاشتراكية» و«الديموقراطية» تتلازمان في حديث رثيف خوري عن حقوق الإنسان في الفكر الاشتراكي، مما يدل على عمق إيمانه بكلتيهما، ومدى ترابطهما عنده.

ويتبين هذا في تعريفه لحقوق الإنسان المذكور آنفاً، والذي يعلق عليه بقوله (ص ١٢):
«نرى أن الدولة والحكومة كلما اشتد تمركزهما في يد الأقلية الصغرى من المجتمع - أي كلما كان شكل الحكم منحرفاً إلى الأوتوقراطية والاستبداد - ضاق مدى حقوق الإنسان، بعكس ما لو كانت الدولة والحكومة ديمقراطيتين متمركزتين في يد الأكثرية الكبرى، فإن الحقوق التي يتمتع بها الإنسان في المجتمع، عندئذ، يتسع مداها جداً».

والفرق واسع عند رثيف خوري بين الديمقراطيتين: البورجوازية والاشتراكية، ففي حين تعاني الأولى من نقصين خطيرين هما: عدم تأمين الجانب الاقتصادي من حقوق الإنسان، وعدم إنصاف الشعوب المستعمرة والضعيفة واحترام حقوقها، نجد أن الديمقراطية البروليتارية تولي اهتمامها للجماهير العريضة ولا تنحصر في أرستقراطية المال، كما أنها تتناول الشعوب المستعمرة والضعيفة ولا تحصر اهتمامها ببعض دول مدججة بالسلاح. (ص ٦٣).

يتجلى إيمان رثيف خوري العميق بالديموقراطية، بأوضح تعبير عنه وأقواه، في الفصل الأخير من كتابه «حقوق الإنسان»، وهو بعنوان: خاتمة - نحن وحقوق الإنسان: الديمقراطية شعارنا؛ ويتخذ الفصل شكل خطاب حماسي موجه إلى الأمة العربية، المستضعفة المهضومة الحقوق هضماً كاملاً؛ وفيه يقول (ص. ١٢٣ - ١٢٦):
لنا سبيل واحد هو الديمقراطية، ولو بشكلها البورجوازي زمان كانت البرجوازية ثورية تقدمية، وقبل أن أصبحت رجعية كما هي اليوم في عهدنا الرأسمالي الاحتكاري تريد اقتباس الديمقراطية، وإعلان الديكتاتورية الفاشستية.

في ظل الديمقراطية تعين للمواطنين حقوق وحریات... حيوية جداً لنموننا ونجاحنا في كل ناحية من نواحي حياتنا، لأن الحريات هي بمثابة منافذ بروز القوى لنشاطاتنا المكبوحة التي كبحتها الاستعمار المستبد بسد منافذ بروزها عليها آنأً بالسلاح وأنأً بغيره.

في ظل الديمقراطية وحقوق المواطنين وحریاتهم نستطيع أن نشيد معقل اقتصادنا الذي خرّبه البورجوازيات الهاجمة علينا بفيض بضائعها ورساميلها. نستطيع أن نفسح المجال لذوي الأموال والهمم أن يبعثوا نشاطاً صناعياً زراعياً تجارياً، مع مساهمة الحكومة في بعث هذا النشاط وفي حماية اقتصادياتنا من أذى المزاحمات الأجنبية الشديدة.

في ظل الديمقراطية وحقوق المواطنين وحریاتهم المطلقة على اختلاف هيئاتهم نستطيع أن ننتظم في ألف شكل من أشكال التنظيم: العمال والفلاحون في نقاباتهم؛ الشباب في فرقهم الكشفية والرياضية...؛ المثقفون في أنديتهم ومشاريع نحو الأمة، وإصدار الكراريس

والمجلات، وفتح غرف القراءة، إلخ- بدون أي اعتبار للطائفية والعائلية وما أشبه... يجب أن يكون لنا شعار واحد وهو الديمقراطية، سواء أكنّا من الذين يؤمنون بالوحدة السورية أو بالانفصال، بالوحدة العربية أو باحتفاظ كل قطر عربي بشكل من كيان خاص... إن تربية على قواعد ديمقراطية صحيحة تتربّأها الأقطار العربية كلها... تكون هي أمّن رابطة تربط الأقطار وتسهّل عليها تفاهماً واتحاداً ديمقراطياً في المستقبل يتخذ أشد الأشكال موافقة للظروف التي يتحقق فيها.

حقوق المرأة

تحدث رثيف خوري عن حقوق المرأة في غير كتاب من كتبه، ومنها كتاب «نصوص التعريف في الأدب العربي»، حيث يجد القارئ حضوراً واضحاً للمرأة في أزمنة وأمكنة مختلفة، أقدمها نص لبطرس البستاني مأخوذ من محاضرة ألقاها في الجمعية السورية عام ١٨٤٨ موضوعها «تعليم النساء».

ولعل أكثر الكتاب أو الشعراء نصوصاً نثرية وشعرية قدمها لهم كتاب «نصوص التعريف في الأدب العربي» حول حقوق الإنسان والمرأة هو وليّ الدين يكن؛ ومنها موضوع مثير بعنوان «مصارع ثلاث نسوة» إحداهن قتلها الاستبداد، والثانية أرداها الجهل، والثالثة أودى بها الحجاب (ص. ٢٢٨).

ومن الأمثلة الأخرى في الكتاب نفسه، قضية الظلم الذي تعانيه المرأة في عاطفتها وحياتها نتيجة الزواج القسري والمصلحي، فيما جاء في قصص جبران خليل جبران: «الأجنحة المتكسرة»، و«وردة الهاني»، و«مرة البانية».

وأشار الكتاب إلى تطورات في الكتابة المتعلقة بالمرأة، مثل: الأدب الداعي إلى مساواة المرأة بالرجل في جميع ميادين الحياة والأعمال، والأدب الذي تعرض لقضية السفور والحجاب، وكذلك ما نوه به رثيف خوري من كتابات الأعلام النسوية حول معالجة القضايا الاجتماعية وفي مقدمتها قضية المرأة.

ونجد مثلاً آخر لحديث خوري عن حقوق المرأة في نقده اللاذع لآراء قسطنطين زريق حول المرأة، مما تضمنه كتاب «الوعي القومي» حيث يقول (ص. ٦٦-٦٨): «فلربما ابتساماً ناعمة أحييت نفساً ورفعتها من وهدتها، ولربّ دمعة رقيقة بدّد صفاؤها ظلمات الشقاء الكثيفة، ولربّ نظرة محيية نشرت الأمل بعد اليأس، والهناء بعد البؤس، فإذا

انتظمت هذه العاطفة الحساسة وترادفت مجاري هذا الغنى الروحاني في ما تنظمه المرأة من جمعيات خيرية وإصلاحية، تدفق البر والإحسان، وفاض الحبّ والحنان، وكان منها للأمة الخير العميم والنفع الجزيل، ولعمري إن في هذا لخدمة قومية جزيلة لا يدانيها العمل السياسي أو السعي المادي».

يلقى خوري على ذلك بقوله في كتابه «معالم الوعي القومي» الذي يرد فيه على زريق بقوله (ص. ٦٧-٦٨):

«كذا: جمعيات إصلاحية! نظرة محيية! ابتسامة ناعمة حتى دمة رقيقة! - كل تلك فيها خدمة قومية جزيلة لا يدانيها العمل السياسي أو السعي المادي».

ويتابع خوري نقده (ص. ٦٨-٧٠)، فيقول:

«ولما كان الدكتور مرتبكا، كما قلت، في مسألة الحرية والاستقلال فهو لم يذكرها إلا عرضاً، وأحياناً بصفتها مشكلة ثانوية... فقد ظهرت عليه علائم الحيرة في «توظيف» المرأة العربية في وعيه القومي، فمنحها وظيفة «صبّ إكسير المحبة والحنان» على العلل والأدواء، فتزليها أو تخفف على الأقل من وطأتها».

ولا ينسى خوري أن يذكر بما قاله زريق في موضع آخر من كتابه عن النساء (ص. ٦٩): « غالباً ما تستهوين أباطيل المادة الزائلة، من ترف في المأكل والملبس والمسكن، ومن رغبة في الظهور وتهالك على التقليد».

ولم يقصر زريق ذلك على المرأة، بل امتد إلى الرجل أيضاً، وقد فسّر خوري ذلك بقوله (ص. ٧٠): «الواقع أن الدكتور، حين يرى نساءنا ورجالنا بتلك العاهات، لا يذهب بنظره إلى أبعد من رجال ونساء وفتات معينة: المثقفين الناعمين والأغنياء المترفين! ولو هو ذهب بنظره إلى أبعد من ذلك لما قسا على رجالنا ونسائنا، ولعرف للمرأة دورا غير «صبّ إكسير المحبة والحنان» والتأثير الروحي على الرجل الذي يبقى هو الشخص الأساسي في كلامه، وكأن المرأة عكاز له. أجل، لعرف للمرأة دورها إلى جانب الرجل مساوية له، بل أنشط وأنفذ منه في بعض ميادين الجهاد».

ومن الأمور الجديرة بالذكر فيما يتعلق بحقوق المرأة، مقارنة ما أورده خوري عن تلبية حقوق المرأة في النظام الاشتراكي ونزعها منها في النظامين النازي والفاشستي، ففي المادة ١٢٢ من الدستور السوفياتي (ص. ٦٨) نجد:

«للمرأة في «اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية» حقوق مساوية لحقوق الرجل، في

جميع ميادين الحياة سواء ما كان منها اقتصادياً أو حكومياً أو ثقافياً أو اجتماعياً أو سياسياً...» وفي مقابل ذلك، نجد النص الآتي المتعلق بحقوق المرأة في النازية والفاشية (ص. ١١٨-١١٩):

«إن الفاشية، فوق فظائعها الأولى، حركة إلغاء تام لحقوق المرأة- المرأة المضطهدة التي مرت عصور لم تكن تعتبر فيها من النوع الآدمي، والتي بدأت في أواخر العهد الديمقراطي الرأسمالي تتسلق أولى درجات السلم من وهدة استعبادها، وهي تنظر نظرة أمل وابتهاج إلى العصر الاشتراكي العتيد الذي يحررها نهائياً. وقد مدّت إليها الفاشستية يدها الباطشة فدهورتها من جديد إلى حضيضها، وجعلت لها ميزة واحدة فقط زعمت أن ليس أجل ولا أجمل منها، وهي: «ميزة إرسال أولادها إلى الحرب!» يقول غورنغ: «المرأة مكانها في عقر الدار واجبها تسليحة المحارب المجهد».

الحرية

تحدث رثيف خوري عن الحرية في سياقات مختلفة: حرية الفرد، وحرية المجموع، والحرية البورجوازية، والحرية الديمقراطية، والحرية الوهمية، والحرية الصحيحة، وغيرها.

وفي معرض الحديث عن الحرية البورجوازية، أشار خوري في كتابه «حقوق الإنسان» إلى أنها كانت تعني في البدء حرية التجارة والإنتاج والاستثمار والإثراء إلى أبعد الحدود، غير أن البورجوازية اضطرت فيما بعد إلى تقديم بعض التنازلات لمصلحة الطبقة العاملة، وهي تنازلات تتحين البورجوازية الفرص للتخلي عنها في الوقت الذي تراه مناسباً.

وفي المقابل يعدّ خوري الحرية الديمقراطية، المجسّدة في النظام الاشتراكي، إحدى القضايا المحورية الأربع التي تهم الجماهير العربية: الاستقلال الوطني، والحرية الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، والسلم بين الشعوب، كما جاء في كتابه «الأدب المسؤول» (ص. ٢١٤، ١٣٤، ٦٨).

وتختلف الحريات البورجوازية والديموقراطية أيضاً، في أن الأولى تكتفي بالنصّ على الحرية في دساتيرها، في حين أن الثانية تتضمن توفير الشروط اللازمة لتحقيق الحرية للجماهير، من خلال تحقيق الأمن الاقتصادي لها.

في مناقشة رثيف خوري لقضايا الحرية التي تناولها الكتاب والشعراء العرب المحدثون، من قمع حرية الفكر، وحرية التعبير، والتعذيب، والسجون، أحال هذه القضايا جميعاً، في كتابه

«الأدب المسئول» (ص. ١٥٣، ١٥٤)، إلى قضية واحدة، هي أم القضايا المتعلقة بالحرريات: قضية العدالة الاجتماعية «التي تضمن معها حقوق الفئات المظلومة في المجتمع، وتحترم الإنسان، وتوفّر له الوسائل والمجالات لتنمية طاقاته، وبناء حياة مطمئنة سعيدة لا يفسدها الاحتكار وكوارث الحروب».

وأشار في هذا السياق أيضاً إلى العلاقة بين الحرية والقانون (ص ٥١، ٥٢)، فلخص هذه العلاقة بأنها علاقة الغاية بالواسطة [= الوسيلة]، وعلى هذا وجب أن لا يكون القانون لذاته، بل لكفالة الحرية».

وفي سياق الحديث «الفلسفي» عن الحرية، ردّ رثيف خوري على قسطنطين زريق في قوله في كتابه «الوعي القومي» إن الحرية هي التي تنمو من الداخل، بقوله في «معالم الوعي القومي» (ص. ٢٤):

«الحرية الصحيحة، لا الوهمية، هي المبنية على المعرفة الصحيحة، على إدراك الكون حولنا، واستكشاف نواميسه علمياً، وما يقدّمه من وسائل، وتسخيره لخيرنا».

ومما تجدر الإشارة إليه، في سياق الحديث عن الحرية عند رثيف خوري، ما ذكره عن ضرورة الحرية للإبداع في كتابه «ثورة بيدبا»، حيث جاء في خاتمته قوله إنه استلهم المسرحية من كتاب «كليلا ودمنة»، ولكنه تصرف بالقصة تصرفاً كبيراً لأن «طائر الفن لا يعيش ويخصب إلا مع الحرّية المطلقة».

الطائفية والشوفينية

تحدث رثيف خوري عن التفرقة الطائفية في لبنان، في كتابه «الأدب المسئول» (ص. ١٥١)، فوصفها بأنها تركة قبيحة خلفها الاستعمار العثماني والاستعمار الغربي، وأنه قد دعت دواعي التحرر لاجتماعي إلى أدب يكافح هذه الآفة السامة، يبشّر بالتسامح، ويسير على ضوء العقلانية في فهم الدين، ويعرّي جذور التعصب من أغلفتها؛ وذكر خوري عدداً من المفكرين اللبنانيين الذي أسهموا في هذا النضال الأدبي ضد الطائفية، وفي مقدمتهم بطرس البستاني وشبلي الشميل، وأمين الريحاني، وجبران خليل جبران.

ومثلما شجب خوري الطائفية شجب الشوفينية - الاستعلاء القومي - ومن ذلك ردّه على قسطنطين زريق، في مناقشته لمفهوم رسالة الأمة عنده، كما جاء في كتاب «معالم الوعي القومي» (ص. ٤٨): -

«خلنا الدكتور إنما يعني برسالة الأمة طلب حريتها إذا كانت مفقودة، ودفع الغوائل عنها

وسعيها إلى إنهاء مستوى جميع شعبيها اقتصاديا وثقافيا، وحرصها على أن تسلك ضمن المجموعة الإنسانية سلوكاً لا يتهضم غيرها، ويزيد حَسَب مواهب الأمة وإمكاناتها في راحة العالم العامة».

«فبدلاً من ذلك، يتحدث زريق في معرض حديثه عن رسالة الأمة بلهجة مختلفة: «نحن إذا فكرنا وشعرنا برسالة قومية كبرى (فيها طبعاً حب السيطرة وفرض السلطان) اكتسب جهادنا في سبيل الحرية والاستقلال معنى جديداً (من حب السيطرة وفرض السلطان طبعاً)... قوة مضاعفة وهمة مزدوجة لبلوغ الوحدة وتحقيق الاستقلال».

ويوضح خوري أن مصلحة الأمة العربية وظروفها التاريخية تقتضي، بعكس ما ذهب إليه زريق، أن تلعب دوراً مختلفاً تماماً في علاقتها مع الأمم الأخرى، فيقول في الكتاب نفسه (ص ٨٩، ٩٠):

«إن ديمومة تطاحن القوميات تتنافى مع مصلحة العرب، لأنهم قومية مستضعفة غنيمة من غنائم التطاحن، فمصالحهم ترتبط بخروج العالم من هذا الدور التاريخي... [و] لا بد للقومية العربية في سعيها إلى التحرر من طليعة نضالية تتألف وتتكيف خلال العمل نفسه، تتصف بمعنويات رائعة من التضحية والحماسة، وتستمد نواة صفوفها وأركانها من طبقات الشعب (لا من فئات المثقفين وحدهم مثلاً)، وتتبنى نظرة فلسفية إلى الطبيعة والمجتمع والتاريخ قوامها درس الأمور درساً علمياً... [وتهدف] إلى تقوية الإمكانات لدى العرب في ميادين الإنتاج والاقتصاد، وتنشيط إبداعهم الثقافي، وتنمية مواهبهم حرصاً على سعادة أفرادهم، والسعادة التي يستطيعون أن يؤدوها للعالم».

المصادر

- خوري رثيف. (١٩٣٨). حقوق الإنسان. دمشق: مطبعة ابن زيدون.
- (١٩٤١). معالم الوعي القومي. بيروت: دار المكشوف.
- (١٩٩٣). الفكر العربي الحديث. ط٣. دمشق: وزارة الثقافة.
- (١٩٦٨). الأدب المسؤول. بيروت: دار الآدب.
- (د.ت). ثورة بيدبا. (د. ن).
- (١٩٥٧). نصوص التعريف في الأدب العربي: عصر الإحياء والنهضة ١٨٥٠-١٩٥٠. بيروت: لجنة التأليف المدرسي.
- (١٩٣٩). النقد والدراسة الأدبية لطلاب البكالوريا. بيروت: دار المكشوف. مما تضمنه كتاب
- الويكيبيديا.

قراءة في كتاب فقه التسامح في الفكر العربي

–الإسلامي: (الثقافة والدولة)

لأستاذ الدكتور عبد الحسين شعبان

أ.م.د. باقر الكرياسي*

صدر عن دار آراس للطباعة والنشر / اربيل كتاب لأستاذ الدكتور المفكر عبد الحسين شعبان عنوانه (فقه التسامح في الفكر العربي – الإسلام) الثقافة والدولة، الطبعة الثانية عام ٢٠١١، قدّم للكتاب المطران جورج خضر مقدمة جميلة قال في بدايتها: (يقيم الدكتور عبد الحسين شعبان في الإسلام إقامة المؤمن وإقامة المؤرخ، أما المؤمن فيأتي من أبدية المصدر، وأما قارئ التاريخ فمن رؤية الأزمنة تتغير ولكن يحل فيها التنزيل، والمسألة هي كيف تقرأ؟ فالنص لا يأتي وحده إليك وحرّاً منك: أنت تأتي إليه بما خيرت من معاناة زمانك وأزمنة الأسلاف، أنت مسلم، فلست اليوم رجل القرن الأول للهجرة، ولا من عصر التدوين، ولكن إيمانك يقضي عليك بالطاعة لكلمة الله) ص ٣٥، ويقول المطران خضر في المقدمة أيضاً: (عبد الحسين شعبان يخترع إسلامه ولا يتتبع، هو لا (يعصن) القرآن ولا يسقط عليه مفاهيم ليست منه بل يأخذ نفسه بما فيها من حداثة إليه، وهذا ليس بالتوفيقية الرخيصة، انه سعي إنسان يفتح عقله المجبول بالحضارات ليتقبل النور الإلهي الذي يقذفه الله فيه) ص ٣٥ ويستمر المطران خضر في مقدمته عن هذا الكتاب المهم قائلاً: (كان هاجس الدكتور شعبان في بحثه عن التسامح من مطالع كتابه وخواتيمه أن يبين أن التسامح في الفكر السياسي الغربي لم ينبع من العدم، وان الفكر الديني سبقه إلى ذلك واستطاع – على ما اعتقد – أن يبين جذور التسامح في القرآن والسنة النبوية، وافلح في هذا، معالجاً ذلك بروح من يقرأ النص قراءة تاريخية، أي متصلاً بوضع العلاقات التي قامت بين النبي وأوائل المسلمين من جهة وأهل مكة من جهة أخرى، الذين كانوا لا يزالون على الشرك، اجل إن أحدا لا يستطيع أن يخرج من هذه الصعوبة بموقف دائم التفعيل بحق المشركين إلى الأبد لتلاياد نصف البشرية الراهنة كما لاحظ الدكتور شعبان) ص ٣٨ وفي نهاية المقدمة يقول المطران عبارة جميلة: (أفرحني الدكتور عبد الحسين شعبان وكأن مسيحياً كان واقفاً وراءه ليعرف عدله، فليتكرم ويعتبرني هذا المسيحي الذي اغتبط بما ورد في هذا السفر) ص ٣٩ وقد كتب الباحث الدكتور شعبان تمهيداً لكتابه يقول فيه: (بداية لا بد من التركيز هنا على أن (التسامح) أصبح مسألة جوهرية في حياتنا السياسية والاجتماعية والثقافية والفكرية الراهنة، فالبحث في هذا الحقل لم يعد من قبيل التنظير الحقوقي أو الترف الفكري، بل أصبح حاجة ماسة وضرورة ملحة لعلها (فرض

عين) وليست (فرض كفاية) كما يقال، بعدان شهدت حياتنا أنماطاً من التفرد والتسلط والاستنثار وإلغاء الآخر وإقصائه ، خصوصاً في ظل سيادة الآراء المسبقة وادعاء الأفضليات (والتثبيت) بالنص القطعي، الحرفي، اليقيني، الاطلاقي، الأيديولوجي، بعيداً عن التعددية والنسبية والتنوعية والتاريخية والاجتهادية ووجوه الحقيقية (ص ٤٠، ويضيف في تمهيدته أيضاً: (إن الحوار مع الآخر والتعايش معه والاعتراف به خطوات أولية للإقرار بمظلة التسامح وتشجيع التنوع في مجال الفكر والممارسة ، بما يساعد في تعميق الوعي خلال الواقع الراهن ، كالإيغال في الماضي أو التاريخ، وحسب البعض ، يعلو على الزمن ويتجاوز العصور، على نحو يقود إلى الغلو والتطرف والتعصب ، ويعتبر ما سواه انحرفاً وشدوذاً وخروجاً على ما هو سائد و (حاكم) ومستقر أو ساكن إلى درجة تجعل الآخر (المختلف) وربما (المريب) يستحق الإدانة والتجريم والتأنيث أحياناً) ص ٤٠ .

ولأنّ الدكتور عبد الحسين شعبان ابن النجف هذه المدينة المعطاء بفروع المعرفة كافة وفي فترة نشأته وتكونه المعرفي كانت مدينة النجف تقود العراق قيادة علمية وسياسية وفي هذا الشأن يتحدث الباحث الكريم قائلاً (إنّ الرغبة في الكتابة في هذا الحقل إنما تتبع أيضاً من نزوع وجداني ونفسي وبيئي بحكم التكوين والتنشئة الأولى ، وبخاصة الروافد الروحية والمصادر الفكرية التي تأثرت بها وأنا أخطو خطواتي الأولى من حياتي السياسية والثقافية والفكرية) ص ٤١ ، ويضيف أيضاً : (لقد وجدت نفسي أمام إشكاليات عديدة كان عليّ أن أبدي رأياً أو أبلور وجهة نظر بخصوصها، لاسيما إنما كانت تعنّ عليّ كلما داهم حياتنا الثقافية والسياسية جديد يحمل بعض الأفكار التي تنتمي إلى (التاريخ) في محاولة لتجاوز (الزمن) ، وهكذا كنت أمارس هذا اللون من التفكير والكتابة) ص ٤١ .

وفي مكان من التمهيد يقول الباحث شعبان : (إن الفكرة الأساسية في هذا الكتاب تدور حول التسامح وأتوقف عند فقه التسامح في الفكر العربي الإسلامي (الدولة والثقافة) ذلك لأننا لا نعرف في حياتنا اليومية والسياسية والثقافية، أفكار التسامح التي اعتمدها فلاسفة وفقهاء إسلاميون ، وكانت حلقة مركزية في السياسة المحمدية وفي جوانب من الإسلام الراشدي، أي مقدمات الثقافة والدولة الإسلامية الأولى) ص ٤٥ .

يتألف الكتاب من خمسة فصول وخاتمة وقبلهما مقدمة وتمهيد .

الفصل الأول:- (الراهن التاريخي في مسألة التسامح)

بحث الدكتور شعبان فيه عن قضيتين الأولى : (الغرب وفكرة التسامح) و (التسامح وفلسفة التنوير) ففي الأولى يقول : (تركت أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١ الإرهابية تأثيراتها على مجمل

الوضع الدولي ، ولعل تلك التأثيرات السلبية والتراجعات الخطيرة يمكن أن تُقرأ لاحقاً في مجرى الأحداث باعتبارها محطة جديدة لإظهار عزم الولايات المتحدة على استخدام القوة دون حدود ، وأحياناً دون الحاجة إلى تحالف دولي كما حصل عند ضرب العراق عام ١٩٩١ بسبب غزو قواته للكويت (١٩٩٠) ص ٤٩

ويستمر الباحث بتوضيح فكرة التسامح عند الغرب خلال سرده لبعض الأحداث والتي من خلالها تشوهت هذه الفكرة لدى الغرب فيقول السيد الباحث : (لقد اهتزت صورة التسامح التي كانت تمثل الطابع السائد للحياة السياسية الغربية ، وبخاصة على المستوى الداخلي ، وظهر الطابع الانتقائي للسياسة الغربية بخصوص الإسلام ، فالمسلمون الأفغان هم (مجاهدون) أيام الاحتلال السوفيتي لكنهم (أبالسة) عند تصديهم للسياسة الأميركية ، والمسلمون الشيعة في إيران وجنوب لبنان (إرهابيون) وهم غير ذلك إذا تعاونوا مع الولايات المتحدة كما هي بعض الفئات والجماعات الإسلامية في العراق) ص ٥١ .

ويستمر الدكتور الباحث في حديثه قائلاً : (وظل الفهم قاصراً في النظر إلى المسلمين باعتبارهم كتلة واحدة وباعتبار الإسلام شيئاً واحداً ، ولا يجري التفريق أحياناً بين الإسلاميين والإسلام أو بين الإسلاميين والإسلاميين ، وكثر الحديث عن التهديد الإسلامي و(الخطر الإسلامي) ووضع الجميع في (خانة واحدة) وكان غالبية المسلمين مجبولة على الإرهاب ، هذه العدوانية أو (الإرهابية) دمغت غالبية الإرهابيين باعتبارهم إسلاميين أو مسلمين وذلك دون تمييز أو تمحيص أو محاولة لفهم أصول الدين والقانون والأنظمة السائدة والسياسات المتبعة والعلاقات الدولية ، ناهيك عن التنوع والاختلاف الذي تمتاز به المجتمعات الإسلامية مثل غيرها) ص ٥٢ .

ينتقل الدكتور شعبان إلى نقطة مهمة أخرى وهي (التسامح وفلسفة التنوير) فيقول : (يعود التنوير - كتيار وكإصلاح فيما بعد- إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، إذ انتشر في أوروبا تعبيراً عن تطور الفكر الليبرالي وبروز النزعة الإنسانية المعتمدة على العقل في مواجهة اللاهوت وإضافة إلى العقل اعتمد على الطبيعة في مواجهة الغيبيات في تفسير الظواهر العلمية وذلك عن تجاربية وتجريبية) ص ٥٥ وفي هذا المبحث تحدث الأستاذ الدكتور شعبان عن التنوير واستخدامه اصطلاحاً من الفيلسوف الألماني كانت فيقول التنوير في رأي كانت يعني : (تحرير الإنسان من وضعية دونية ذهنياً وضع الإنسان نفسه بشكل طوعي ، أي أن الإنسان قد قيّد نفسه بنفسه) ص ٥٧

أما ديكرت فيعطي الدكتور الباحث رأيه في التنوير : (يرى ديكرت أن الله ضامن كل

الحقائق على اختلافها وهو يهب العقل الإنساني) ص ٥٧، وقد ميز بين ثلاثة أنواع من الأفكار الفطرية، أما أسس المنهج الديكارتي فإنها تقوم على البداهة والاستنباط في حين أن قواعد المنهج الديكارتي فإنها تقوم على قاعدة اليقين وقاعدة التحليل وقاعدة التركيب والتأليف وقاعدة الاستقراء. ص ٥٧

وينتقل الباحث الكريم إلى فولتير ويشرح معارضته لديكارتي إذ اقتنع فولتير بالمذهب التجريبي الذي دعا إليه الفيلسوف الفرنسي فرنسيس بيكون ولوك ونيوتن ومقابل فلسفة ديكارتي قدم فلسفة لوك ومقابل علم ديكارتي قدم علم نيوتن، وهنا يؤكد الدكتور شعبان بأن فكرة التسامح اقترنت باسم فولتير الذي بحث فيها وروج لها ودافع عنها، إذ يكتب الباحث شعبان فيقول: (يعد فولتير أفصح المدافعين عن التنوير، الحركة المضادة للجمود العقائدي الديني خصوصاً الأفكار المترتبة ورغم انه حاول الاعتراف بالخالق وبالعدالة الإلهية على نحو ما، لكنه رفض معظم المعتقدات الأصولية الأخرى للمسيحية، كان فولتير يبشر بدلاً عن ذلك بما يتوجب على الجميع الأخذ به وهو ضرورة تحمل الإنسان للإنسان الآخر، وينظر فولتير إلى المعتقدات الدينية على أنها مفيدة لكنها ليست بالضرورة صحيحة وقد أصبحت أطروحاته حول الحرية الدينية أموراً مألوفة في العالم الغربي الحديث حتى بين المؤمنين بالدين من غير المتعصبين) ص ٦٠

الفصل الثاني :- (التسامح والفقہ الدولي المعاصر)

ويبدأ بمادة من ميثاق الأمم المتحدة تتحدث عن التسامح نصّها :
« نحن شعوب الأمم المتحدة، وقد أئنا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وأن نوّك من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وفي سبيل هذه الغايات اعترزنا أن نأخذ أنفسنا بالتسامح وان نعيش معاً في سلام وحسن جوار، وان نضم قوانا كي نحفظ بالسلام والأمن الدولي » ص ٦٤.

ثم يقسم الباحث هذا الفصل على أربعة محاور ويبدأ بتوضيح كل محور منها هي :

« الأمم المتحدة وفكرة التسامح:

لقد سعت الأمم المتحدة منذ تأسيسها عام ١٩٤٥ في مؤتمر سان فرانسيسكو إلى تعميم فكرة التسامح وقد نص ميثاقها على ذلك في ديباجته، وحين صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨، الذي يُعدّ وثيقة دولية ذات قيمة حضارية أكد على مبدأ التسامح، فنصت مادته الأولى على ما يأتي: يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء. ص ٦٦

ودعت الأمم المتحدة إلى إرساء ثقافة التسامح ومقاومة التعصب ، واتخذت لجنة حقوق الإنسان قراراً عام ١٩٨٦ يقضي بتعيين مقرر خاص لتقصي مظاهر التعصب ومتابعة الإجراءات الحكومية الهادفة إلى القضاء على هذه الظاهرة ص٦٦ .

« اليونسكو والتسامح :

إن إعلان المبادئ بشأن التسامح يعني في جملة ما يعنيه أن المجتمع البشري بحاجة إلى نشر قيم التسامح وتأصيلها كمنظور إنساني وأخلاقي إذا أن تقدم المجتمع الدولي والإنساني لا خروج له من غلوائه الخيالية إلا بتعميم فكرة قبول الرأي الآخر ، حتى وإن تناقض مع رأي (الجماعة) خصوصاً انه حاجة ماسة وليس ترفاً فكرياً ، فنقيضه هو (اللا تسامح) أي التعصب والاستئثار ورفض الآخر ، بلغة السياسة اتساع دائرة العنف ومصادرة الرأي والاستبداد على المستوى الحكومي وتفاقم ظاهرة التطرف والعنف وتحريم الرأي الآخر وتجريمه ، ورفض الرأي بالقوة والإرهاب خارج السلطة ، وتجاوز القوانين والأنظمة السائدة ص٦٩ .

ويعد إعلان المبادئ بشأن التسامح الصادر عن منظمة اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة) تطوراً دولياً مهماً بخصوص فكرة التسامح فقد بحث في موضوع فكرة التسامح باعتباره من المرتكزات الأساسية لكل مجتمع مدني ، وعملاً من اجل السلام ، كما يقضي الاعتراف بالآخر وتقديره حق قدره ، والتسامح - والحديث مازال للباحث الكريم شعبان - يستوجب القدرة على التعايش والتواصل مع الآخرين (التسامح يعني الاحترام والقبول والتقدير للتنوع الثري لثقافات عالمنا ولأشكال التعبير وللصفات الإنسانية لدينا ويتعزز هذا التسامح بالمعرفة والانفتاح والاتصال وحرية الفكر والضمير والمعتقد ص٧٠ .

« إشكالات التسامح :

لا تبدو مسألة التسامح (إشكالية) حقيقية في المجتمعات المفتوحة وان كانت تعترتها بعض الإرهاصات والانتهاكات خصوصاً على صعيد الواقع الفعلي ، فكل إنسان (فرد) هو موضوع تسامح كل فرد (آخر) فقد وصلت تلك المجتمعات إلى نوع من (التضامن) بعد معاناة طويلة وحروب طاحنة لتدخل مرحلة التسامح وتتعامل به كأمر واقع ، بل لا غنى عنه لاستمرار تطور المجتمع كمنظومة فكرية وأخلاقية ، سواء على الصعيد السياسي أو الديني أو المذهبي أو الاجتماعي أو الثقافي ، ولكن مع الأسف الشديد فإن (التسامح) كمفاهيم وحقوق ، ناهيك عن كونه ممارسة ، مازال غائباً في عالمنا الإسلامي(ص٧١ .

ويضيف الدكتور شعبان قائلاً : (إن غياب التسامح يعني انتشار ظاهرة التعصب والعنف

وسيادة عقلية التحريم والتجريم في السلطة وخارجها من جماعات التطرف والتشدد أو ما اصطلاح على تسميته بالأصولية، سواء على الصعيد الفكري أو السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي أو ما يتعلق بنمط الحياة) ص ٧١.

ما تحدث به الدكتور شعبان في الفقرة المتقدمة هو جوهر الفكرة المعمول من اجلها هذا الكتاب المهم، وفي فقرة مهمة أخرى في المحور نفسه يقول: (إن هوية المجتمع وكيانه ووحده وتمامه لا تنفي الصراع والاختلاف والتنوع والتعددية، والاختلاف هو احد عناصر يقظة الوعي و احد أركان تنشيطه بما يساعد على التطور والتجدد، ولا تستقيم هوية (الأنا) من دون هوية (الآخر)) ص ٧٢.

وفي عبارة أخرى جميلة يكتبها المفكر شعبان فيقول: (الاختلاف أمر طبيعي في الحياة في الشكل والوضع الاجتماعي واللغة والسلوك والقيم والدين والتوجه السياسي وغيرها، الاختلاف هو حق أيضاً وإلغاء هذا الحق يسبب الجحود والجذب للمجتمع ويؤدي إلى الاستبداد، ففي الاختلاف ينبجس المعنى وتخلق الدلالة) ص ٧٣.

« في معنى التسامح:

(مبدأ التسامح يعني التعايش على نحو مختلف سواء بممارسة حق التعبير عن الرأي أو حق الاعتقاد أو حق التنظيم أو الحق في المشاركة السياسية، وهي الحقوق والحريات الأساسية بعد حق الحياة والعيش بسلام، وهي المحور في فكرة حقوق الإنسان، التي تطورت منذ الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ وقبلها الدستور الأمريكي عام ١٧٧٦ وذلك بتأكيد حق كل فرد بأن لا يكون هناك قيد على حريته إذا احترم حريات الآخرين وحقوقهم ولم يعتد عليها) ص ٧٥

وبعد شرح واف لتجربة النظام البائد للبعث في العراق وإدخاله في حربين كارثيتين ينطلق المؤلف في فقرة يقول فيها: (إن الدفاع عن قيم التسامح هو دفاع عن قيم الديمقراطية، فالتسامح باعتباره قيمة من أسمى القيم الإنسانية تعطي القدرة على احتمال وقوع الخطأ والقبول بالتعايش (جوار الأضداد) وبمسافة نصف الطريق والاحتكام إلى العقل والإصغاء إلى الرأي العام، وفي ذلك توسيع وعميق لفكرة الديمقراطية ومؤسساتها) ص ٨٠.

الفصل الثالث: (الدين التسامح: الماضي والحاضر)

تحدث فيه الباحث عن أربعة محاور مهمة :-

« المحور الأول: اللا عنف والتسامح في المسيحية
بحث فيه مسألة التسامح في الدين المسيحي قبل أن يبحثها في الدين الإسلامي وهذه من حسنات هذا المحور فيقول: (وتقول الرواية: لقد جاء رسل من رؤساء الكهنة وشيوخ العامة لإلقاء القبض على بطرس، فاستل بطرس سيفه وضرب عبد رئيس الكهنة فقطع أذنه، فما كان من السيد المسيح إلا أن أطلق دعوته مخاطباً بطرس: رُدَّ سيفك إلى غمدِه لأن كل من يأخذ بالسيف يهلك) ص ٨٥

ويعلق الدكتور شعبان قائلاً: (ان لقول السيد المسيح دلالة كبيرة وهذه الدلالة تكمن في نبذ وتحريم استخدام السلاح (حتى وان كان دفاعاً عن النفس) في صورة مثالية لتبني مسألة اللا عنف بطريقة تكاد تكون مطلقة، فالؤمن يتلقى القتل ولا يقتل حسبما يشرح ذلك المفكر العربي المسيحي جورج خضر: بل يذهب أكثر من ذلك إلى القول إن الكنيسة حتى اليوم تحرّم على الكليروس والرهبان الدفاع عن النفس) ص ٨٦.

ويتحدث الباحث عن موقف اتخذهُ البابا يوحنا يولس الثاني في إزاء المسلمين كان مثيراً للإعجاب وخطوة مهمة في طريق تعزيز العلاقات المسيحية - الإسلامية من خلال إعادة النظر بالماضي، ومن خلال قراءة انتقادية للتاريخ إذ عبّر عن أسفه رسمياً للأساليب التي اتبعها الفرنجة في (نشر الحقيقة) ويعني بها الحروب الصليبية وذلك في ٢٠٠٠/٣/١٢ مفتتحاً ومدشناً حواراً شاملاً إسلامياً- مسيحياً وتجلّى الأمر عبر مؤتمرات وحلقات نقاشية وكتب ومؤتمرات وزيارات قام بها شخصياً إلى عدد من أقطار العالم الإسلامي، متخذاً مواقف إيجابية وبخاصة إزاء القضية الفلسطينية وحصار الشعب العراقي ص ٨٨.

والفقرة الجميلة التي يضيفها الدكتور شعبان إلى هذا المحور هي: (وقبل أن أختتم أود هنا القول ومن موقعي - كرئيس سابق للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا إضافة إلى عملي كاستشاري قانوني - أن ألفت النظر إلى صوت الكنيسة في الدفاع عن المسلمين في بلدان المهاجر والمنافي هروباً من الاضطهاد إذ كان يتم إيواؤهم في الكنائس والدفاع عن حقهم في اللجوء إزاء البلد المضيف، وقد اطلعت على حالات كثيرة ومواقف إنسانية تستحق الثناء والتقدير ص ٩٠.

« المحور الثاني (التسامح والإسلام السياسي)

أن نشر ثقافة التسامح وتعزيزها بحاجة إلى الانفتاح وإلى بيئة مناسبة تتسم بفضاء الحرية وحق التعبير وحق الاختلاف دون خوف من العقاب ، وإلى مجتمع مدني يكون شريكاً فاعلاً مع الدولة التي لا بد لها أن تعمل وفقاً لسيادة القانون وبالمساواة بين المواطنين ، ويتطلب ذلك إعادة النظر في كثير من القوانين والأنظمة السائدة والمناهج التربوية والتعليمية وأسسها لتخليصها من النزعات الاستعلائية والعنصرية أحياناً، وبخاصة في إزاء الآخر وتأكيد الحق في المعارضة ، وإذا بقينا بعيدين عن ذلك فإن التسامح يبقى بعيداً وغاية صعبة المنال.. ص ٩٣.

ويستمر الدكتور شعبان يوضح في المحور هذا قضية التسامح فيقول : (ليس مبدأ التسامح لصيقاً بتراث أو مجتمع ، انه يمتد عبر العصور فلا هو غربي ولا هو شرقي حسب البكوش ، ورغم أن الأديان جميعها تعلن تمسكها بالتسامح فإن الحروب والإبادات استمرت عبر التاريخ حتى باسم الدين أحياناً) ص ٩٥ ويقول أيضاً : (لقد تحدث القرآن الكريم عن حرية التدين في نحو ١٠٠ آية وهو ما يؤكد أن التسامح شكلاً الأساس في الإسلام الذي يؤكد : حرية العقيدة لغير المسلمين وحرية التعبد وعدم الإكراه أو الإيجار والتزام احترام الآخر ، بهذا المعنى يشكل التسامح فضيلة قيمة وأخلاقية ، ولعل جميع المطالب الكبرى التي تتولى الصدارة تتأسس على قاعدة الحق في الاختلاف وهذا الحق يتطلب قدراً من التعددية والتعايش وبالتالي فهو يحتاج إلى التسامح وحق الاختلاف هو الشرط المهم للتعددية والديمقراطية وحقوق الإنسان والتسليم بحق الاختلاف ينطلق من قبول أو اعتماد الحوار ، وهذا يفترض التكافؤ لكي يكون فاعلاً ، والحوار يفترض النقد) ص ٩٥ .

« المحور الثالث (الشرعية الإسلامية والتسامح):

لم يرد ذكر التسامح لفظاً في القرآن الكريم ، لكن الشرعية الإسلامية ذهبت إلى ما يفيد معناه وقد جاء بما يقاربه أو يدل على معناه حين تمت الدعوة إلى التقوى والتشاور والتآزر والتواصي والتراحم والتعارف ، وكلها من صفات (التسامح) مؤكدة حق الاختلاف بين البشر (والاختلاف آيات بينات) ص ٩٥ ، بعدها يوضح الباحث في أمثلة آيات من القرآن الكريم أعطت زاداً فكرياً ونظرياً لممارسات إسلامية متقدمة خصوصاً في عهد الرسول والخلفاء الراشدين من بعد لدرجة كبيرة.

« المحور الرابع جذور التسامح والتوثيق العربي -الإسلامي :- ويذكر ما يدل على التسامح وثائقياً:

حلف الفضول والذي أبرم في أواخر القرن السادس حين اجتمع فضلاء مكة في دار عبد

الله بن جدعان وتعاهدوا (على أن لا يدعوا بطن مكة مظلوماً من أهلها أو من دخلها من غيرها من سائر الناس إلا وكانوا معه على ظالمه حتى ترد مظلمته) ص ٩٧.

ويقول: (فقد اتخذ الإسلام موقفاً ايجابياً من خلف الفضول (الجاهلي) وقد ألغى النبي محمد جميع أحلاف الجاهلية باستثناء حلف الفضول ويوم سئل عنه أجاب (شهدت مع أعمامي في دار عبد الله جدعان حلفاً لو أنني دعيت إلى مثله في الإسلام لأجبت) ص ٩٦

ويؤكد الباحث: (ويمكن اعتبار حلف الفضول أول رابطة لحقوق الإنسان وهو نوع من التعاهد على: رفض الظلم والعمل على إبعاده، والمساواة بين أهل مكة ومن دخلها من سائر الناس أي احترام الآخر بغض النظر عن انتمائه، وإحقاق الحق ونصرة المظلوم ورد الحقوق إليه، والحفاظ على حياة الناس وكرامتهم واللجوء إلى هيئة (فضلاء) لرد الظلم) ص ٩٨

دستور المدينة والذي يعده بعضهم أول دستور مكتوب في العالم يتناول الحقوق والواجبات أو شرعة المدينة التي كتبها الرسول محمد عندما جاء إلى المدينة مهاجراً وضمنها حقوق الطوائف والتكوينات التي تعيش فيها وبخاصة أصحاب الديانة اليهودية ص ١٠٠

يستشهد الباحث بقول لصلاح الدين الجورشي حول الوثيقة ما نصه (ان وثيقة المدينة هي أول محاولة قانونية ودستورية لتأسيس المجتمع الإسلامي الجديد الذي كاد الرسول أن يضحى بحياته من اجله) ص ١٠٠ وبعد شرح مفصل لهذه الوثيقة من السيد الباحث يخلص إلى أن الصحيفة تركز على نموذج التعددية التجاورية الذي عرفته المسيحية واليهودية والهندوسية، وهي تؤكد جملة حقوق منها إقرار بالمساواة في الحقوق والواجبات بين الجماعات المسلمة والجماعات اليهودية، وفي ظروف للسلم إقرار قاعدة المناصرة في ظروف الحرب، وإقرار علاقات قائمة على البر والنصيحة ورفض الإثم، وتنظيم العلاقات القانونية الجنائية وفق الأعراف العربية ما قبل الإسلامية التي كانت ترى بطن كل قبيلة بغض النظر عن دينه هو ولي الدم في حالات القتل والخصام ص ١٠٥. ومن ثم سلط الباحث الضوء على ثلاثة عشر مادة احتواها دستور المدينة شارحاً إياها شرحاً وافياً.

وفي فقرة أخرى من الموضوع نفسه يقول: (لقد تحققت عالمية الإسلام وأهميته من خلال العرب الذين أصبحوا بفضل امة واحدة، الرسول يسعى حثيثاً إلى إعادة بناء واقع المجتمع والإنسان في ضوء تعاليم الإسلام، وعاش الحياة بكل عنفوانها، وليس بعزلة أو عبر مواعظ، فلم ينس نصيبه من الدنيا ص ١١٦.

صلح الحديبية إذ يقول : (لقد كانت تجربة صلح الحديبية مهمة جداً للمسلمين خصوصاً إبعادها) ودلالاتها التاريخية العملية آنذاك والفكرية فيما بعد ، بل لعلها نموذج للعلاقات بين الفرقاء والمتنازعين في البحث عن حلول سلمية وعملية ، بل أنها أساس للعلاقة بالآخر والاعتراف به وفقاً لمبادئ التسامح ، ولا شك أن ثقة النبي محمد(ص) وأصحابه بعدالة قضيتهم والمثل الإنسانية جعلتهم يقدمون المصلحة العامة ويلجأون إلى خيار السلم الذي هو خيارهم الاستراتيجي ، على الخيارات والحلول الأخرى ، وهم بذلك واثقون من أن النصر النهائي سيكون إلى جانبهم ، خصوصاً أن الصراع سيكشف بعداً آخر ، من خلال الحوار والجدل والتنافس السلمي والسباق الفكري ، وهو ما حصل بالفعل حين استعد المسلمون لفتح مكة بعد أن اتخذت قريش موقفاً سلبياً شديداً الوطأة ضد الدعوة وأصحابها ص ١١٧ .

العهد العُمري وهي عبارة عن وثيقة أصدرها الخليفة عمر بن الخطاب بعد معركة اليرموك الشهيرة التي انتصر فيها العرب على الروم ، إذ تضمنت حفظ الحقوق مؤتمناً فيه نصارى وطوائف القدس على حياتهم وأمنهم وكنائسهم وأموالهم مخاطباً بطريقتها بكل احترام وتوقير ص ١١٧ .

الفصل الرابع :- (التسامح والسيرة المحمدية – التراث والمعاصرة)

ويقدم الباحث قولاً للإمام الشافعي وهو : (رأبي صواب يتحمل الخطأ ... ورأيي غيري خطأ يتحمل الصواب)

« (محمد والأصل في التسامح) :-

يقول الباحث : (وقد تعامل النبي محمد مع المسلمين بهد الهزيمة في معركة احد بالموءدة والرحمة انطلاقاً من مبادئ التسامح ، كما تعامل الرسول مع المشركين بعد فتح مكة بالرفق والعفو ، يقول مهاجري : (فكما كان النبي مكلفاً بأداء الفرائض فانه كان مكلفاً بالتسامح مع الناس والتعامل معهم برفق أيضاً ، يقول الله تعالى في كتابه الكريم مخاطباً الرسول : (ولو كنت فظاً غليظ القلب لا نفضوا من حولك ، فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر ، فإذا عزم فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين) آل عمران / ١٥٩ .

ويقول النبي : (لا حلم أحب إلى الله تعالى من حلم إمام ورفقه ، ولا جهل ابغض إلى الله تعالى من جهل إمام ورفقه) ص ١٢٠ ويضيف : (وتظهر العبقريّة المحمدية على نحو ساطع بإطلاق مبدأ التآخي بين المهاجرين والأنصار ، حيث أصبح كل مكّي أخاً للمديني ،

والسعي لترويض التناقضات بين الأوس والخزرج وبين اليهود والنصارى والمسلمين، بكفالة حرية العقيدة والتعايش والاعتراف المتبادل بين ديانات متساوية الحقوق ، وفي جو يسوده التسامح عن طريق وضع حلول أساسية لدولة المدينة الأولى ، العاصمة الإسلامية فيما بعد ، فبدلاً أن تكون مركز التناقضات التناصرية أصبحت مركز الإشعاع للعمل المبدع والتعايش الإنساني من خلال التشاور وسماع الرأي والرأي الآخر في إطار الوحدة)ص ١٢٥ .

كما يضيف إلى تحليلاته الموضوعية تحليلاً آخر هو : (لقد اثبت الإسلام تسامحه من خلال تعامله مع الآخر ، وذلك بسبب الحلول التي كان يقدمها للمجتمع وللعيش المشترك يضاف إلى ذلك مفاهيمه عن الحق والعدل والمساواة ومحاربة الظلم ، ودعوته إلى التعاون والشورى لدرجة جعلت الفرد يشعر بقيمته الإنسانية ، وانه عنصر فاعل وليس مجرد منفذ)ص ١٢٥

الفصل الخامس (التسامح وخطاب التنوير العربي - الإسلامي)

يبدأ الباحث في هذا الفصل بإطالة على الفكر الإصلاحي الديني الليبرالي العربي - الإسلامي فيقول : (إذ كان الإسلام قد تحدث عما يفيد معنى التسامح ويدل عليه ، فإن فلسفة التسامح تكاملت صياغتها النظرية على أيدي فلاسفة التنوير وخصوصاً توماس هوبز وجون لوك ومكيا فيللي وسبينوزا وديكارت وكانت المتنوعة عن التسامح في القرن الثامن عشر ، كل تلك الاجتهادات والتيارات بلورت الفكر السياسي الليبرالي الغربي عموماً وراحت تأثيراتها تمتد إلى العالم اجمع)ص ١٣٤

وينتقل الباحث إلى الخطاب المعاصر عن التسامح فيقول : (وكان أول خطاب عربي معاصر عن التسامح على يد فرح انطون (١٨٦١-١٩٢٢) الذي حاول إبراز أهميته وتقديمه ضمن منظومة الحدائث السياسية الغربية كما صاغتها الليبرالية الغربية ، ومنذ العام ١٩٠٢ استخدم فرح انطون اصطلاح (التساهل) كمرادف وحاجة للتحرر من الانغلاق والتعصب ومعاداة الآخرين وقاعدة للفصل بين السلطتين الدينية والمدنية)ص ١٣٥ .

- وبلخص السيد الباحث منظومة فرح انطون فيقول أنها تقوم على :
- إطلاق الفكر الإنساني من كل قيد خدمة لمستقبل الإنسانية .
 - المساواة بين أبناء الأمة بغض النظر عن المعتقدات والمذاهب .
 - ليس من شؤون السلطة الدينية التدخل في الأمور الدنيوية ، فالأديان شرعت لتدبير الآخرة

لا لتدبير الدنيا ، ولهذا ليس من شأن السلطة الدينية التدخل في الأمور الدنيوية ، فالسياسة تضر بمبادئ الدين .

استمرار ضعف الأمة ، مادامت تجمع السلطة الدينية والسلطة الدنيوية أو المدنية في يد واحدة . العقل البشري مجبول على الاختلاف والتباين ، والكون مطبوع على التنوع وهذا سر جماله ، كما أنّ الاختلاف سر تقدم الإنسان ويضيف انطون (لا مدنية حقيقية ولا عدل ولا مساواة ولا أمن ولا ألفة ولا حرية ولا علم ولا فلسفة ولا تقدم في الداخل إلا بفصل السلطة المدنية عن السلطة الدينية . ص ١٣٦

ويستعرض السيد الباحث ما قاله الكواكبي والأفغاني والشيخ محمد عبده وعلي عبد الرازق ومحمد رشيد رضا والطهطاوي عن هذه الثنائية المهمة وعن التسامح ، ويقف الباحث في نهاية كتابه على علامات وأستلة للنقد كلها مشروعة ومهمة .